



الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/37/333

S/15278

16 July 1982

ARABIC

ORIGINAL : SPANISH/FRENCH/
ENGLISH

مجلس
الأمن



الجمعية
العامة

مجلس الأمن

السنة السابعة والثلاثون

الجمعية العامة

الدورة السابعة والثلاثون

البنود ١٢ و ١٤ و ١٨ و ٢٠ و

و ٢٤ و ٢٥ و ٢٧ و ٢٨ و

و ٣٠ و ٣١ و ٣٢ و ٣٣ و

و ٣٤ و ٣٥ و ٣٧ و ٣٨ و

و ٣٩ و ٤٠ و ٤١ و ٤٢ و

و ٤٣ و ٤٤ و ٤٥ و ٤٦ و

و ٤٧ و ٤٨ و ٤٩ و ٥٠ و

و ٥١ و ٥٢ و ٥٣ و ٥٤ و

و ٥٥ و ٥٦ و ٥٨ و ٥٩ و

و ٦١ و ٦٧ و ٦٨ و ٦٩ و

و ٧١ و ٧٢ و ٧٤ و ٧٥ و

و ٧٦ و ٧٩ و ٨٠ و ٩٨ و

و ١١٦ و ١٢١ و ١٢٢ و

من القائمة الأولية *

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية

تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

الحالة في كمبودشيا

العدوان الاسرائيلي المسلح على المنشآت النووية العراقية وآثاره الخطيرة على النظام الدولي

الثابت فيما يتعلق باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ، وعدم انتشار الاسلحة

النووية ، والسلم والأمن الدوليين

الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين

التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة لتعزيز التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية

مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار

مسألة جزيرة مايوت القمرية

قضية فلسطين

مسألة ناميبيا

سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا

الحالة في الشرق الأوسط

مسألة السلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا

مسألة قبرص

بدء مفاوضات عالمية بشأن التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية

النتائج الاقتصادية والاجتماعية لسباق التسلح وآثاره البالغة الضرر بسلم العالم وأمنه

تخفيض الميزانيات العسكرية

تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٦/٨٣ بشأن توقيع وتصديق البروتوكول الاضافي الاول لمعاهدة حظر الاسلحة النووية في أمريكا اللاتينية

وقف جميع التفجيرات التجريبية للأسلحة النووية

تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٦/٨٥

تنفيذ الاعلان الخاص بجعل افريقيا منطقة لا نووية

انشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في الشرق الاوسط

انشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في جنوب آسيا

حظر استحداث وصنع أنواع جديدة من أسلحة التدمير الشامل ومنظومات جديدة من هذه الاسلحة

تنفيذ اعلان اعتبار المحيط الهندي منطقة سلم

المؤتمر العالمي لنزع السلاح

استعراض تنفيذ التوصيات والمقررات التي اعتمدها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العاشرة

مؤتمر الامم المتحدة لحظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر

عقد اتفاقية دولية بشأن تعزيز أمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها

الاتفاق على ترتيبات دولية فعالة لاعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها

الأسلحة الكيميائية والبكتريولوجية (البيولوجية)

نزع السلاح العام الكامل

التسلح النووي الاسرائيلي

تطوير وتعزيز حسن الجوار بين الدول

استعراض تنفيذ الاعلان المتعلق بتعزيز الأمن الدولي

تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الأراضي المحتلة

المسائل المتصلة بالاعلام

قرار اسرائيل شق قناة تربط البحر الأبيض المتوسط بالبحر الميت

مسألة جزر غلوربوز وخوان دي نونا ويوروبا وباساس دا انديا ، الملقاشية

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي

الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

المساعدة الاقتصادية الخاصة والمساعدة الفوئية في حالات الكوارث

ما للمساعدات السياسية والعسكرية والاقتصادية وغيرها من أشكال المساعدة التي تقدم الى النظم الاستعمارية والعنصرية في الجنوب الافريقي من اثار ضارة بالتمتع بحقوق الانسان

تنفيذ برنامج عقد مكافحة العنصرية والتمييز العنصري

ما للإعمال العالمي لحق الشعوب في تقرير المصير وللإسراع في منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة من أهمية لضمان حقوق الانسان ومراعاتها على الوجه الفعال

القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري

أنشطة المصالح الأجنبية ، الاقتصادية وغيرها ، التي تعرقل تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في ناميبيا وفي سائر الاقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية ، والجهود الرامية الى القضاء على الاستعمار والفصل العنصري والتمييز العنصري في الجنوب الافريقي

التطوير التدريجي لمبادئ وقواعد القانون الدولي المتصلة بالنظام الاقتصادي الدولي
الجديد

تقرير اللجنة المختصة لموضوع صياغة اتفاقية دولية لحظر تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم
وتدريبهم

تسوية المنازعات بين الدول بالوسائل السلمية

رسالة مؤرخة في ٢٢ حزيران/يونيه
١٩٨٢ ، موجهة الى الأمين العام من
القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة
لكوبا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أرجو من سعادتك التفضل بالعمل على تعميم البيان الختامي وغيره من الوثائق الصادرة عن الاجتماع الوزاري لمكتب تنسيق حركة بلدان عدم الانحياز المعقود في هافانا ، كوبا ، في ٣١ آيار/مايو الى ٥ حزيران/يونيه ١٩٨٢ ، على الدول الأعضاء بوصفها وثائق رسمية من وثائق الجمعية العامة ، تحت البنود ١٢ و ١٤ و ١٨ و ٢٠ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٧ و ٢٨ و ٣٠ و ٣١ و ٣٢ و ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ و ٣٧ و ٣٨ و ٣٩ و ٤٠ و ٤١ و ٤٢ و ٤٣ و ٤٤ و ٤٥ و ٤٦ و ٤٧ و ٤٨ و ٤٩ و ٥٠ و ٥١ و ٥٢ و ٥٣ و ٥٤ و ٥٥ و ٥٦ و ٥٨ و ٥٩ و ٦١ و ٦٧ و ٦٨ و ٦٩ و ٧١ و ٧٢ و ٧٤ و ٧٥ و ٧٦ و ٧٩ و ٨٠ و ٩٨ و ١١٦ و ١٢١ و ١٢٢ من القائمة الأولية ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) رولاندو لوبيس دل آمو
السفير
الممثل الدائم المصاوب

مرفق

المحتويات

وثائق الاجتماع الوزاري لمكتب التنسيق التابع لبلدان
عدم الانحياز

المعقود في هافانا في الفترة من ٣١ أيار/مايو
الى ٥ حزيران/يونيه ١٩٨٢

البيان الختامي

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>		
٤	١٨٥-١		ألف - الجزء السياسي
٤	١٢-١		أولا
٥	٢٢-١٣		ثانيا
٨	٣٢-٢٣		ثالثا
١١	٧١-٣٣		رابعا
١٧	١٠٣-٧٢		خامسا
٢٣	١٠٥-١٠٤		سادسا
٢٣	١٤٣-١٠٦		سابعا
٢٩	١٤٨-١٤٤		ثامنا
٣٠	١٥٦-١٤٩		تاسعا
٣١	١٦١-١٥٧		عاشرا
٣٢	١٦٣-١٦٢		حادي عشر
٣٣	١٦٥-١٦٤		ثاني عشر
٣٣	١٦٧-١٦٦		ثالث عشر
٣٣	١٧٢-١٦٨		رابع عشر
٣٥	١٧٤-١٧٣		خامس عشر

(يتبع)

المحتويات (تابع)

الصفحة	الفقرات		
٣٥	١٧٦-١٧٥	— عدم التدخل وعدم التداخل	سادس عشر
		— التسوية السلمية للنزاعات بين الدول	سابع عشر
٣٦	١٧٩-١٧٧	الأعضاء في حركة عدم الانحياز	
٣٦	١٨١-١٨٠	— باب الاعلام	ثامن عشر
		— الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة السابع	تاسع عشر
٣٧	١٨٥-١٨٢	لرؤساء الدول أو الحكومات في بغداد	
٣٨	١٢٢-١		باء — الجزء الاقتصادي
٣٨	٨-١	— مقدمة	أولا
٤٠	١٧-٩	— تقييم الوضع الاقتصادي العالمي	ثانيا
		— الحالة الراهنة للمفاوضات المتعلقة	ثالثا
		بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد ؛	
٤٣	٢٠-١٨	المفاوضات الشاملة	
		— تضافر الجهود في المجالات ذات الأهمية	رابعا
٤٤	٢٤-٢١	الحاسمة للبلدان النامية	
٤٤	٢٥	— الاستراتيجية الانمائية الدولية للتنمية	خامسا
٤٤	٢٦	— ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية	سادسا
٤٥	٣٠-٢٧	— المواد الأولية	سابعا
٤٦	٤٢-٣١	— التجارة	ثامنا
٤٩	٤٦-٤٣	— التصنيع	تاسعا
٤٩	٥٦-٤٧	— نقل الموارد	عاشرا
٥٢	٦٣-٥٧	— المسائل النقدية والمالية	حادي عشر
٥٤	٦٩-٦٤	— العلم والتقنيات	ثاني عشر
٥٥	٧٣-٧٠	— الشركات عبر الوطنية	ثالث عشر
		— السيادة على الموارد الطبيعية	رابع عشر
٥٦	٧٥-٧٤	والأنشطة الاقتصادية	

(يتبع)

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٥٧	٨١-٧٦	خامس عشر — الأغذية والزراعة
٥٨	٨٣-٨٢	سادس عشر — التصحر
٥٩	٨٩-٨٤	سابع عشر — الطاقة
		ثامن عشر — استخدام الطاقة النووية في الأغراض
٦٠	٩٠	السلمية
٦١	٩١	تاسع عشر — عقد النقل والمواصلات في افريقيا
٦١	٩٤-٩٢	عشرون — قانون البحار
٦٢	٩٦-٩٥	حادي وعشرون — تنمية الموارد البشرية
٦٢	٩٩-٩٧	ثاني وعشرون — دور المرأة في التنمية
٦٢	١٠١-١٠٠	ثالث وعشرون — الاسكان
		رابع وعشرون — الحالة الاقتصادية الحرجة لبعض
٦٣	١٠٧-١٠٢	البلدان النامية
٦٣	١٠٨	خامس وعشرون — أقل البلدان نموا
٦٤	١١٠-١٠٩	سادس وعشرون — البلدان النامية غير الساحلية
٦٤	١١١	سابع وعشرون — البلدان الجزرية النامية
٦٤	١١٣-١١٢	ثامن وعشرون — أشد البلدان تضررا
		تاسع وعشرون — التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان
٦٤	١١٦-١١٤	النامية
		ثلاثون — برنامج العمل في ميدان التعاون
٦٥	١٢١-١١٧	الاقتصادي
٦٦	١٢٢	حادي وثلاثون — اقتراحات رئيس جمهورية مدغشقر الديمقراطية

التذييلات

- الأول — الكلمة الافتتاحية التي ألقاها سعادة السيد ايسيدورو مالميركا ، وزير العلاقات الخارجية لجمهورية كوبا
- الثاني — تقرير المقرر
- الثالث — بيان موجه الى الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح من الاجتماع الوزاري لمكتب التنسيق التابع لبلدان عدم الانحياز ...
- الرابع — قرار بالاعراب من الشكر لشعب وحكومة كوبا

ألف - الجزء السياسي

أولا - مقدمة

- ١ - اجتمع مكتب تنسيق حركة بلدان عدم الانحياز في هافانا من ٣١ أيار/مايو إلى ٥ حزيران/يونيه ١٩٨٢ على مستوى وزراء الخارجية .
- ٢ - وقد شارك في الاجتماع أعضاء مكتب التنسيق الآتي بيانهم : اثيوبيا ، الأردن ، اندونيسيا ، بنغلاديش ، بنما ، بنن ، بوتان ، بوروندي ، بيرو ، توغو ، جامايكا ، الجمهورية العربية السورية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، زافير ، زامبيا ، سرى لانكا ، الصومال ، العراق ، غانا ، غيانا ، قبرص ، كوبا ، الكونغو ، ليسوتو ، مدغشقر ، منظمة التحرير الفلسطينية ، موريتانيا ، موزامبيق ، نيجيريا ، الهند ، اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيا .
- ٣ - كما شارك أعضاء الحركة الآتي بيانهم : الأرجنتين ، جمهورية أفغانستان الديمقراطية ، اكوادور ، الامارات العربية المتحدة ، أنغولا ، اوغندا ، ايران ، باكستان ، البحرين ، ترينيداد وتوباغو ، تشاد ، تونس ، الجزائر ، جزر القمر ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية افريقيا الوسطى ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الرأس الأخضر ، رواندا ، زمبابوي ، سان تومي وبرينسيبي ، سنغافورة ، السنغال ، سوازيلند ، سورينام ، سيراليون ، سيشيل ، عمان ، غابون ، غرينادا ، غينيا ، غينيا الاستوائية ، غينيا - بيساو ، فولتا العليا ، فييت نام ، قطر ، الكويت ، كينيا ، لبنان ، ليبيا ، مالطة ، مالي ، ماليزيا ، مصر ، المغرب ، المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، نيكاراغوا ، اليمن .
- ٤ - وحضر الاجتماع بصفة مراقب البلدان والمنظمات وحركات التحرير الوطني الآتية : الأمم المتحدة ، الحزب الاشتراكي لبورتوريكو ، الثلبين ، فنزويلا ، المؤتمر الوطني الافريقي ، المكسيك ، منظمة تضامن الشعوب الافريقية والاسيوية ، ومنظمة الوحدة الافريقية .
- ٥ - كذلك حضر الاجتماع كضيوف المسؤولين والبلدان والمنظمات الآتية : برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة ، رومانيا ، سان مارينو ، السويد ، سويسرا ، فنلندا ، لجنة الأمم المتحدة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين ، مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، مفوض الأمم المتحدة السامي لناميبيا ، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، منظمة الصحة العالمية .
- ٦ - وفي الجلسة الافتتاحية التي ترأسها الرائد فيدال كاسترو رئيس حركة بلدان عدم الانحياز ورئيس مجلس الدولة ومجلس الوزراء في جمهورية كوبا . وألقى كلمة ملهمة سعادة السيد ايسورد دورو الميركا وزير خارجية كوبا . واعتمد نص هذه الكلمة بالتزكية كوثيقة للاجتماع الوزاري (أنظر التذييل الأول) . واعتبر مساهمة قيمة في المناقشات ونجاح الاجتماع .

- ٧ - وأحاط الوزراء علما بتقرير رئيس مكتب التنسيق عن أنشطة حركة عدم الانحياز منذ المؤتمر الوزاري في نيودلهي ، وأعربوا عن ارتياحهم لاستمرار هذه النشاطات بنجاح .
- ٨ - أحاط الوزراء علما بالأعمال التحضيرية التي قام بها البلد المضيف للمؤتمر السابع لرؤساء الدول أو الحكومات المقرر انعقاده ببغداد في أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ .
- ٩ - وأعرب المكتب عن تقديره للتفاني والفعالية والتفديد الدقيق بمبادئ عدم الانحياز الذي أظهرته كوبا في تنسيق أشغال المكتب والحركة بوصفها الرئيس منذ مؤتمر القمة السادس لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز الذي عقد بهافانا في أيلول/سبتمبر ١٩٧٩ .
- ١٠ - ونظر الوزراء في مشاركة بابوا - غينيا الجديدة في حركة بلدان عدم الانحياز بصفة مراقب ، وأوصوا بذلك .
- ١١ - استعرض الوزراء الوضع الدولي منذ مؤتمر القمة السادس لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز وقاموا بتقييم للدراسات والدينامي والايجابي الذي لعبته حركة بلدان عدم الانحياز في العلاقات الدولية ، وفي تنفيذ القرارات وبرنامج العمل للتعاون الاقتصادي بين بلدان عدم الانحياز التي اعتمدت في مؤتمر القمة السادس لرؤساء الدول أو الحكومات .
- ١٢ - أعرب الوزراء عن ارتياحهم العميق لما تم مؤخرا من انتخاب السفير خافيير بيريس دي كويلار أمينا عاما للأمم المتحدة ، وأكدوا أن هذا الحدث يظهر اعتراف المجتمع الدولي بخصاله الإنسانية والمهنية البارزة ، ويشكل تكريما لبلد عضوا في حركة عدم الانحياز ينتمي الى العالم الثالث ، وفي هذا الصدد اتفق الوزراء على ان تقدم الحركة دعمها وتعاونها للسفير بيريس دي كويلار في جهوده من أجل تعزيز السلم ورفاه الانسان .

ثانيا - دور الحركة وسياسة عدم الانحياز

- ١٣ - وكرر المكتب التأكيد على أن مبادئ وأهداف حركة بلدان عدم الانحياز ، وسياسة عدم الانحياز ، والقيمة الشمولية لها جميعا والكفاح المستمر لبلدان عدم الانحياز في سبيل إقامة علاقات منصفة ، انما هي مصدر الهام لبلدان عدم الانحياز في كفاحها من أجل عالم يسوده الاستقلال والمساواة والعدل ومن أجل دعم الشعوب الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية والأجنبية . وهذا دليل على أن سياسة عدم الانحياز تشكل تعبيرا مشروعا عن مصالح وتطلعات عدد متزايد أبدا من البلدان والشعوب في العالم ، وعن ادراك أهمية حركة عدم الانحياز وفعاليتها في العلاقات الدولية . ولقد بات من الضروري أكثر من أي وقت مضى أن يعاد تأكيد دور بلدان حركة عدم الانحياز في العلاقات الدولية بوصفها قوة مستقلة عن سياسة التكتلات ، وباعتبارها قوة معنوية وسياسية ايجابية لحفظ وتعزيز السلم والأمن الدوليين . كما أن التعزيز المستمر لدور الحركة النشط أمر لا غنى عنه لوقف وعكس الاتجاه الحالي الخطير الذي يمكن أن يؤدي بالعالم الى صراعات مخيفة الأبعاد . وفي هذا السياق أعرب الوزراء عن قناعتهم بأن تحقيق الرؤية الجديدة للعلاقات الدولية التي تطرحها بلدان عدم الانحياز ما زالت تمثل بديلا صالحا للحالة الراهنة للأزمة العالمية .

١٤ - ان الحركة التي تضم بلدانا من قارات مختلفة ذات أنظمة اقتصادية واجتماعية وسياسية مختلفة وحركات التحرير الوطني مصممة على الدفاع عن السلم والاستقلال والسيادة الوطنية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية الحرة والأمن والمساواة وتقدير المصير ، وهي مصممة على تغيير النظام الحالي للعلاقات الدولية القائم على الجور والاحكام والاستغلال . وتؤكد بلدان عدم الانحياز ، في كفاحها لبلوغ هذه الأهداف ، الدور العالمي المستقل للحركة ولسياسة عدم الانحياز ، وقد رتبها على مواجهة التحديات والتغيرات العميقة في العلاقات الدولية بصورة مناسبة ، مع بقائها وفية لمبادئ وأهداف سياسة عدم الانحياز . وفي الوضع الراهن الحرج ليس أمام بلدان عدم الانحياز للدفاع عن استقلالها وسيادتها الا أن تحافظ على وحدتها وتضامنها وتدعمها وأن تقاوم بكل تصميم كل محاولة لالهاء الحركة عن مبادئها وأهدافها .

١٥ - وافق الوزراء على أن حركة بلدان عدم الانحياز تواجه مشاكل وضغوطا خطيرة وانها تعاملت على نحو ايجابي مع التطورات في الوضع الدولي مما أسفر عن نتائج جديرة بالملاحظة ، مستوحية في ذلك مبادئها وأهدافها والمقررات والقرارات المتخذة في اجتماعات سابقة لبلدان عدم الانحياز والتي تم تأكيدها في مؤتمر القمة السادس . ونتيجة لذلك ، تواصل حركة بلدان عدم الانحياز تعزيز دورها ، وتأثيرها المقطوع به في تطور الأحداث الدولية ، وذلك على أساس وحدتها وقد رتبها على العمل .

١٦ - وتم التأكيد مرة أخرى على أن جوهر سياسة عدم الانحياز ينطوي ، بمقتضى مبادئها الأصلية وطابعها الأساسي ، على الكفاح ضد الامبريالية ، والاستعمار ، والاستعمار الجديد ، والفصل العنصري ، والعنصرية بما فيها الصهيونية ، وجميع أشكال العدوان أو الاحتلال أو السيطرة أو التدخل أو الهيمنة الأجنبية ، كما ينطوي على الكفاح ضد سياسات القوى العظمى أو التكتلات . وبعبارة أخرى ، فانه ينطوي على رفض جميع أشكال الخضاع ، والتبعية ، والتدخل المباشر أو غير المباشر ، وجميع أشكال الضغط في العلاقات الدولية سياسيا كان أو دبلوماسيا ، واقتصاديا أو عسكريا أو ثقافيا . وأعاد الوزراء مرة أخرى تأكيد الحاجة الى التقيد الدقيق بمبدأ عدم التدخل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والخارجية للدول الذي هو أحد المبادئ الأساسية لعدم الانحياز . وان انتهاك أي دولة لهذه المبادئ أمر لا يمكن قبوله بتاتا ولا يمكن تبريره مهما كانت الظروف . وكرروا تأكيد الالتزام المبدئي لبلدان عدم الانحياز بعدم تسهيل أية مواجهة أو منافسة بين القوى العظمى أو المشاركة فيها ، أو في تعزيز الأحلاف العسكرية القائمة والترتيبات المتشابكة الناشئة عنها وذلك عن طريق المشاركة في ترتيبات عسكرية أو بتوفير المرافق والتسهيلات العسكرية للوجود العسكري للدول العظمى ، مما هو متصور في سياق الصراعات فيما بين هذه الدول . وفي هذا الصدد ، ذكّر الوزراء بمعايير المشاركة في الحركة التي اعتمدت في عام ١٩٦١ ، وأكدوها من جديد وطالبوا بمراعاتها مراعاة صارمة .

١٧ - لاحظ الوزراء ان بلدان عدم الانحياز قامت بدور نشط في النظر في المسائل والحلول ذات الأهمية بالنسبة للسلم والأمن والاستقلال وسيادة الشعوب والبلدان .

١٨ - وأشار الوزراء الى ان بلدان عدم الانحياز قامت بدور مهم وإيجابي في الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، حيث سعت مرة أخرى الى تنفيذ مبادئ ومقررات وقرارات الحركة وتطبيقها على المشاكل الدولية .

١٩ - وقامت الحركة بدور حاسم على الخصوص في مسائل نزع السلاح ، حيث قدم الفريق العامل لحركة عدم الانحياز مبادرات وحيث شاركت بلدان عدم الانحياز في تقديم وتعزيز قرارات عديدة متصلة بنزع السلاح والأمن الدولي . وفي قضيتي الشرق الأوسط وفلسطين ، قام فريق عدم الانحياز العامل المعني بفلسطين والشرق الأوسط ، وأعضاء عدم الانحياز ككل ، بدور رائد ولا سيما في عقد الدورة الاستثنائية الطارئة التاسعة للجمعية العامة بشأن ضم اسرائيل لمرتفعات الجولان السورية ، وفي عقد دورة استثنائية طارئة للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن مسألة ناميبيا وذلك بمبادرة من بلدان عدم الانحياز اتخذت في الاجتماع الاستثنائي لمكتب التنسيق في مدينة الجزائر ، وكذلك في عقد اجتماع لمجلس الأمن بطلب من حركة عدم الانحياز للنظر في عدوان جنوب افريقيا على جمهورية أنغولا الشعبية وسيشيل وفي اعتماد اعلان عدم جواز التدخل بجميع أشكاله في الشؤون الداخلية للدول ، وهو الاعلان الذي كان مشروعه نتيجة لمبادرة من فريق عامل يتبع حركتنا ولعمله الدؤوب ، وكذلك في اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد وفي الاختتام الناجح لمؤتمر قانون البحار وفي مسائل أخرى متعلقة بإزالة بؤر الأزمات وحالات انتهاء الاستعمار ، والكفاح في سبيل السلم وتطور الشعوب ، والتعاون فيما بين الدول .

٢٠ - وفي هذا الصدد ، رحب الوزراء بارتياح بفعالية بلدان عدم الانحياز وما أصابته من نجاح وبعمل الفريق العامل وفريق الاتصال التابعين للحركة في التوصل الى اعتماد قرارات تدعم الأهداف الأساسية للحركة وتشكل تعبيراً ملموساً عن وحدة بلدان عدم الانحياز .

٢١ - ان الاختلافات القائمة في تقييم بعض الأزمات وفي منهج علاجها لا يمنع بلدان عدم الانحياز من مناقشتها وبذل الجهود المستمرة لتطبيق مبادئ ومعايير سياسة عدم الانحياز في ممارسة كل أشكال التعدد على الحرية والاستقلال وحقوق الشعوب الرازحة تحت الاستعمار والسيطرة الأجنبية في تقرير المصير . وفي هذا المجال يؤكد الوزراء من جديد ضرورة استمرار ممارسة دراسة الاختلافات والوصول الى توافق للآراء من خلال المناقشة الديمقراطية التي تتم على قدم المساواة في الحركة والتي تضمن زيادة تعزيز وحدة حركة بلدان عدم الانحياز وفعاليتها .

٢٢ - لوحظ ان المكتب ، من خلال الاجتماعات التي عقدت بصورة دورية في الأمم المتحدة في نيويورك على مستوى الممثلين الدائمين ، قد أنجز على وجه مرض مهمته المتمثلة في تنسيق الأنشطة المشتركة لبلدان عدم الانحياز ، والتي تستهدف مقررات الحركة وبرامجها في إطار القرار المتعلق بتكوين مكتب التنسيق واختصاصاته ، وهو القرار الذي اتخذ في مؤتمر القمة الخامس واعتمد في مؤتمر القمة السادس . وأكد الوزراء بان المكتب سيستمر في عمله كجهاز هام وفعال ودينامي لبلدان عدم الانحياز في اداء مهامه من خلال التطبيق الديمقراطي لمبادئ عدم الانحياز في جميع الظروف .

ثالثا - دراسة الوضع الدولي

٢٣ - لاحظ الوزراء* بهالغ القلق التدهور المستمر في الوضع الدولي الذي وصل الى مرحلة بالغة الخطورة .

٢٤ - ان التصعيد الدائم لسباق التسلح ، لاسيما في ميدان الأسلحة النووية ، يهدد استقلال البلدان والسلم والأمن الدوليين وبقا* البشرية ذاتها . ان التكدس المستمر والصقل النوعي للأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل بما فيها الأسلحة اللاإنسانية ، الى جانب الأزمة في عملية الانفراج ، واحيا* الحرب الباردة ، ومحاولة فرض نظام بال على العالم والتشبهت بالتفاسون من مواقف القوة ، كل ذلك جبر العالم الى حافة حرب لن يكون فيها لا غالب ولا مقهور . ان مفاوضات تحديد الأسلحة ونزع السلاح أصبحت تعتمد على طبيعة العلاقات بين القوى العظمى وبالتالي فقد أوقفت من طرف واحد مفاوضات هامة حول تحديد الأسلحة ونزع السلاح ، وهناك اصرار على فكرة غير مقبولة مؤداها أن طريق نزع السلاح يقتضي توسيع ترسانات الأسلحة ووجود " الردع النووي " ولا بد من التسليم بأن الوضع الدولي المتدهور لا يبرر تأخير المفاوضات أو وقفها ، وانما يتطلب نقيض ذلك تماما ، وهو تكثيف هذه المفاوضات .

٢٥ - ولقد شهدت السنوات القليلة الماضية انتهاكا صارخا لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ حركة بلدان عدم الانحياز تمثل في تصعيد استخدام القوة أو التهديد باستخدامها وممارسة الضغط السياسي والدبلوماسي والاقتصادي والعسكرية والثقافية ؛ ورفض الاعتراف بالحقوق غير القابلة للتصرف في تقرير المصير والاستقلال للشعوب والاقليم الرازحة تحت السيطرة الاستعمارية أو الأجنبية ، والعدوان والتدخل العسكري والاحتلال الأجنبي بما في ذلك تواجد القوات الأجنبية واستخدام المرتزقة والجنود غير النظاميين بأى ذريعة كانت ضد سيادة الدول واستقلالها السياسي وسلامتها الإقليمية والتدخل في الشؤون الداخلية والخارجية للدول ؛ وتطبيق التدابير الانتقامية ذات الطابع الاقتصادي والسياسي والدبلوماسي وغيرها من التدابير العدائية ضد البلدان التي تتخذ مواقف مستقلة .

٢٦ - ولا تزال هناك بوادر جديدة للتوتر والعدوان في أماكن كالشرق الأوسط وأفريقيا وخاصة في الجنوب الأفريقي وجنوب غربي وجنوب شرقي آسيا ومنطقة البحر الكاريبي وأمريكا الوسطى ، على حين عملت بوادر جديدة للتوتر في جنوب الأطلسي والصراعات الناشئة بين الدول على زيادة تدهور الوضع الدولي .

٢٧ - ان العمليات العسكرية التي تقوم بها المملكة المتحدة في جنوب الأطلسي مستخدمة قوة عسكرية كبيرة تشمل سفن حربية نووية تعترض السلم والأمن الدوليين للخطر ويمكن ان ينتج عنها اندلاع حرب لا يمكن التنبؤ بنتائجها .

٢٨ - ان استمرار بعض البلدان المتقدمة النمو في تعنتها زان من حدة الحيف والجور في العلاقات الاقتصادية الدولية . كما ان الأزمة التي تحيط بعملية الانفراج تشكل مرة أخرى تهديدا خطيرا

للسلم والاستقرار في العالم ، ويتعرض أمن الدول للخطر نتيجة لتصادم التناقضات والخصومات بين الدول الكبرى . ويكرر الوزراء دعوتهم الى التنسيق الملازم والعمل الجماعي بغية ضمان حق كل الدول في الاختيار الحر لنظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي دون عائق أو ضغوط . وحقوق الشعوب الرازحة تحت نير الاستعمار والسيطرة الأجنبية في تقرير المصير والاستقلال ، وفي دعم كفاح حركات التحرير الوطني . وكرروا الاعراب عن قناعتهم بأن التخفيف من حدة التوترات الدولية لا يمكن ان يقوم على سياسة توازن القوى ومناطق النفوذ والتنافس بين كتلات الدول العظمى والتحالفات العسكرية وتكديس الأسلحة لا سيما الأسلحة النووية وان تخفيف التوتر لا يمكن ضمانه ضمانا كاملا دون المساهمة النشيطة لبلدان عدم الانحياز . ودعا الوزراء الى حل التكتلات والأحلاف العسكرية التي تبلورت في سياق الصراعات بين الدول العظمى ، وترتيباتها المتشابكة ، والى تصفية القواعد العسكرية الأجنبية وانسحاب القوات العسكرية ليتسنى تقليل التوتر الدولي على نطاق العالم مما يعود بالفائدة على كافة المناطق في العالم .

٢٩ — ان ارادة بلدان عدم الانحياز في تأكيد استقلالها السياسي والاجتماعي والاقتصادي وفي تحقيق المساواة في العلاقات ما زالت تمثل صفة مميزة لعصرنا . ان القوى اللامسؤولة التي واجهت العالم باحتمال نشوب حرب نووية رهيبية والتي تسعى الى الابقاء على العلاقات غير المتكافئة والامتيازات التي اغتصبت بالعنف تقف في وجه آماني الشعوب والبلدان الساعية لتحقيق استقلالها الكامل سياسيا واجتماعيا واقتصاديا وكذلك المساواة الحقيقية في العلاقات الدولية . وتجدر مضاعفة الجهود وبصورة رئيسية من جانب بلدان عدم الانحياز لتعزيز السلم والأمن الدوليين للجميع ومن أجل التطبيق الشامل لمبادئ التعايش السلمي النشيطة واتمام عملية تصفية الاستعمار ، واضفا الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية والتعاون على قدم المساواة . وقد لوحظ بأن الأغلبية العظمى للمجتمع الدولي ولا سيما القوى المحبة للسلم والحرية والقوى التقدمية والديمقراطية تطالب بقوة متزايدة بالوصول الى اتفاق ملموس يؤدي الى نزع السلاح العام والكامل وباتخاذ تدابير فعالة لعكس اتجاه سباق التسلح ، لاسيما سباق التسلح النووي ، واقامة نظام اقتصادي دولي جديد وتعزيز التنمية الشاملة لمصلحة السلام .

٣٠ — ان المشاكل العالمية التي تؤثر على السلم والأمن والتنمية والحرية والاستقلال تتطلب استجابات وجهودا من المجتمع الدولي بأسره ، وفي التماس هذه الاستجابات ، تتزايد باستمرار أهمية سياسة عدم الانحياز كخيار لا بد منه لحل الأزمات ولايجاد حل عادل للمشاكل الدولية . ان بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى وحركات التحرير الوطني والقوى المحبة للديمقراطية والسلم في كل أنحاء العالم أصبحت أكثر نشاطا في اطار الكفاح من أجل السلم والانفراج الدولي والتقدم الشامل في العالم .

٣١ — وترى بلدان عدم الانحياز في هذه التطورات تأكيدا للقيم الباقية لسياسة عدم الانحياز كذلك فان هذه السياسة مصدر تستمد منه حركة عدم الانحياز قوتها في الكفاح من أجل تحقيق دورها

الأساسي المستقل والبعيد عن الأحلاف . وستواصل بلدان عدم الانحياز من خلال هذه الجهود تأكيد قدرتها على معالجة المشاكل الأساسية في العالم وإيجاد تدابير وحلول تقوم على مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وسياسة عدم الانحياز .

٣٢ - أكد الوزراء حاجة شعوب وحكومات العالم كافة الى نزع السلاح العام والكامل واهتمامها به على نحو متزايد وأحاطوا علما بارتياح كبير بعقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح بناء على مبادرة من البلدان غير المنحازة ، وهي الدورة التي لعبت هذه الدول جميعا في تحضيرها دورا نشيطا لضمان نجاحها ، وعمد الوزراء ادراكا منهم بأن الدورة الاستثنائية ستكون معلما على طريق تحقيق نزع السلاح العام والكامل ، الى حيث بلدان عدم الانحياز وكذلك البلدان النامية الأخرى على تعزيز التضامن فيما بينها بغية تحقيق أهداف نزع السلاح العام والكامل . وأكد الوزراء كذلك في هذا الصدد أن الأمم المتحدة لا تزال تمثل المحفل المناسب لبلوغ هذه الأهداف .

رابعاً - أفريقيا

٣٣ - عند استمرار الوضع في أفريقيا ، لاحظ الوزراء ، بالتباحث التقدم الهام الذي تم إحرازه في مجال تصفية الاستعمار والذي كان آخر مثال له هو انتصار شعب زيمبابوي البطل . على أن الوزراء أكدوا أن المشكلة الأساسية لا تزال تتمثل في وجود الاستعمار والاستعمار الجديد والعنصرية والفصل العنصري في الجنوب الأفريقي .

٣٤ - ونوهوا بالكفاح الباسل للشعوب الأفريقية الذي كانت نتيجته أن دخلت عملية إزالة آثار الاستعمار والعنصرية في أفريقيا مرحلتها النهائية . وفي هذا الصدد ذكر الوزراء بأن الأمم المتحدة قد أعلنت سنة ١٩٨٢ "سنة دولية للتعبئة من أجل فرض الجزاءات ضد جنوب أفريقيا" مما يمثل التزاماً قوياً من جانب المجتمع الدولي في الكفاح ضد النظام العنصري .

٣٥ - أدان الوزراء بشدة نظام جنوب أفريقيا العنصري لاعتدائه المتكررة التي لا تستند إلى أية استفزات أو مبررات وأعماله الرامية إلى زعزعة الاستقرار وحرية غير المحتلة ضد أنغولا مما أدى إلى خسائر كبيرة في الأرواح والممتلكات وإلى أضرار فادحة لذلك البلد .

٣٦ - طالب الوزراء بالانسحاب الفوري غير المشروط لقوات جنوب أفريقيا من جميع الأجزاء المحتلة في الأقليم الأنغولي و دفع تعويضات لأنغولا على الخسائر التي لحقت بها . وناشدوا السدول الأعضاء وكافة الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والوكالات المتخصصة أن تقدم على وجه الاستعجال دعماً المادي والمعنوي للشعب الأنغولي .

٣٧ - وأعرب الوزراء عن أسفهم العميق لاستخدام الولايات المتحدة لحق النقض في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في ٣١ آب/أغسطس ١٩٨١ أثناء التصويت على مشروع قرار يطالب بإدانة جنوب أفريقيا لعدم وائها على أنغولا أن استعملها لحق النقض هذا يشجع جنوب أفريقيا العنصرية على مواصلة أعمالها الإجرامية .

٣٨ - أعرب الوزراء عن قلقهم البالغ إزاء احتشاد قوات جنوب أفريقيا على حدود جمهوريات موزامبيق الشعبية وادانوا بشدة الانتهاكات المستمرة لسيادتها الإقليمية عن طريق مواصلة الأعمال العدائية والتخريبية والمقوضة للاقتصاد بغية الحيلولة دون ترسيخ الثورة في هذا البلد وساندوا مساندة كاملة شعب وحكومة موزامبيق في كفاحهما من أجل الحفاظ على الاستقلال والسيادة ، ودعوا كل الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز وغيرها من البلدان المحبة للسلم إلى أن تقدم أقصى ما يمكن من الدعم المادي والسياسي والدبلوماسي لجمهورية موزامبيق الشعبية بقصد تمكينها من تعزيز قدرتها الدفاعية .

٣٩ - أعرب الوزراء عن سخطهم إزاء تزايد أعمال التخريب التي يقوم بها نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا ضد البلدان الأفريقية المستقلة التي تساند الكفاح التحريري في الجنوب الأفريقي ، وإزاء اختطاف مواطني تلك البلدان وخاصة في ليسوتو وسوازيلند ومدغشقر وسيشيل ، وأشادوا بالجهود التي تبذلها هذه البلدان ، وأكدوا تضامنهم الكامل معها ، كما قرروا تزويدها بكل المساعدة الضرورية للحفاظ على استقلالها وسيادتها ووحدتها الإقليمية .

- ٤٠ - ووجه الوزراء تحية جزيلة الاستحقاق لدول خط المواجهة بوجه خاص على ما قدمته من تضحيات تدعينا للتحرير الكامل للجنوب الافريقي . وفي هذا الصدد دعوا الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز الى تقديم كافة انواع الدعم والمساعدة الى هذه الدول لتمكينها من الدفاع عن سيادتها ووحدتها الاقليمية .
- ٤١ - اد ان الوزراء نظام جنوب افريقيا العنصرى على ما يقوم به من أعمال العدوان العسكرى والضغط الاقتصادى والمناورات السياسية والاعمال الرامية الى زعزعة الاستقرار وخاصة عن طريق استخدام المصالحات المسلحة والعملاء ضد انغولا وبوتسوانا وموزامبيق وزامبيا وزيمبابوى .
- ٤٢ - لاحظ الوزراء بقلق واستهجان بالغين ان حصول ناميبيا على استقلالها لا يزال معرقلا بسبب تعنت نظام جنوب افريقيا العنصرى ورفضه المستمر الامثال لقرارات ومقررات الأمم المتحدة بهذا الشأن لاسيما القرارات رقم ١٩٧٦/٣٨٥ - ١٩٧٨/٤٣٥ - ١٩٧٨/٤٣٩ التي تطالب بنسبام الفصل العنصرى بانتهاء احتلاله غير المشروع لهذه الاراضي ، وقد أكدوا من جديد مسؤولية الأمم المتحدة القانونية ازاء ناميبيا حتى تنال الاستقلال ، وشجبوا بشدة كافة الجهود التي يبذلها العنصريون المغتصبون وحلفاؤهم الغربيون بخية اسقاط تلك المسؤولية الفريدة عن كاهل الأمم المتحدة بطرق دبلوماسية احتيالية وطلبوا بالتنفيذ الفورى غير المشروط لقرار مجلس الأمن ١٩٧٨/٤٣٥ دون أى ماطلة أو تقييد أو تعديل .
- ٤٣ - اد ان الوزراء بشدة وقوة النظام العنصرى لادخاله معدات عسكرية كبيرة في ناميبيا واستعماله الارهاب رسميا وعدوانه وقمعه السياسى ضد الشعب الناميبى . وكرروا الاعراب عن تضامنهم مع الشعب الناميبى ومساندتهم للكفاح البطولى الذى يخوضه بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ممثله الشرعى الحقيقى الوحيد من أجل استقلاله وسلامته الاقليمية بما في ذلك "خليج والفيس" والجزر الواقعة تجاه الساحل .
- ٤٤ - وبهذا الصدد أشادوا بالمقاتلين في الجيش الشعبى لتحرير ناميبيا الجناح العسكرى لمنظمة سوابو لتوسيعهم وتكثيفهم للكفاح المسلح بفتح جبهات جديدة داخل ناميبيا . وعلى هذا فقد حثوا جميع الدول الأعضاء في الحركة ان تقدم لمنظمة سوابو مزيدا من المساعدة والتأييد بصورة مستمرة في المجالات المادية والمالية والعسكرية وغيرها لتمكينها من دعم انتصاراتها ومواصلة تكثيف كفاحها على جميع الجبهات .
- ٤٥ - ورحب الوزراء بالبلاغات النهائية الصادرة مؤخرا عن اجتماع قمة دول المواجهة الذى انعقد في مابوتوفى ٦ و ٧ آذار/مارس ١٩٨٢ ، واجتماعات وزراء الخارجية لدول المواجهة التي انعقدت في لوساكا بتاريخ ٢٣ كانون الثانى/يناير ١٩٨٢ ، وفي دار السلام بتاريخ ٤ ايار/مايو ١٩٨٢ ، على الترتيب ، وأيدوا هذه البلاغات كما ساندوا بشدة الاقتراح البناء الذى قدمته منظمة سوابو بعقد مؤتمر كالمؤتمر الذى عقد في جنيف تحت رعاية الأمم المتحدة للخروج من المأزق الراهن ولمناقشة وتسوية جميع المسائل المتعلقة لتنفيذ القرار ١٩٧٨/٤٣٥ الصادر عن مجلس الأمن دون ابطاء .

- ٤٦ - وأعرب الوزراء كذلك عن تأييدهم المطلق لمجلس الأمم المتحدة لناميبيا في دوره الذي يقوم به بوصفه السلطة الشرعية الوحيدة القائمة بالادارة في ناميبيا الى ان تنال الاستقلال . ورحبوا بتعيين مفوض جديد للأمم المتحدة لناميبيا . وأعربوا عن يقينهم من ان هذا التعيين سيزيد من تعزيز فعالية المجلس في اضطلاعهم بمهامه . كما رحب الوزراء باعلان وبرنامج عمل اروشا بشأن ناميبيا اللذين اعتمدهما مجلس ناميبيا في اروشا بتنزانيا في ١٣ ايار/مايو ١٩٨٢ .
- ٤٧ - وأشاد الوزراء ، في هذا الصدد ، بالمقرر الذي اتخذه مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار والقاضي بأن تشارك ناميبيا في الاتفاقية كعضو كامل الحقوق ، وان يمثلها في هذه الاتفاقية مجلس الأمم المتحدة لناميبيا بالتشاور مع منظمة سوابو .
- ٤٨ - ولا حظ الوزراء مع الارتياح انه قدمت بالفعل تبرعات هامة بعد ان انشأت الحركة صندوق تضامن وأنشأت منظمة الوحدة الافريقية صندوق طوارئ لتحرير ناميبيا بغية مساعدة كفاح الشعب الناميبي بقيادة منظمة سوابو ممثلة الشرعي الحقيقي الوحيد . ووجهوا عناية اعضاء الحركة للنسب القرار السالف بهقدهم اجتماع خاص للمكتب لاعلان التبرعات ، وذلك لضمان توفير الموارد المادية للموسسة لمنظمة سوابو ورأوا ان هذا الاجتماع يجب ان يعقد على سبيل الاستعجال .
- ٤٩ - وطالب الوزراء مرة اخرى بالتحرير الفوري غير المشروط لجميع السجناء السياسيين الناميبيين في جزيرة روبين وفي السجون ومراكز الاحتجاز ومعسكرات الاعتقال في جنوب افريقيا وناميبيا المحتلة . وطالبوا بمنح مركز أسرى الحرب وفقا لاتفاقية جنيف الموقعة في ١٢ آب/اغسطس ١٩٤٩ والبروتوكول الاضافي الاول الملحق بها ، لثلاثة من المقاتلين في سبيل الحرية ينتمون الى منظمة سوابو ، هم ثيوفيلوس جيسون (٢٠ سنة) ولوكاس مالا مو (٢٢ سنة) وجيسون ساغارياس (٢٠ سنة) ، الذين اتهمهم نظام بريتوريا غير الشرعي بمقتضى " قانون الارهاب " القمعي ، ومعهم سائر الاسرى من المقاتلين في سبيل الحرية ، وذلك ريشا يتم اطلاق سراحهم .
- ٥٠ - وادان الوزراء بشدة البلدان الغربية التي تتعاون مع النظام غير المشروع في بريتوريا بهدف المحافظة على الوضع القائم الذي يضمن ، استمرار نهب موارد ناميبيا الطبيعية وكذلك استغلال واستعباد الجماهير الافريقية . وادانوا بشدة سياسة الحكومة الامريكية في افريقيا الجنوبية بسبب تعاونها مع جنوب افريقيا العنصرية وقيامها بحملة دعائية معادية مشوهة للحقائق ضد منظمة سوابو ومحاولتها وصف حركة التحرير الوطني والكفاح الوطني والتحرري في ناميبيا وجنوب افريقيا نفسها كما لو كان امتدادا للمجاهدة بين الشرق والغرب .
- ٥١ - أعرب الوزراء عن اعتقادهم الراسخ بأن انجع طريقة لمقاومة تقويض الدور الاساسي لمجلس الأمن في تنفيذ القرار ٤٣٥ / ٧٨ تتمثل في انعقاد اجتماع عاجل للمجلس لبحث مسألة ناميبيا وتحديد اطار زمني للتنفيذ . ورجا مجلس الأمن من دول عدم الانحياز الأعضاء في مجلس الأمن ان تقوم بحمل فعال تحقيقا لهذه الغاية .

٥٢ - وأكد الوزراء من جديد أنه لا يمكن أن يكون شمة سلام ولا أمن ولا استقرار في الجنوب الأفريقي ما لم يتم القضاء تماما على نظام الفصل العنصري القمعي غير المشروع وإحلال ديمقراطية وحدوية محله . كما أدانوا بقوة سياسة النظام العنصري في جنوب أفريقيا والخاصة بإقامة البانتوستانات ، وبالتسلح والقمع الوحشي والتحذيب ، والشنق ، والاغتيال المنظم للأسرى من المقاتلين في سبيل الحرية ، وكذلك باستغلال وقهر السود في هذا البلد .

٥٣ - وطلب الوزراء إطلاق سراح " نلسون مانديلا " وسائر السجناء السياسيين دون قيد أو شرط ومنح جميع الأسرى من المقاتلين في سبيل الحرية مركز أسرى الحرب . كما أدانوا بقوة التصدييق الذي صدر مؤخرا على الأحكام بالإعدام التي فرضها نظام الفصل العنصري على المقاتلين من أجل الحرية التابعين لحزب المؤتمر الوطني الأفريقي وهم " لوبيسي " و " ماشيفو " و " مانا " وطلبوا تعزيز الحملة العالمية لانقاذ حياتهم .

٥٤ - وطالب الوزراء بفرض جزاءات شاملة والزامية على نظام جنوب أفريقيا البخيس بما في ذلك الحظر على إمدادات البترول الذي تنتهكه الشركات الغربية عبر الوطنية بانتظام ، وإدانوا الموقف المتصلب الذي يقفه نظام بريتوريا ورفضه الامتثال لقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بناميبيا ، وشجبوا المناورات الرامية إلى الحصول على الاعتراف الدولي بالمجموعات غير المشروعة التي أقامها هناك .

٥٥ - وأعرب الوزراء عن أسفهم العميق في هذا الصدد لحق النقص الذي مارسه الأعضاء الثلاثة الغربيون الدائمون في مجلس الأمن بتاريخ ٣٠ نيسان / أبريل ١٩٨١ ضد مشروع القرار الذي يقترح فرض جزاءات شاملة والزامية ضد النظام العنصري في جنوب أفريقيا وفقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة .

٥٦ - وأدان الوزراء بقوة جميع البلدان التي ماتزال تواصل تعاونها الاقتصادي والثقافي والعسكري والنووي مع نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا .

٥٧ - وأدانوا بشدة كذلك حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لصداقتها وتحالفها المعلن مع نظام بريتوريا ، ولانتهاكها الحظر الذي فرضه قرار مجلس الأمن ٤١٨ / ٧٧ على تصدير الأسلحة إلى جنوب أفريقيا وطلب الوزراء بالإنهاء الفوري لكل تعاون مع النظام العنصري في جنوب أفريقيا بالنظر إلى الخطر الذي يمثله مثل هذا التعاون على السلام الإقليمي والدولي .

٥٨ - وحشوا بلدان عدم الانحياز على القيام بحملة قوية في جميع المحافل الدولية ولا سيما الاتحاد البريدي العالمي للحيلولة دون انضمام جنوب أفريقيا العنصري من جديد إلى الاتحاد .

٥٩ - ولا حظ الوزراء أن نظام التمييز العنصري ، أزاء النضال المتزايد للقوى الوطنية لكسب المجموعات الاثنية التي وحدت بينها الأهداف التي تضمنها ميثاق الحرية ، قد لجأ إلى مناورات دنيقة لبعث الفرقة تهدف إلى فصل ما يسمى بالملونين والآسيويين من هذا التحالف الكبير ، وذلك بهدف إضمار الكفاح التحريري وإدامة الوضع القائم . ونوه الوزراء بالقادة الحقيقيين لهاتين الطائفتين اللتين تشكلان جزءا من الأغلبية المقهورة لرفضهم الاقتراح بمنحهم حق التصويت والتمثيل النيابي طالما سيظل ٢٦ مليون من السود محرومين من حقوقهم الدستورية .

- ٦٠ - وأثنى الوزراء على المؤتمر الوطني الافريقي على تكثيفه التمهيد السياسية للجماهير وتكثيفه للكفاح المسلح . وعبروا عن تضامنهم مع شعب جنوب افريقيا الشجاع والمكافح بمناسبة الذكرى السبعين لانشاء حركته للتحرير الوطني ، المؤتمر الوطني الافريقي .
- ٦١ - وأعاد الوزراء تأكيد شرعية الكفاح بجميع اشكاله بما فيه الكفاح المسلح الذي يخوضه شعب جنوب افريقيا المقهور للاستيلاء على السلطة ، ودعوا الى زيادة تقديم المساعدة المادية لحركة التحرير الوطني .
- ٦٢ - ونوه الوزراء بالكفاح البطولي الذي تخوضه الشعوب الافريقية بلا هوادة لنيل استقلالهم الكامل . واثقوا بشأنا كبيرا على الدور الذي تلعبه حركة عدم الانحياز ، ومنظمة الأمم المتحدة ، ومنظمة الوحدة الافريقية ، والبلدان النوردية والبلدان الاشتراكية ، وكذلك جميع القوى المحبة للسلام في دعم هذا الكفاح ، لا سيما بالنسبة للوضع في ناميبيا وجنوب افريقيا .
- ٦٣ - وأدان الوزراء عدوان المرتزقة الذي شنه في ٢٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨١ اعوان نظام بريتوريا ضد جمهورية سيشيل ، والذي تسبب في خسائر كبيرة في ممتلكات ومعدات هذا البلد ، وأكدوا من جديد مساندتهم لشعب سيشيل ، واحاطوا علما بالمقرر الذي تضمنه قرار مجلس الأمن ١٩٨٢/٥٠٧ بانشاء صندوق خاص للتعويضات لجمهورية سيشيل . وناشد الوزراء في هذا الصدد ، جميع الدول الأعضاء التابع للصندوق ليتسنى لجمهورية سيشيل تعويض الاضرار الناجمة عن هذا العدوان الذي قام به المرتزقة .
- ٦٤ - وندد الوزراء بالاستخدام الدنيء للمرتزقة في محاربة حركات التحرير الوطني وزعزعة استقرار الدول المستقلة وادانوه . ووجه الوزراء بهذا الصدد داء عاجلا الى جميع الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز للعمل بشكل متضافر لتيسير قيام الأمم المتحدة فورا باستكمال واعتماد اتفاقية تجنيد من تجنيد المرتزقة وتمويلهم وتدريبهم واستخدامهم وكذلك منحهم تسهيلات للمعبور أعمالا غير مشروعة .
- ٦٥ - استعرض الوزراء من جديد الوضع في الجزر الملغاشية " غلوريوساس " وخوان دي نوفا ، ويوروبا وباساسي دي انديا ، وطلبوا الى الاطراف المعنية اجراء مفاوضات تؤدي الى عودة هذه الاقاليم الى سيادة الجمهورية الديمقراطية الملغاشية .
- ٦٦ - أما فيما يخص جزر مايوت القمرية التي لاتزال تحت الاحتلال الفرنسي فقد أكد الوزراء من جديد انها جزء لا يتجزأ من اقليم جمهورية القمر الفيدرالية الاسلامية وتخضع لسيادتها .
- ٦٧ - واعربوا كذلك عن تضامنهم النشط مع الشعب القمري في جهوده الشرعية لاسترجاع الجزيرة والحفاظ على استقلال ووحدة جزر القمر وسلامتها الاقليمية .
- ٦٨ - وأكد الوزراء من جديد تأييدهم للتنازع الشاملة للاستفتاء الذي نظم في ٢٢ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٤ والذي شمل كل اقليم جزر القمر ورفضهم لكل محاولة ترمي الى اجراء استفتاء منفصل بشأن مايوت .

٦٩ - ذكر الوزراء بالفقرة ٩٦ من اعلان نيودلهي وبيان الاجتماع العام لحركة عدم الانحياز الذي انعقد في ٢٥ و ٢٨ ايلول / سبتمبر ١٩٨١ في نيويورك وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٤٦/٣٦ ومقررها رقم ٤٠٥/٣٥ بشأن مشكلة الصحراء الغربية . وكرروا الاعراب عن تأييدهم لمجهودات لجنة التطبيق لحل النزاع وفقا لقرار مؤتمر القمة الثامن عشر لمنظمة الوحدة الافريقية الذي عقد في نيروبي في الفترة من ٢٤ الى ٢٧ تموز/ يوليه ١٩٨١ .

٧٠ - أعرب الوزراء عن قلقهم حيال مخاطر تدويل النزاع التي تنجم عن التدخل الاجنبي الذي من شأنه ان يؤدي الى تمريض السلم والاستقرار في المنطقة للخطر .

٧١ - ودعا الوزراء جميع اطراف النزاع الى الشروع فورا في مفاوضات تحت اشراف لجنة التطبيق التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية قصد الوصول الى حل عادل ودائم للنزاع في الصحراء الغربية وفقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٥١٤ (د-١٥) ولمبادئ حركة عدم الانحياز والقرارات الصادرة عن منظمة الوحدة الافريقية والأمم المتحدة وكذلك وفقا لميثاق الأمم المتحدة .

خامسا - فلسطين والشرق الأوسط

٧٢ - ذكر الوزراء باعلان مؤتمر القمة السادس المنعقد في هافانا واعلان المؤتمر الوزاري المنعقد في نيودلهي ، وباجتماع الوزاري الاستثنائي لمكتب التنسيق المنعقد في الكويت وكذلك بقرارات الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن " قضية فلسطين " و " الحالة في الشرق الأوسط " وبالقرارين د ل ط - ٤ / ٧ و د ل ط - ١ / ٩ للدورتين الاستثنائيتين الطارئتين السابعة والتاسعة ، واعرب الوزراء عن قلقهم المتزايد والعميق ازاء سياسة اسرائيل العدوانية والتوسعية التي حولت المنطقة الى احدى بيؤر التوتر التي تعرض ، بوصفها جزءا من التصعيد العسكري الامبريالي ، السلام والأمن الدوليين للخطر .

٧٣ - وحذر الوزراء من ان امكانية وقوع حرب جديدة هي الآن ذات طابع وشيك أكثر مما كانت خلال الشهور الماضية نتيجة لسياسات وممارسات اسرائيل في مرتفعات الجولان السورية العربية المحتلة ، وجنوب لبنان والأرض الفلسطينية المحتلة وتبين هذه السياسة وهذه الممارسات ان اسرائيل مستمرة في انتهاك القانون الدولي والقواعد المقبولة عالميا وفي انتهاك مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ذات الصلة . ورأى الوزراء أن هذه السياسات والممارسات تؤكد ان اسرائيل ليست عضوا من أعضاء الأمم المتحدة المحبين للسلم .

٧٤ - وأدان الوزراء ضم اسرائيل لمرتفعات الجولان السورية المحتلة وأكدوا من جديد ان قرار اسرائيل بفرض تشريعاتها وولايتها القضائية والادارية في مرتفعات الجولان السورية المحتلة هو باطل ولاغ و ليست له أية صلاحية شرعية أو أى مفعول وأعربوا كذلك عن التأييد الكامل من جانب حركة بلدان عدم الانحياز وتضامنهم مع الكفاح العادل لحكومة وشعب الجمهورية العربية السورية ضد الاحتلال والعدوان الاسرائيلي ومن أجل تحرير أراضيهم المحتلة .

٧٥ - وأدان الوزراء اسرائيل لرفضها تنفيذ احكام قرار مجلس الأمن رقم ٤٩٧ / ٨١ كما أدانوا الولايات المتحدة العضو الدائم في مجلس الأمن لاستعمالها حق النقض في ٢٠ كانون الثاني / يناير ١٩٨٢ مما منع مجلس الأمن من اتخاذ اجراءات مناسبة ضد اسرائيل لرفضها تنفيذ احكام قرار مجلس الأمن رقم ٤٩٧ / ٨١ .

٧٦ - ان الدعم الذي تتلقاه اسرائيل من الولايات المتحدة الأمريكية هو في نظر الوزراء عاملا حاسما في مواصلة النظام الصهيوني لسياسته الجامحة في العدوان والاحتلال والاستعمار في الأراضي المحتلة وفي اصراره على رفض الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني الوطنية غير القابلة للتصرف .

٧٧ - أعرب الوزراء عن قلقهم البالغ ازاء اصرار الولايات المتحدة على ابقاء على التحالف الاستراتيجي مع اسرائيل في المنطقة وتوسيع نطاق هذا التحالف ، ذلك انه يشجع اسرائيل على التماهى في سياساتها التوسعية والعدوانية ويؤكد دور اسرائيل كرأس جسر للامبريالية وكمصدر يهدد استقرار بلدان الشرق الأوسط والسلم والأمن الدوليين .

٧٨ — أكد الوزراء معارضة بلدان عدم الانحياز للضغوط التي تمارسها الولايات المتحدة على الأمم ذات السيادة ضمن جهودها الرامية الى حماية المعتدى الصهيوني وتقويض الرفض الدولي الناجم عن اعمال هذا المعتدى ، وأكد الاجتماع على التضامن والوحدة الايجابيين اللذين ابدتهما حركة بلدان عدم الانحياز من خلال مساهمة أعضائها وعملهم في الدورة الاستثنائية الطارئة للجمعية العامة التي عقدت في شباط/فبراير ١٩٨٢ ، واعتبر انه من المناسب توجيه أنظار رؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز في مؤتمر القمة السابع الى جميع فقرات منطوق القرار ١/٩ .

٧٩ — أكد الوزراء بأن القضية الفلسطينية والنزاع في الشرق الأوسط لا يمكن تسويتها الا وفقا لقرارات الأمم المتحدة بهذا الشأن ، ويجب ان تكون هذه التسوية التي تتم باشراف الأمم المتحدة عادلة وشاملة ودائمة كما يجب ان تضمن انسحاب اسرائيل الكامل وغير المشروط من الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بما فيها القدس ، والتي تمكن الشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثلة الوحيد الشرعي ، من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف ، بما فيها حقه في العودة وممارسة تقرير المصير وتحقيق الاستقلال الوطني واقامة دولة مستقلة ذات سيادة في فلسطين وفقا لقرارات الأمم المتحدة الخاصة بقضية فلسطين لا سيما قرارات الجمعية العامة د ل ط - ٢/٧ المؤرخ في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٨٠ و ١٢٠/٣٦ ألف السى وار المؤرخة في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ ، ود ل ط - ٤/٧ المؤرخ في ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٨٢ .

٨٠ — اعرب الوزراء عن اقتناعهم العميق بأنه ينبغي علي الأمين العام للأمم المتحدة ان يقوم في وقت ممكن بالأعمال الضرورية لبدء اتصالات مع جميع أطراف النزاع في الشرق الأوسط بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية بغية ايجاد طرق ووسائل محددة لتحقيق حل شامل وعادل ودائم يؤدي الى السلم طبقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقرارات ذات الصلة كما وردت في الفقرة ٧٩ السابقة والقرار د ل ط - ٤/٧ المؤرخ في نيسان/ابريل ١٩٨٢ .

٨١ — أكد الوزراء كذلك بأن أى حل لا يمكن أن يكون كاملا وعادلا ومقبولا ما لم تساهم فيه منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة مع الأطراف المعنية الأخرى ، وكل عمل يخالف ما ذكر آنفا هو باطل ولاغ وليست له صلاحية شرعية لأن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الوحيد والشرعي للشعب الفلسطيني .

٨٢ — كرر الوزراء ادانتهم لأى حل جزئي أو منفصل ولأى اتفاق يعرض للخطر حق البلدان العربية والشعب الفلسطيني وينتهك مبادئ وقرارات حركة عدم الانحياز والأمم المتحدة ويمنع تحرير القدس والأراضي الفلسطينية المحتلة والأراضي العربية الأخرى ونيل الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف وممارسته لها ممارسة كاملة .

٨٣ — وبعد أن أحاط الوزراء علما بالتطورات الأخيرة الجارية في الأراضي الفلسطينية المحتلة أعربوا عن قلقهم البالغ لاستمرار الجهود والاجراءات والتدابير والمباحثات الجارية لفرض تلك

الأحكام من اتفاقات كامب ديفيد التي يزعمون انها تحدد مستقبل الشعب الفلسطيني وأرضه التي تحتلها اسرائيل بما في ذلك القدس ، وأعلنوا بطلان تلك الأحكام ورفضوا جميع المحاولات التي تبذل لتوسيع نطاق هذه الاتفاقات .

٨٤ - أدان الوزراء الولايات المتحدة العضو الدائم في مجلس الأمن لاستعمالها حق النقض في ٢٠ نيسان / ابريل ١٩٨٢ ضد مشروع قرار لمجلس الأمن يندد بالهجوم الاسرائيلي المسلح ضد المصلين المسلمين في الحرم الشريف في القدس ، ويطالب اسرائيل باحترام مبادئ القانون الدولي ذات الصلة والتفكير بها .

٨٥ - أعرب الوزراء عن قلقهم البالغ بشأن توزيع قوات أجنبية في أراضي بلدان عدم الانحياز في الشرق الأوسط أو بالقرب منها ، وأكدوا ضرورة الالتزام الدقيق بمبادئ ومعايير عدم الانحياز في هذا الخصوص .

٨٦ - أدان الوزراء اسرائيل لتجاهلها الكامل لقرارات مجلس الأمن رقم ٨٠ / ٤٦٥ ، و ٨٠ / ٤٧٦ ، و ٨٠ / ٤٧٨ التي تدين اصدار " القانون الأساسي للقدس " وأدان جميع الاجراءات الاسرائيلية الهادفة الى تهويد القدس ، المدينة المقدسة ، بتغيير تركيبها الديموغرافي ومعالمها ووضعها ، كما أدانوا اسرائيل بقوة لهجومها المسلح الأخير على المصلين المسلمين داخل الحرم الشريف (المسجد الأقصى وقبة الصخرة) ، وأكد الوزراء من جديد قرارهم برفض أي اعتراف بالقانون الأساسي للقدس ، وطالبوا من جديد جميع الدول والمنظمات بعدم التعامل مع المؤسسات الاسرائيلية التي تقام في القدس كما ذكروا جميع الدول بواجبها العام في اطار القانون الدولي بأن لا تتعامل مع اسرائيل القوة المحتلة بأي طريقة يمكن أن تفهم منها هذه الأخيرة أنها اعتراف ضمني بوجودها غير الشرعي في القدس ، وأدان الوزراء بهذا الصدد قرار كوستاريكا باقامة سفارتها من جديد في القدس مخالفة بذلك قرار مجلس الأمن ٨٠ / ٤٧٨ ، ودعوا حكومة ذلك البلد الى الفاء هذا القرار . وأدان الوزراء أيضا سلوك بعض أعضاء لجنة الشؤون السياسية للمجموعة البرلمانية التابعة للمجلس الأوروبي لحضورهم اجتماع تلك اللجنة في القدس في الشهر المنصرم . ويحیی الوزراء كذلك الموقف المبدئي للدول الأخرى وأعضاء تلك اللجنة الذين قاطعوا هذا الاجتماع .

٨٧ - ودعوا جميع البلدان الى الامتناع عن مساعدة أو تسهيل تنفيذ المشاريع الصهيونية الرامية الى تشجيع هجرة اليهود من جميع أنحاء العالم الى اسرائيل والأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة مادام الصهاينة مستمرين في احتلال هذه الأراضي ورفضون السماح للفلسطينيين بالعودة الى ديارهم أو حتى الاعتراف بحقوقهم في العودة .

٨٨ - أدان الوزراء مشروع اسرائيل بانشاء قناة تصل البحر الأبيض المتوسط بالبحر الميت ، وأكدوا بأن مثل هذا المشروع يشكل عملاً خطيراً من أعمال العدوان ضد الحقوق المشروعة والمصالح الحيوية للشعب الفلسطيني ، والمملكة الاردنية الهاشمية ويخل بالسلم والأمن الدوليين ، ودعوا

الوزراء جميع الدول الى شجب هذا المشروع والا متناع عن تقديم أى شكل من أشكال الدعم أو المساعدة التي قد تمكّن اسرائيل من تنفيذه .

٨٩ — ونذكر الوزراء بالقرار الذي اعتمده المؤتمر الرابع لرؤساء الدول أو الحكومات المنعقد في مدينة الجزائر والذي حث بلدان عدم الانحياز على مقاطعة اسرائيل في المجالات الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية وفي القطاع البحري والجوى تنفيذ الأحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة وأن يلاحظ الوزراء أن القرار المذكور آنفا قد تم تجاهله بالرغم من تمسك اسرائيل في سياستها في الاحتلال والضم والقمع ، يرجعون مرة أخرى من جميع أعضاء حركة عدم الانحياز الالتزام بالقرار المذكور آنفا .

٩٠ - أعرب الوزراء عن بالغ قلقهم ازاء تزايد السلاح الاسرائيلي التقليدي والنووي مما يسمح لها بمتابعة سياستها العدوانية وتنفيذ مخططاتها التوسعية ودعوا كافة البلدان والشعوب في العالم الى عدم تزويد اسرائيل بأى نوع من الدعم العسكري - سواء كان ذلك في صورة موارد مادية أو بشرية.

٩١ - كما دعا الوزراء كافة البلدان الى عدم ابرام أى اتفاقية عسكرية مع اسرائيل لاسيما فيما يتعلق باقتناء أسلحة ومواد عسكرية اسرائيلية حيث أن مثل هذه الاتفاقات من شأنها أن تساعد في تنمية القدرة العسكرية لاسرائيل وتعزز في الوقت نفسه قدرتها على اتباع سياستها القائمة على استعمار وضيم الأراضي الفلسطينية وغيرها من الأراضي العربية المحتلة .

٩٢ - وأعرب الوزراء عن قلقهم العميق ازاء التعاون المتزايد بين النظامين العنصريين في اسرائيل وجنوب افريقيا لاسيما في المجال العسكري والنووي وأدانوا ذلك التعاون .

٩٣ - أعرب الوزراء عن شكرهم وثنائهم على العمل الذي قامت به لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وقرروا حث مجلس الأمن من جديد على اتخاذ تدابير فعالة قصد تنفيذ توصيات اللجنة وفقا لقرار الجمعية العامة د ١٨ ط - ٢ / ٧ المؤرخ في ١٩ تموز / يوليه ١٩٨٠ ، وافق الاجتماع على توسيع وتدعيم عمل اللجنة بصفتها اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين الذي قررت الجمعية العامة في قرارها ٣٦ / ٨٢٠ جيم عقده في عام ١٩٨٤ على أبعد تقدير ، مع العلم أن المشاركة فيه ستكون مشاركة عالمية .

٩٤ - أدان الوزراء جميع السياسات التي تعوق ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وأعربوا في هذا الشأن عن استيائهم لموقف حكومة الولايات المتحدة العدائي ازاء منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الوحيد والشرعي للشعب الفلسطيني ، وأدانوا سوء استخدام الولايات المتحدة لحق النقض للحيلولة دون اتخاذ اجراءات من قبل مجلس الأمن لمساندة الشعب الفلسطيني في حصوله على حقوقه الثابتة .

٩٥ - أكد الوزراء أن مساندة بلدان عدم الانحياز للبلدان العربية من أجل تحرير أراضيها وللشعب الفلسطيني من أجل تحرير وطنه واسترجاع حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف هي مسؤولية وواجب تليهما مبادئ حركة عدم الانحياز وأهدافها ، وأكدوا حق الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية في مواصلة الكفاح بكل جوانبه السياسية والعسكرية وفي استخدام جميع الوسائل الممكنة لاحتياط أى حل أو تسوية يتم التوصل اليهما على حساب أراضيهم وحقوقهم .

٩٦ - كرر الوزراء ورؤساء الوفود دعمهم للبنان من أجل الحفاظ على سيادتها وسلامتها الإقليمية ووحدتها واستقلالها السياسي وطالبوا بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٥٠٤ / ٤٢٥ تنفيذاً كاملاً .

٩٧ - وأعربوا عن قلقهم العميق ازاء الوضع الناتج عن حملة اسرائيل المكثفة التي تهدد بالتدخل العسكري في لبنان ، وهم ان يكرروا ادانتهم لعدوانها وسياساتها العدوانية ، يعيدون تأكيد مساندتهم للمجهودات التي تبذلها حكومة لبنان بتأييد دولي واقليمي ، من أجل استعادة سلطتها الخالصة على كل اقليمها الممتد حتى الحدود المعترف بها دولياً .

٩٨ — وفي هذا الصدد ، رحبوا بقرار مجلس الأمن رقم ٨٢/٥٠١ وحثوا كافة الدول على تقديم المزيد من الدعم المستمر الى قوات الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ولبذل جهودها قصد إنهاء الوضع المأساوي السائد في جنوب لبنان .

٩٩ — أعرب الوزراء عن أملهم الخالص أن تعيد الولايات المتحدة الأمريكية النظر في سياستها وموقفها بصورة بناءة وإيجابية ببنية تعزيز فرص التوصل الى تسوية عادلة ودائمة لقضية فلسطين تؤدي الى اقامة سلم عادل وشامل في الشرق الأوسط .

١٠٠ — أدان الوزراء بقوة العدوان الاسرائيلي المبيت على المنشآت النووية العراقية وأكدوا أن هذا العدوان الذي لا يمكن اعتباره إلا عملاً الارهاب الحكومي يكشف من جديد عن الطبيعة العدوانية لاسرائيل كأداة امبريالية تخريبية ترمي الى اعاقبة التنمية الثقافية العلمية والاقتصاديين للبلدان العربية وشدوا على أهمية اتخاذ الاجراءات الفعالة الرادعة ضد اسرائيل بما فيها تعليق عضويتها في الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، لاسيما وأن اسرائيل قد هدت بتكرار عملها العدواني .

١٠١ — اعتبر الوزراء العدوان جريمة تهم جميع بلدان عدم الانحياز ان أنه يشكل — في جملة أمور — خرقاً لحقوقها في اكتساب المعرفة العلمية والتكنولوجية . ولهذا دعا الوزراء الى المزيد من التضامن والتعاون مع العراق وتأييد حقه وحقوق سائر بلدان عدم الانحياز في امتلاك وتطوير التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية في اطار برامجها الانمائية .

١٠٢ — ان الوزراء وقد أحاطوا علماً بقراري الجمعية العامة للأمم المتحدة د ١ ط — ١ / ٩ و د ١ ط — ٣ / ٧ الذي أثبتت بمقتضاه أن اسرائيل ليست عضواً معباً للسلام ، وازاء موقف اسرائيل السلبي من قرارات الأمم المتحدة قرروا أن يوصوا المؤتمر السابع لرؤساء الدول أو الحكومات باتخاذ اجراءات محددة وقسرية في اطار ولاية الجمعية العامة .

١٠٣ — ان وزراء بلدان عدم الانحياز وقد أكدوا أن قضية فلسطين هي جوهر النزاع في الشرق الأوسط وأن سياسة اسرائيل العدوانية والتوسعية والدعم الذي تتلقاه من الولايات المتحدة هي العوائق الرئيسية في الوصول الى حل للقضية الفلسطينية وعودة السلم الى نصابه في الشرق الأوسط ، قرروا حث جميع بلدان عدم الانحياز والبلدان والمنظمات الأخرى في العالم على التنفيذ الكامل للاعلان النهائي وبرنامج العمل اللذين تم اعتمادهما في الاجتماع الوزاري الخاص لمكتب التنسيق الذي عقد في الكويت من ٥ الى ٨ نيسان / ابريل ١٩٨٢ . ورأى الوزراء بأن برنامج العمل المعتمد يمثل مبدأ توجيهياً ايجابياً للأعمال المتساقطة والمتضافرة الرامية الى دعم قضية الشعب الفلسطيني .

سادسا - الصراع العراقي الايراني

١٠٤ - أحاط الوزراء علما بالتقرير الذي عرضه وزراء خارجية زامبيا وكوبا والهند ورئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية الذين طلب منهم مؤتمر وزراء الخارجية لبلدان عدم الانحياز المنعقد في شباط/فبراير ١٩٨١ في نيودلهي أن لا يألوا جهدا من أجل الاسهام في تنفيذ مبادئ حركة عدم الانحياز فيما يتعلق بالصراع بين العراق وايران .

١٠٥ - وأعرب الوزراء عن تقديرهم للعمل الذي أنجزته المجموعة ورجوا منها أن تستأنف - وفقا للولاية المنوطة بها - مجهوداتها الرامية الى ايجاد حل سلمي عادل ومشرف لهذا النزاع المؤلم الذي تسبب في أضرار جسيمة في الأرواح والممتلكات والذي يهدد السلم في المنطقة كما يقوض وحدة بلدان حركة عدم الانحياز وتضامنهم .

سابعا - قضايا أمريكا اللاتينية

١٠٦ - لاحظ الوزراء بارتياح تزايد تأثير الحركة في المنطقة وما حققته من نجاح في الكفاح ضد الامبريالية والاستعمار بشكليه القديم والجديد وجميع الأشكال الأخرى للسيطرة الاستعمارية والمهيمنة والتدخل في الشؤون الداخلية للدول ، هذا التأثير والنجاح اللذان يشكلان مساهمة هامة في الجهود التي تبذلها بلدان المنطقة لتعزيز استقلال حر من كل أشكال الضغط والتدخل .

١٠٧ - وأعرب الوزراء عن دعمهم الكامل لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في جهودها الرامية الى تعزيز سيادتها الوطنية وممارسة سيادتها على مواردها الطبيعية وفي تغيير بنيتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية لمصلحة شعوبها .

١٠٨ - وحث الوزراء كافة البلدان على الالتزام الدقيق بمبادئ عدم الاعتداء والامتناع عن اللجوء الى استعمال القوة أو التهديد باستعمالها وأن لا تتدخل أو تقحم نفسها في الشؤون الداخلية والخارجية للدول ، وبالتالي أن تكف عن ممارسة الضغط والحصار الاقتصادي والعسكري والتهديد باستعمال الوسائل العسكرية ، وأجراء مناورات تزعزع الاستقرار وما الى ذلك ، كما حثوا جميع الدول على الاعتراف بحق جميع الشعوب في المنطقة في تقرير مصيرها واستقلالها وسيادتها الوطنية وحققها في اختيار نظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي بعيدا عن كل أشكال التدخل الخارجي والضغط .

١٠٩ - وكرر الوزراء في الوقت نفسه الاعراب عن قلقهم ازاء التوتر الذي يستمر تصاعده في منطقة البحر الكاريبي وأمريكا الوسطى وجنوب الأطلسي وخاصة نتيجة السياسة الاستعمارية والامبريالية المتمثلة في العدوان والتدخل .

١١٠ - كرر الوزراء من جديد تأكيد القرارات الصادرة عن مؤتمرات واجتماعات بلدان عدم الانحياز السابقة التي أعربوا فيها عن تأييدهم لحق جمهورية الأرجنتين في استعادة جزر مالفينس

وسيادتها عليها وذكروا بأن الكفاح ضد الامبريالية بجميع أشكاله هو مبدأ أساسي من مبادئ عدم الانحياز ، وأكدوا من جديد تضامنهم القوي مع الأرجنتين في جهودها الرامية الى إنهاء الوجود الاستعماري البالي في جزر مالفين ، والى منع استعمارها من جديد .

١١١ - وكرر الوزراء تأكيد الحاجة الى الاحترام الكامل لمبادئ عدم الانحياز التي تناهض الاستعمار بشكله القديم والجديد وتعارض أى شكل آخر من أشكال السيطرة الأجنبية وتحتزم السيادة الوطنية والسلامة الاقليمية وتسوية المنازعات بين الدول تسوية سلمية والامتناع عن استعمال القوة في العلاقات الدولية .

١١٢ - كما أقر الوزراء بأن جزر مالفين وجزر جنوب جورجيا وجنوب ساندوتش هي جزء لا يتجزأ من المنطقة الاقليمية لامريكا اللاتينية ، وبأن العمل العسكري الذي قامت به المملكة المتحدة والأعمال العلنية والخفية والضغط التي تقوم بها دول أخرى متقدمة النمو تضر بالمنطقة الاقليمية بأسرها . وبهذا الشأن أعرب الوزراء عن ارتياحهم ازاء التضامن والدعم الذي قدمته بلدان أمريكا اللاتينية للأرجنتين في كفاحها ضد المحاولة البريطانية لاعادة فرض نظام استعماري .

١١٣ - وشجب الوزراء أى محاولة تقوم بها المملكة المتحدة أو أى دولة أخرى لاقامة قواعد عسكرية أو فرض اتفاقات أمنية على ذلك الجزء من اقليم أمريكا اللاتينية ضد ارادة جمهورية الأرجنتين وسيادتها بوصف ذلك وسيلة لفرض السيطرة الامبريالية في المنطقة وتهديد خطير للسلام والأمن الدوليين في أنحاء منطقة جنوب الأطلسي كلها .

١١٤ - واستنكر الوزراء العمليات العسكرية التي جرت في جنوب الأطلسي من خلال استعمال قوة عسكرية كبيرة للمملكة المتحدة بدعم ومساعدة الولايات المتحدة ، وطالب الوزراء بالوقف الفوري للدعم والمساعدة العسكرية اللتين تقدمهما الولايات المتحدة وحثوا على الايقاف الفوري للعمليات العسكرية كما حثوا البلدان المتقدمتين النمو على الكف عن تشجيع استمرار أو تصعيد العمليات العسكرية في جنوب الأطلسي وعلى التوقف عن اتخاذ اجراءات معادية ضد جمهورية الأرجنتين وكرروا الاعراب عن تأييدهم وتضامنهم مع الأرجنتين في كل ما تخوض من كفاح لانهاء الوجود الاستعماري في جزر مالفين .

١١٥ - واستنكروا فقدان الأرواح في النزاع المسلح في جنوب الأطلسي وأكدوا أن استمرار هذا النزاع يمكن أن تكون له عواقب وخيمة ليس في أمريكا اللاتينية فحسب بل خارجها أيضا ودعوا الى وقف الحرب الحالية والوصول عن طريق التفاوض الى تسوية عادلة سلمية ودائمة لقضية جزر مالفين وفقا لقرارى مجلس الأمن ٥٠٢ و ٥٠٥ في مجموعتهما ، وعلى أساس مبادئ وقرارات حركة عدم الانحياز وقرارات الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) و ٢٠٦٥ (د - ٢٠) و ٢٦٢١ (د - ٢٥) و ٣١٦٠ (د - ١٨) و ٤٩/٣١ .

١١٦ - أعرب الوزراء عن تأييدهم للمساعي الحميدة التي يقوم بها الأمين العام للأمم المتحدة من أجل ايجاد حل عادل وسلمي للنزاع في جنوب الأطلسي عن طريق التفاوض .

١١٧ - أعرب الوزراء عن أسفهم لاستخدام عضوين دائمين في مجلس الأمن لحق النقض في ٤ حزيران/يونيه ١٩٨٢ ضد مشروع قرار للمجلس يهدف الى الوصول الى وقف اطلاق النار وتطبيق قراراته المناسبة بكاملها .

١١٨ - أعرب الوزراء في سياق المبادئ الواردة في الفقرة ٨١ عن قلقهم للمناورات العسكرية الجارية في المنطقة ومحاولات الاخلال باستقرار حكومتي غرينادا ونيكاراغوا وسياسة الأعمال العدائية الموجهة ضد كوبا وهي كلها أعمال تدبرها وتنفذها الولايات المتحدة الامريكية .

١١٩ - رحب الوزراء بالمقترحات التي أعدها البلدان اللاتينية الامريكية الأعضاء والبلدان المشتركة في الحركة بصفة مراقب ، وهي مقترحات رضيت عنها الأغلبية ترمي الى الدخول في مفاوضات من شأنها أن تخلق في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي جوًا من السلم والاحترام المتبادل قمينا بأن يتبع تحقيق التحولات الضرورية التي ترنو اليها شعوبها ويحفظ السلم والأمن في المنطقة . ودعا الوزراء كافة الدول المعنية للتفاوض على أساس المقترحات المذكورة .

١٢٠ - أعرب الوزراء عن قلقهم ازاء الوضع في السلفادور الذي ما فتئ يتدهور منذ أن كان محل دراسة في اجتماع نيود لهي وذلك بسبب استمرار التدخل والقمع الامبريالي للذين يشكـلان تهديدا للسلم والأمن في المنطقة .

١٢١ - كما أعربوا عن أسفهم لكون الانتخابات التي أجريت مؤخرا لم تسؤد الى حل للوضع في السلفادور .

١٢٢ - وكرروا تأكيد الحاجة الملحة الى تطبيق المبادئ المناسبة التي أقرتها الحركة مثل حق تقرير المصير وعدم التدخل وعدم التداخل في الشؤون الداخلية للدول .

١٢٣ - ودعوا الى ايجاد حل بمشاركة جميع القوى السياسية الممثلة طبقا لما ورد في الاعلان الفرنسي - المكسيكي ، وفي الاقتراح الذي قدمته حكومة نيكاراغوا باسم جبهة فرايند وماتي للتحرير الوطني والجبهة الديمقراطية الشعبية .

١٢٤ - وبعد أن ذكر الوزراء بقرارات مؤتمر القمة السادس لا حظوا ان هناك بؤرة توتر أخرى خطيرة في المنطقة توجد في غواتيمالا حيث لم يتوقف التدخل والقمع الامبريالي .

١٢٥ - لا حظ الوزراء بقلق بالغ تزايد التهديد بالتدخل في شؤون نيكاراغوا والمناورات التي تهدف الى ضعفة استقرار هذا البلد ، بما في ذلك اجراءات الحصار الاقتصادي والانتهاكات المستمرة لمجاله الفضائي ومياهه الإقليمية وشن الهجمات على حدوده بالإضافة الى حملة التشهير التي تشنها الولايات المتحدة ضد حكومة نيكاراغوا الشرعية . وذكر الوزراء بدورة مجلس الأمن للأمم المتحدة المتعلقة بالتهديد بالتدخل في نيكاراغوا وأعربوا عن أسفهم لاستخدام الولايات المتحدة حق النقض ضد القرار الذي تقدمت به بنما وغيانا ، ورحب الوزراء بالمقترحات التي تقدمت بها في الأمم المتحدة اللجنة الحكومية للتعمير الوطني والتي تهدف الى التخفيف من حدة التوتر السائد في امريكا الوسطى وجزر الكاريبي ، ورجوا من كافة بلدان عدم الانحياز التعبير عن تضامنهم القوي مع حكومة نيكاراغوا وشعبها .

١٢٦ - وأحاط الوزراء علما برغبة نيكاراغوا في أن تنتخب عضوا في مجلس الأمن لعام ١٩٨٣ - ١٩٨٤ ، ورحبوا برغبتها هذه .

١٢٧ - أعرب الوزراء عن قلقهم ازاء الضغوط العسكرية والسياسية والاقتصادية التي يمارسها الامبرياليون على غرينادا وتدابير المقاطعة الاقتصادية والدماية العدائية واجراء المناورات العسكرية البحرية قرب اراضيها وانتهاك مجالها الجوي قصد زعزعة حكومة هذا البلد ، وأعربوا عن تأييدهم المتواصل لحكومة غرينادا وشعبها .

١٢٨ - لفت الوزراء الانتباه الى التهديدات المتزايدة للحكومة الحالية للولايات المتحدة بشن عدوان عسكري ضد كوبا وتشديد الحصار المضروب حولها وتطبيق اجراءات اقتصادية جديدة ضد هذا البلد ، ونددوا بهذه الأعمال وأدانوها . كما كرروا شجبهم للحصار المضروب على كوبا والتهديدات الاقتصادية التي تعرضت لها منذ ٢١ سنة والتي زاد من خطورتها ما تتعرض له من تدابير تقييدية ضد علاقاتها التجارية والمالية و/أو الائتمانية .

١٢٩ - كرر الوزراء الاعراب عن تأييدهم الكامل للمطالب العادلة لشعب كوبا المتمثلة في أن تصيد الولايات المتحدة الاقليم الذي تحتله قاعدة غوانتانامو البحرية بصورة غير مشروعة وأن تنهي حصارها وتهديداتها ضد كوبا وتعويضها عن الخسائر المادية الكبيرة التي لحقت الشعب الكوبي نتيجة للحصار والأعمال العدوانية الامبريالية بكافة انواعها .

١٣٠ - سجل الوزراء كعمل ايجابي تخلي الولايات المتحدة عن سلطاتها القضائية وسلطاتها في مجالي الشرطة والسجون في الاقليم البنامي لمنطقة قناة بنما السابقة واستعادة بنما لهذه السلطات سلميا في ٣١ آذار/مارس ١٩٨٢ . كما أشاروا الى أن القانون ٩٦٧٠ الصادر عن كونغرس الولايات المتحدة لا يمكن الدفاع عنه حيث أنه يتنافى مع المعاهدات التي تمت بين كارتر وتوريخوس وبشكل انتهاكا لها ، كما أعرب الوزراء عن تضامنهم مع حكومة وشعب بنما ونادوا بالتقيد الكامل بالمعاهدات المتعلقة بالقناة والاحترام التام لحيدة النقل فيما بين المحيطات .

١٣١ - طلب الوزراء الى كافة الدول احترام استقلال بليز وسلامتها الاقليمية والمساعدة في النهوض بالتنمية الاقتصادية لهذا البلد .

١٣٢ - بعد الاستماع الى كلمة وزير خارجية غيانا أعرب الوزراء عن قلقهم ازاء بعض التطورات المتعلقة بمطالب فنزويلا الاقليمية ضد غيانا والتي اثارت مخاوف عميقة في غيانا التي هي عضو في حركة عدم الانحياز .

١٣٣ - وأحاط الوزراء علما ببيان العضو المراقب الفنزويلي التي أعرب فيها عن استعداد حكومته للوصول الى تسوية سلمية للنزاع والتزامها بهذه التسوية .

١٣٤ - وأكدوا من جديد عدم جواز القوة والتهديد باستخدامها في تسوية النزاعات وأنه ينبغي احترام سيادة البلدان واستقلالها وسلامتها الاقليمية كما ينبغي ألا تتدخل أية دولة في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وينبغي تسوية كافة النزاعات والمطالب الممكن ان تقوم بين الدول بالطرق السلمية تسود العلاقات السلمية بين الدول .

١٣٥ - ودعا الوزراء الى ايجاد حل سلمي وعادل للنزاع على أساس المبادئ سالفة الذكر ومع التقيد الدقيق باتفاق جنيف لعام ١٩٦٦ .

١٣٦ - ان الوزراء وقد أكدوا من جديد ضرورة انهاء الاستعمار بكل أشكاله ومظاهره ، كسرروا الاعراب عن تأييدهم لحق شعب بورتوريكو غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وفقا للقرار ١٥١٤ (د - ١٥) . وبعد أن أحاط الوزراء علما بقرارات لجنة الأربعة والعشرين الواردة في تقرير تلك اللجنة والذي اعتمدته الدورة السادسة والثلاثون للجمعية العامة للأمم المتحدة ، حثوا البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز على تأييد المبادرة الرامية الى وضع قضية بورتوريكو كبند منفصل في جدول أعمال الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة .

١٣٧ - وكرروا الاعلان عن تأييدهم للمطالب المشروعة من أجل الحرية والاستقلال لشعوب امريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التي ما زالت تترجح تحت نير الحكم والسيطرة الاستعمارية . وحثوا

على تطبيق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٥١٤ (د - ١٥) على هذه الأراضي .

١٣٨ - أعرب الوزراء عن دعمهم لجهود سورينام الرامية الى تعزيز استقلالها وسيادتها ولبناء مستقبلها بما يتماشى مع مصالح شعبها .

١٣٩ - ان الوزراء بعد أن درسوا المقررات المتعلقة بشيلي والتي وردت في البيان الختامي لمؤتمر القمة السادس المنعقد في هافانا ، كرر تأكيد قراره بتوجيه الاهتمام الى الوضع في ذلك البلد وتعزيز التضامن مع الشعب الشيلي .

١٤٠ - كما دلى الوزراء التقيد الدقيق بالقرارات المتعلقة بشيلي التي اعتمدت في الدورتين الخامسة والثلاثين والسادسة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة وفي الدورة الثامنة والثلاثين للجنة حقوق الانسان لاسيما بالنسبة لانهاء حالة الطوارئ واعادة انشاء المؤسسات الديمقراطية للشعب الشيلي وتحقيق الاحترام الكامل لحقوق الانسان الفردية والجماعية التي يجري انتهاكها ودوسها بالاقدام في شيلي .

١٤١ - وأعربوا في الختام عن قلقهم ازاء تزايد اعتماد السلطات الشيلية في المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية على الامبريالية الامريكية .

١٤٢ - أكد الوزراء من جديد مطالب جمهورية بوليفيا العادلة والمشروعة لاستعادة سيادتها الكاملة على منفذها الى المحيط الهادئ .

١٤٣ - ان الوزراء وقد وضعوا في اعتبارهم خطورة الوضع السائد في المنطقة ، وخاصة في امريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي قرروا أن يوصوا رؤساء الدول أو الحكومات بالنظر اثناء مؤتمر القمة السابع في عقد اجتماع للمكتب على المستوى الوزاري في ماناغوا عاصمة نيكاراغوا لدراسة مشاكل أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي .

ثامنا - مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي

١٤٤ - أعرب الوزراء عن قلقهم لاشتداد التوتر في أوروبا وللتزايد الخطير في تكديس الأسلحة بالقارة مما يزيد من خطورة المواجهة بين الكتل ويهدد السلم والأمن الدوليين .

١٤٥ - ورحب الوزراء بالجهود التي بذلتها دول عدم الانحياز والدول المحايدة للتخفيف من حدة التوتر الدولي في أوروبا وفقا للوثيقة الختامية التي أصدرها المؤتمر حول الأمن والتعاون في أوروبا .

١٤٦ - وأكد الوزراء من جديد الترابط الوثيق بين مشاكل الأمن في أوروبا وفي البحر الأبيض المتوسط ودعوا جميع الدول المشاركة في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا للاسهام في الوصول الى نتائج تدعم السلام والأمن الدوليين في اجتماع مدريد .

١٤٧ - وأيد الوزراء في هذا السياق جهود بلدان عدم الانحياز المشتركة في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، في أن تكفل ، فيما يتعلق بمسائل الأمن والتعاون الأوروبي تمكين جميع بلدان عدم الانحياز بمنطقة البحر الأبيض المتوسط من المشاركة في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا لتحقيق الأهداف المشتركة المحددة في الفصل المخصص للبحر الأبيض المتوسط من وثيقة هلسنكي الختامية .

١٤٨ - ورحب الوزراء بتزايد دور وأهمية التعاون بين البلدان المحايدة وبلدان عدم الانحياز في إطار مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي باعتبارها من الدول التي تعمل على تعزيز الأمن والتعاون في أوروبا على أساس وثيقة هلسنكي الختامية ورأوا ان البلدان المحايدة وبلدان عدم الانحياز هي بسبيل أن تصبح أكثر فأكثر ، عاملا جديدا وإيجابيا في العلاقات الأوروبية ، وان جهودها على الصعيد الأوروبي تكمل الجهود العالمية لحركة عدم الانحياز الرامية الى تحقيق تحول ايجابي في العلاقات الدولية ككل وتعزيز السلم والرخاء الدوليين .

تاسعا — البحر الأبيض المتوسط

١٤٩ — أعرب الوزراء عن قلقهم ازاء تفاقم التوتر في البحر الأبيض المتوسط بسبب استمرار وجود
بؤر التأزم الذي يرجع أساسا الى السياسة العدوانية الدائمة لاسرائيل وتكدس الأسلحة وتعزيز
القوات العسكرية في المنطقة .

١٥٠ — تناضل البلدان غير المنحازة لتحويل البحر الأبيض المتوسط الى منطقة خالية من الأزمات
والصراعات وتسمى جاهدة الى ايجاد حلول عادلة ودائمة لمواطن الأزمات تقوم على أساس ميثاق
الأمم المتحدة ومبادئ عدم الانحياز ، والقضاء على التوتر والمواجهة ووقف سباق التسلح وعكس
اتجاهه والقضاء على الظلم في العلاقات الاقتصادية الدولية والعمل على مواصلة تعزيز علاقات
حسن الجوار والتعاون الشامل .

١٥١ — وأعرب الوزراء عن قلقهم البالغ للهجوم الذي شنته الولايات المتحدة الأمريكية في ١٩ آب/
أغسطس ١٩٨١ ضد الجماهيرية العربية الليبية وذكروا بأن هذا الهجوم يشكل تهديدا للسلام
والأمن الدوليين وأبرزوا عواقبها الوخيمة على جهود بلدان عدم الانحياز في المنطقة لإنشاء منطقة
سلم وتعاون في البحر الأبيض المتوسط .

١٥٢ — وأعرب الوزراء عن مساندة الحركة للجماهيرية العربية الليبية في الدفاع عن سلامتها الإقليمية
كما أعربوا عن تضامنهم معها في كفاحها للصمود أمام الضغوط الاقتصادية التي تفرضها الولايات
المتحدة الأمريكية على هذا البلد .

١٥٣ — أكد الوزراء من جديد احترامهم ومساندة تهم لسيادة جمهورية مالطة واستقلالها وسلامتها
الإقليمية وذكروا بتوصية المؤتمر السادس لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز التي تحث
البلدان الأعضاء على منح مالطة ما تطلبه من ضمانات لتأمين استقلالها السياسي والتزامها المستمر
بالسلم والاستقرار في البحر الأبيض المتوسط .

١٥٤ — وأحاط الوزراء علما في هذا السياق بما أحرز من تقدم حتى ذلك الحين وكذلك برغبة
مالطة في الحصول على عضوية مجلس الأمن في سنتي ١٩٨٣-١٩٨٤ .

١٥٥ — وأحاط الوزراء علما مع الارتياح بأن النزاع بين ليبيا ومالطة المتعلق بتعيين الحدود
بينهما قد تمت الآن تسويته عن طريق تحكيم قضائي .

١٥٦ — وأيد الوزراء مساهمة الأمم المتحدة الإضافية في البرنامج الرامي الى تحويل البحر الأبيض
المتوسط الى منطقة سلم وتعاون على أساس مبادئ حق الشعوب الرازحة تحت السيطرة الاستعمارية
والأجنبية في تقرير المصير والاستقلال والأمن للجميع والسيادة والسلامة الإقليمية وعدم التدخل
وحرة الحدود وحل المنازعات بالطرق السلمية وعدم استعمال القوة وايجاد الحلول العادلة
والدائمة للمشاكل والأزمات القائمة على أساس القرارات ذات الصلة وميثاق الأمم المتحدة ومبادئ
عدم الانحياز وكذا على أساس احترام السيادة على الموارد الطبيعية وحق الدول في تقرير مصيرها
بحرية دون ضغط أو تدخل أجنبي .

عاشرا — مسألة قبرص

- ١٥٧ — كرّر الوزراء الاعراب عن تضامنهم ومساندتهم الكاملة لشعب وحكومة جمهورية قبرص كما أكدوا احترامهم لاستقلال هذا البلد وسيادته وسلامته الإقليمية ووحدته وعدم انحيازه .
- ١٥٨ — وأعرب الوزراء أيضا عن قلقهم العميق لاستمرار الاحتلال الأجنبي لجزء من جمهورية قبرص ، وطالبوا بأن تسحب فوراً جميع قوات الاحتلال كأساس ضروري لتسوية المشكلة القبرصية ، ورحب المكتب بالاقترح الذي قدمه رئيس جمهورية قبرص لتجريد الجزيرة من الأسلحة تجريدا كاملا .
- ١٥٩ — شدّد الوزراء كذلك على الضرورة الملحة لتحقيق العودة الاختيارية لجميع اللاجئين السوريين ديارهم آمنين ، واحترام حقوق الانسان والحريات الأساسية لجميع القبارصة ، وتقضي أثر الأشخاص المفقودين وتحليل اختفائهم ، وأدان الوزراء جميع المهود والاجراءات الرامية الى تغيير التكوين الديموغرافي لقبرص . وهم يرون أن حالة الأمر الواقع الذي وجد بقوة السلاح والتدابير الانفرادية لا ينبغي أن تؤثر بأي حال من الأحوال على حل المشكلة .
- ١٦٠ — ومع أن الوزراء أشادوا بالأمين العام للأمم المتحدة لما يبذله من جهود مضاعفة ورحبوا باستمرار المحادثات بين طائفتي السكان على نسق سريع ، فقد لاحظوا بقلق عدم احراز تقدم فسي هذه المحادثات ، وأعربوا عن أملهم في أن تجرى بطريقة هادئة وبنّاءة ، كي تتمخض عن حل عاجل للمشكلة ، يقبله الطرفان وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، ابتداء بقرار الجمعية العامة ٣٢١٢ ، الذي أيده قرار مجلس الأمن رقم ١٨٠٣/١٩٦٤ ، وكذا القرارات والاعلانات الصادرة عن بلدان عدم الانحياز التي أكدوها من جديد وللأتفاقيين الماليّ المستوى المؤرخين في ١٢ شباط/فبراير ١٩٧٧ و ١٩ أيار/مايو ١٩٧٩ .
- ١٦١ — واقترح الوزراء أيضا أن يقبل فريق الاتصال التابع لبلدان عدم الانحياز دعوة حكومة جمهورية قبرص لزيارة الجمهورية ليدرس الحالة على الطبيعة ، اذا دعت الحاجة الى ذلك .

حادى عشر - جنوب شرق آسيا

١٦٢ - وعند استعراض الوضع في جنوب شرقي آسيا ، أبدى الوزراء قلقهم البالغ لاستمرار الصراعات والتوترات في هذه المنطقة ، خاصة وأن بعض الدول المشتبكة في هذه الصراعات هي أعضاء في حركة عدم الانحياز ، وأكدوا من جديد تأييدهم لمبادئ عدم التدخل في شؤون الدول ذات السيادة وعدم جواز استعمال القوة ضد هذه الدول . وحدّثوا من أن هناك خطراً حقيقياً من اتساع نطاق التوترات السائدة في كمبوتشيا وما جاورها ، وأعربوا عن اقتناعهم بالضرورة الملحة لتقليل هذه التوترات عن طريق حل سياسي شامل ينس على انسحاب جميع القوات الأجنبية مما يضمن الاحترام الكامل لسيادة جميع دول المنطقة بما فيها كمبوتشيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية .

١٦٣ - أكد الوزراء حق الشعب الكمبوتشي في تقرير مصيره دون تدخل أو تخريب أو إكراه من الخارج . وأعربوا عن أملهم في تهيئة جو ملائم لممارسة هذا الحق عن طريق التفاوض والتفاهم المتبادل . واتفق الوزراء كذلك على أن المشاكل ذات الطابع الانساني الناتجة عن الصراعات التي تجتاح المنطقة تستدعي تدابير عاجلة تحتاج الى تعاون نشط من قبل جميع الأطراف المعنية . وحثوا جميع دول المنطقة على اجراء حوار يؤدي الى حل الخلافات بينها واقامة سلم واستقرار دائمين في المنطقة ، وكذلك وضع حد لتورط الدول الأجنبية وتهديداتها بالتدخل . وفي هذا السياق ، لاحظ الوزراء مع الموافقة الجهود التي تبذل من أجل اقامة منطقة سلام وحرية وحياد سريما في المنطقة ، كما دعوا جميع الدول الى تقديم تأييدها الكامل لهذه الجهود .

ثاني عشر - جنوب غربي آسيا

١٦٤ - لاحظ الوزراء بقلق بالغ الوضع السائد في جنوب غربي آسيا واتفقوا على أن هذا الوضع وخيم العواقب ، بالنسبة للسلم والاستقرار في المنطقة . واتفقوا أن هذا الوضع إذا ما استمر ستكون له آثار خطيرة على السلم والأمن الدوليين . وفي هذا السياق رأى الوزراء أن الوضع في أفغانستان يشير القلق بصورة خاصة وجددوا نداءهم العاجل الذي وجهوه في المؤتمر الوزاري الذي عقد في نيودلهي في شباط/فبراير ١٩٨١ ، داعين فيه إلى إيجاد تسوية سياسية تقوم على انسحاب القوات الأجنبية والاحترام الكامل لسيادة أفغانستان واستقلالها وسلامتها الإقليمية ، ووضعها كبلد غير منحاز ، وإلى الاحترام الدقيق لمبدأ عدم التدخل وعدم التداخل كما أكدوا حق اللاجئين الأفغان في العودة إلى ديارهم في سلام وكرامة ، وطالبوا بإيجاد حل عاجل لهذا المشكل الانساني الكبير الأبعاد . وحثوا بهذا الصدد جميع الأطراف المعنية على السعي إلى إيجاد تسوية تكفل للشعب الأفغاني حقه في تقرير مصيره دون تدخل خارجي ويسمح للاجئين الأفغان بالعودة إلى ديارهم .

١٦٥ - أعرب الوزراء عن تقديرهم للجهد الصادقة المبذولة لإيجاد تسوية سياسية للوضع في أفغانستان كما أعربوا عن تأييدهم للخطوات البناءة التي قام بها الأمين العام للأمم المتحدة بهذا الصدد . ودعوا جميع الدول إلى ضبط النفس وتجنب تعريض السلام والأمن الدوليين لمزيد من المخاطر وإلى اتخاذ التدابير الكفيلة بتوفير الظروف الملائمة لقيام علاقات بين دول المنطقة يسودها الاستقرار والانسجام وتقوم على مبادئ عدم الانحياز في التعايش السلمي واحترام سيادة الدول واستقلالها الوطني وسلامتها الإقليمية وعدم التدخل أو التداخل في شؤونها الداخلية .

ثالث عشر - كوريا

١٦٦ - أكد الوزراء من جديد تأييدهم لرغبة الشعب الكوري في إعادة توحيد وطنه توحيدا سلميا ، وجهوده لبلوغ هذا الهدف بعيدا عن كل تدخل أجنبي ، وذلك تماشيا مع المبادئ الثلاثة للاستقلال ، والتوحيد السلمي والوحدة الوطنية الكبرى الواردة في البيان المشترك لدول الشمال والجنوب المؤرخ في ٤ تموز/يوليه ١٩٧٢ .

١٦٧ - أعرب المؤتمر عن الأمل في أن يعزز انسحاب جميع القوات الأجنبية من المنطقة من فرص تحقيق رغبة الشعب الكوري في إعادة التوحيد .

رابع عشر - المحيط الهندي

١٦٨ - أعرب الوزراء عن قلقهم البالغ لاستمرار تزايد الوجود العسكري للدول الكبرى في منطقة المحيط الهندي خلافا لصريح إرادة الدول الساحلية والدول الخلفية وغيرها من بلدان عدم الانحياز

ولا حظوا كذلك أن مفهوم المحيط الهندي كم منطقة سلم ، كما ورد في اعلان الأمم المتحدة لسنة ١٩٧١ (قرار الجمعية العامة رقم ٢٨٣٢ (د - ٢٦) المؤرخ في ١٦ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧١) ، وجرى بحثه في اجتماع الدول الساحلية والدول الخلفية المعقود في تموز / يولييه ١٩٧٩ ، وفي الاجتماعات التالية التي عقدتها اللجنة المخصصة للمحيط الهندي هو مفهوم يعمل على ابطاله بصورة منتظمة تصعيد الدول الكبرى لاستعداداتها العسكرية .

١٦٩ - وقد ضاعفت الدول الكبرى نشاطها العسكري بجميع أشكاله ومظاهره ، كما اعتري جو السلم والأمن في المنطقة تدهور ملحوظ وكرر الوزراء الاعراب عن قلقهم الذي أبدوه في مؤتمر القمة السادس وفي الاجتماع الوزاري الذي عقد في نيودلهي ازا* التوتر الخطير الذي يسببه في المنطقة التوسع في القواعد الأجنبية والمنشآت العسكرية القائمة والمرافق الادارية للامدادات وادخال الأسلحة النووية وأسلحة التدمير الشامل والسعي لاقامة قواعد جديدة . وذكر الوزراء بالتحذير الذي وجهه الاجتماع الوزاري في نيودلهي ضد التدخلات المستمرة من جانب الدول الكبرى في الشؤون الداخلية للدول الساحلية والدول الخلفية باعتبارها تدخلات تهدد استقلال هذه الدول وسيادتها وسلامتها الإقليمية .

١٧٠ - وأكد الوزراء عزمهم على العمل لانجاح المؤتمر المعني بالمحيط الهندي الذي سيعقد في سرى لانكا سنة ١٩٨٣ وتعهدوا بدعم جهود بلدان عدم الانحياز الأعضاء في اللجنة المخصصة من أجل استكمال الأعمال التحضيرية لهذا المؤتمر ، رغم التأخيرات التي لا مبرر لها والناجمة عن موقف بعض الأعضاء . وهي التأخيرات التي حالت حتى ذلك الوقت دون اكمال الأعمال التحضيرية لعقد المؤتمر . وذكروا على الخصوص لقرارات الجمعية العامة ٣٤ / ٨٠ با* و ٣٥ / ١٥٠ و ٣٦ / ٩٠ التي تدعو اللجنة المخصصة الى الانتهاء من الأعمال التحضيرية لمؤتمر كولومبو ، وشددوا كذلك على أن تعمل اللجنة المخصصة في حدود ولايتها ولا تخرج عليها ، وعثوا بجميع الدول المشاركة في المؤتمر بروح بناءة ودعوا الدول الكبرى وغيرها من الجهات التي تستخدم البحار بصورة رئيسية الى الشروع في تقليل وجودها العسكري في منطقة المحيط الهندي كخطوة أولى نحو التصفية النهائية لتواجد الدول الكبرى ، وتنفيذ اعلان المحيط الهندي منطقة سلم .

١٧١ - وكرر الاجتماع الاعراب عن ارتياحه لمبادرة رئيس جمهورية مدغشقر الديمقراطية بالدعوة الى عقد مؤتمر قمة بشأن المحيط الهندي يجتمع في تاناناريف .

١٧٢ - وسلم الوزراء بضرورة اعداد اتفاق دولي ينطبق على كل البلدان المهمة بالسلم والأمن في منطقة المحيط الهندي . كما أحاطوا علما بالاقترح الداعي الى عقد مؤتمر في تاناناريف ، ترى الحكومة الملهاشية أن أهدافه الأساسية هي ضمان حرية وأمن الملاحة البحرية المدنية والغفوض التدريجي المنضبط للقوات والأسلحة المنتشرة في المحيط الهندي ، وتفكيك جميع القواعد العسكرية الأجنبية المقامة في أراضي جميع البلدان الساحلية أو في بحارها وتطبيق جميع الاجراءات والتدابير التي تسهل اقامة منطقة مجردة من الأسلحة التقليدية والأسلحة النووية بالمحيط الهندي . ومن الضروري اجراء مشاورات على المستوى الاقليمي بشأن هذا الاقتراح . ودعا الوزراء جميع بلدان عدم الانحياز للنظر في الاقتراح الخاص بعقد مؤتمر في تاناناريف .

خامس عشر - نزع السلاح والأمن الدولي

- ١٧٣ - رحب الوزراء بعقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية المقبلة المكرسة لنزع السلاح ، وذلك نتيجة لمبادرة من بلدان عدم الانحياز ، ورأوا أنها ستكون محفلا مناسباً لبدء مفاوضات جديدة وبناءة تؤدي الى نزع السلاح العام والكامل في ظل مراقبة دولية فعالة ، وأعربوا ، في هذا الصدد عن تقديرهم للمساهمة التي قدمها الفريق العامل المعني بنزع السلاح والتابع لبلدان عدم الانحياز بمقرر الأمم المتحدة .
- ١٧٤ - ونظرا للأهمية الكبيرة المتعلقة على تحقيق أهداف نزع السلاح ، ولا سيما في سياق الوضع الدولي الحالي قرر الوزراء إصدار بيان خاص يوجه الى دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح .

سادس عشر - عدم التدخل وعدم التداخل

- ١٧٥ - أعرب الوزراء عن بالغ قلقهم لاستمرار الضغوط والتدخلات في الشؤون الداخلية ، لعدد كبير من بلدان آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا ، وأكدوا أن هذه الضغوط تندرج في إطار المحاولات التي تقوم بها الدول العظمى لتوسيع رقعة مناطق نفوذها وفرض نفسها كحكم وحيد في العلاقات الدولية ، وأكدوا أن سياسة التدخل والتداخل وممارسات الضغوط والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الدول ذات السيادة تعرض السلم والأمن الدوليين للخطر .
- ١٧٦ - ولا حظ الوزراء بارتياح كبير أن الجهود التي بذلتها على مر السنين بلدان عدم الانحياز كانت محصلتها الناجحة اعتماد اعلان بشأن عدم جواز التدخل والتدخل في الشؤون الداخلية للدول وذلك في الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، وأكد الوزراء من جديد ولاهم للمبادئ الواردة في الاعلان ودعوا جميع الدول الى التمسك به والعمل بمبادئه في علاقاتها مع الدول الأخرى من أجل تعزيز الجهود الرامية الى تقليل التوترات والصراعات في جميع أنحاء العالم بصورة عامة .

سابع عشر - التسوية السلمية للنزاعات بين الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز

١٧٧ - نذكر الوزراء بالقرارات التي اتخذتها بلدان عدم الانحياز في اجتماعاتها السابقة حول أهمية التسوية السلمية للنزاعات بين الدول وأعربوا عن بالغ قلقهم إزاء ما حدث مؤخراً من تفاقم فسي النزاعات التي تؤدي إلى صراعات مسلحة بين الدول بما فيها أعضاء حركة عدم الانحياز وأضافوا أن الصراعات بين بلدان عدم الانحياز ذاتها ، فضلاً عن كونها تسبب معاناة كبيرة لشعوب البلدان المعنية فهي تعرض وحدة الحركة للخطر وتضعف قدرتها على العمل .

١٧٨ - أكد الوزراء أن بلدان عدم الانحياز يجب أن تستلهم على الدوام في علاقاتها المتبادلة ، ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ عدم الانحياز المتعلقة بتسوية النزاعات كما وردت في الاجتماع الوزاري الذي عقد في بلغراد سنة ١٩٧٨ وتم تأكيدها من جديد في المؤتمر السادس لرؤساء الدول أو الحكومات الذي عقد في هافانا سنة ١٩٧٩ ، وأن على هذه البلدان أن تلتزم الحلول السياسية لنزاعاتها على أساس الاحترام الدقيق للمبادئ المذكورة وأعربوا عن استعجابهم لتقديم مساعداتهم في هذا المجال .

١٧٩ - ونذكر الوزراء في هذا الصدد ، بأن مؤتمر القمة السادس أوصى بالنظر على نحو جدي ودقيق في ورقة العمل التي قدمتها سرى لانكا بشأن إنشاء لجنة لتسوية النزاعات على الحدود فسي إطار حركة عدم الانحياز . كما نذكر بان الاجتماع الوزاري الذي عقد في نيودلهي قد أوصى بأن تولي عناية كبيرة لهذه الوثيقة وللمقترحات التي تقدمت بها يوغسلافيا وأعضاء آخرون . ووفقاً لقرارات الجلسة العامة لوزراء ورؤساء الوفود المشاركون في الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، أنشئ فريق عمل ، يبت في تكوينه على أساس المشاورات الجارية ، لدراسة هذه الوثائق وكذلك كل اقتراح آخر محتمل تقديمه دراسة دقيقة وذلك لتقديم تقرير عنها إلى مؤتمر القمة السابع .

ثامن عشر - باب الاعلام

١٨٠ - نذكر المؤتمر بالقرار الذي اتخذته المؤتمر السادس لرؤساء الدول أو الحكومات المنعقد فسي هافانا في ايلول/سبتمبر ١٩٧٩ بشأن إنشاء مركز وثائق تابع لعدم الانحياز في سرى لانكا . وأحاط المؤتمر علماً بالخطوات التي اتخذتها حكومة سرى لانكا لإنشاء المركز في كولومبو . كما لاحظ أن منظمة اليونسكو تقوم حالياً بدراسة عن جدوى تطبيق الوسائل الالكترونية في معالجة وتنظيم المعلومات المتوفرة في المركز .

١٨١ - ويكرر المؤتمر الدعوة التي وجهتها الدول الأعضاء سنة ١٩٧٩ في هافانا لتقديم كل المساعدة الممكنة إلى سرى لانكا من أجل إنشاء مركز الوثائق التابع لبلدان عدم الانحياز وذلك بتزويد سرى لانكا بالوثائق التي اعتمدت في مختلف مؤتمرات واجتماعات بلدان عدم الانحياز . ويوصي المؤتمر الدول الأعضاء بدراسة تقرير اليونسكو المذكور آنفاً عند توفره ، وبتقديم كل أنواع المساعدة الأخرى التي قد تلزم حكومة سرى لانكا لتنفيذ المشروع كاملاً وفي أقرب وقت .

تاسع عشر - الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة السابع لرؤساء الدول أو الحكومات في بغداد

١٨٢ - أعرب الوزراء عن اقتناعهم بأن عقد مؤتمر القمة السابع لرؤساء الدول أو الحكومات في بغداد في ايلول/سبتمبر ١٩٨٢ ، سيمثل منعطفا هاما في تاريخ حركة عدم الانحياز وسيعمل على تأكيد مبادئ الحركة واعدافها وعلى دعم وحدة بلدان عدم الانحياز وتعزيز تدابيرها ، باعتبارها عاملا عالميا مستقلا في العلاقات الدولية .

١٨٣ - وشدد الوزراء على أهمية اشتراك بلدان عدم الانحياز على أوسع نطاق ممكن في الأعمال التحضيرية ، مؤتمر القمة السابع لرؤساء الدول أو الحكومات في بغداد ، وذلك لضمان نجاحه .

١٨٤ - درس الوزراء مشروع جدول أعمال مؤتمر القمة السابع لرؤساء الدول أو الحكومات وأوصوا باقراره باعتباره أساسا عريضا لمناقشة الحالة السياسية والاقتصادية الدولية في مؤتمر بغداد .

١٨٥ - وسيضطلع مكتب التنسيق بنيويورك بمهمة تنسيق الاعمال التحضيرية الضرورية لمؤتمر القمة السابع لرؤساء الدول أو الحكومات بالتعاون الوثيق مع العراق ، البلد المضيف وكوبا الرئيس الحالي لحركة بلدان عدم الانحياز . ووفقا لقرارات مؤتمر القمة الخامس التي اعتمدها مؤتمر القمة السادس يقوم مكتب نيويورك بمهام اللجنة التحضيرية لمؤتمر القمة السابع لرؤساء الدول أو الحكومات .

باء - الجزء الاقتصاديأولا - مقدمة

- ١ - أبرز المكتب صحة التقييم الذي انتهى إليه مؤتمر القمة في هافانا والاجتماع الوزاري في نيودلهي سنة ١٩٨١ من أن استمرار تفاقم الازمة الاقتصادية العالمية انما يعكس سوء توافق هيكلها كامن واختلالا أساسيا في الاقتصاد العالمي الذي لا تزال العلاقات الاقتصادية الدولية فيه تتسم بعدم المساواة والبعد عن الانصاف . وينتهج عدد من البلدان المتقدمة النمو سياسات تتنافى مع مصالح البلدان النامية أو تضر بها . وقد شهدت السنوات الاخيرة ميلا متزايدا من جانب البلدان المتقدمة النمو لتبني سياسات تتسم بالأثرة لحل مشاكلها الداخلية على حساب التعاون الاقتصادي الدولي واقتصادات البلدان النامية .
- ٢ - وقد رافق هذا الاتجاه انحسار كبير في روح التعاون الاقتصادي المتعدد الأطراف باعتبار أن بعض الدول المتقدمة النمو قد تبنت سياسات وممارسات تتناقض حتى مع الاهداف والمقاصد المتفق عليها في اطار التعاون الاقتصادي المتعدد الأطراف كما وردت في الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادي دولي جديد وفي الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث وعليه فقد حدث جمود فعلي في المفاوضات الدولية المتعلقة باعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية ، وقد أدى الاثر التراكمي لهذه الاتجاهات السلبية الى زيادة اتساع الفجوة القائمة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، تلك الفجوة التي أصبحت لا تمثل التناقض السائد في العلاقات الاقتصادية الدولية فحسب بل مصدرا كامنا لعدم الاستقرار السياسي في العالم ، وأكد المكتب من جديد اعتقاده بأن النظام الاقتصادي الدولي الراهن غير قادر على توفير الدعم اللازم والعادل لتنمية البلدان النامية ، ولا يسمح لها بأن تلعب دورا فعالا في عملية صنع القرار الدولي .
- ٣ - أعرب المكتب عن قلقه البالغ ازاء التوتر المتزايد في العالم مما أسهم في تدوير المناخ السياسي الدولي بما لذلك من نتائج حتمية وخيمة على الاقتصاد العالمي والعلاقات الاقتصادية الدولية ، كما أعرب المكتب عن اقتناعه الراسخ بأن تعزيز السلم وتحقيق التنمية ، نظرا لكونهما هدفين متكاملين غير منفصلين ، ويتوقف تحقيق كل منهما على الآخر ، فانه ينبغي التماسهما في آن واحد ، وبناء على ذلك أكد المكتب من جديد الالتزام القوي لبلدان عدم الانحياز بالعمل على اعادة تشكيل الاقتصاد العالمي على نطاق واسع عن طريق اقامة نظام اقتصادي دولي جديد هو جزء لا يتجزأ من النضال العام للشعوب من أجل تحريرها السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي وضد الامبريالية والاستعمار بنوعيه القديم والحديث والتوسعية والعنصرية بما فيها الصهيونية والفصل العنصري ، والاستغلال ومناورات القوة وكل أشكال ومظاهر الاحتلال الاجنبي والسيطرة والهيمنة .

- ٤ - أكد المكتب من جديد الأهمية الفائقة المتمثلة في دعم الاستقلال السياسي لبلدان عدم الانحياز عن طريق التحرر الاقتصادي كما أكد أنه لكي تحقق حركة عدم الانحياز مهمتها التاريخية، ينبغي لها مواصلة كفاحها من أجل تمكين جميع البلدان النامية من تعزيز استقلالها السياسي والاقتصادي وممارسة سيادتها الدائمة غير المقيدة، والتحكم في مواردها الطبيعية وغيرها من الموارد، وفي أنشطتها الاقتصادية.
- ٥ - كرر المكتب تأكيد حق بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى في الدفاع عن سيادتها وممارسة هذه السيادة وكذا حقها في تحرير نفسها من كل أشكال السيطرة السياسية أو الاقتصادية أيا كان مصدرها، وأعرب المكتب عن استيائه إزاء الاتجاه المتزايد نحو استخدام كافة أشكال العدوان الاقتصادي ضد بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية، ورفض بشدة، في هذا الصدد، استخدام الحصار الاقتصادي وتشديده في بعض الحالات والجزاءات وغيرها من إجراءات القسر والابتزاز ضد البلدان النامية، وفي هذا السياق أعرب المكتب عن قلقه العميق إزاء ما اتخذ من تدابير ضد بلد من بلدان عدم الانحياز، واذ ذكر المكتب بالقرار رقم ٣ بشأن الامن الاقتصادي الصادر عن مؤتمر القمة الذي عقد بمدينة الجزائر دعاءاً الى الإلغاء الفوري لهذه التدابير.
- ٦ - ذكر المكتب بأن البلدان غير المنحازة لعبت ولا تزال تلعب دوراً حافزاً وأساسياً في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية عن طريق ما قدمته من أفكار هامة مثل الدعوة الى الاعتماد الجماعي على النفس بين البلدان النامية والى اجراء مفاوضات شاملة تتصل بالتعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية بهدف اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد.
- ٧ - رأى المكتب حتمية الحفاظ على وحدة بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى وعلى قدرتها التفاوضية المشتركة وتعزيز هذه الوحدة وهذه القدرة على أساس الوحدة والتكامل والانصاف والفائدة المتبادلة وأكد من جديد الحاجة الى تكثيف التعاون الاقتصادي بين بلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية كجزء لا يتجزأ من المجهودات التي تبذلها في سبيل اقامة نظام اقتصادي دولي جديد، وأعلن أن هذا لن يزيد من قدرتها على المساومة ومن قوتها الموازية في التفاوض مع البلدان المتقدمة النمو فحسب بل سيكون بمثابة أداة هامة في تطوير الاعتماد الجماعي والفردى على النفس لدى بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى ذلك الاعتماد المبنى على تكامل الحاجات والامكانات والموارد.
- ٨ - أكد المكتب أن مثل هذا التعاون ليس بديلاً عن التعاون بين الشمال والجنوب وأنه لا يعفي البلدان المتقدمة النمو من الاضطلاع بمسؤولياتها والتزاماتها تجاه البلدان النامية.

ثانيا - تقييم الوضع الاقتصادي العالمي

٩ - اتخذت الأزمة الاقتصادية العالمية أبعادا لا مثيل لها ، وأعرب المكتب عن قلقه العميق ازاء التدهور المخيف في الوضع الدولي في الميدانين السياسي والاقتصادي وعدم احراز تقدم في مجال اقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، وأعلن ان التدهور المستمر للأحوال الاقتصادية في العالم بما لها من آثار خطيرة على اقتصادات الدول النامية تشف عن أزمة ذات طبيعة هيكلية ، وانها قد باتت من أخطر المشاكل السياسية التي تكمن فيها بذور الفوضى والاضطرابات في عصرنا . وأعرب المكتب عن أسفه لان قلة من الدول المتقدمة النمو مازالت تفتقر الى الإرادة السياسية الايجابية ، التي تدفعها الى اتخاذ تدابير عاجلة لايجاد حلول فعالة ومنصفة للأزمة العالمية الاقتصادية الراهنة . وأعرب عن قناعته بضرورة إعادة تشكيل النظام الاقتصادي الدولي القائم والتخفيف من حدة التوتر السياسي الدولي .

١٠ - وبعد أن استعرض الوزراء الوضع الاقتصادي العالمي أعربوا عن قلقهم العميق من تأثير الأزمة الاقتصادية على اقتصادات البلدان النامية .

١١ - ان ببطء النشاط والنمو الاقتصادي ، والزيادة الحادة في عجز ميزان المدفوعات في البلدان النامية ، والتدهور المستمر في معدلات التبادل التجاري لهذه البلدان ، وارتفاع مستويات البطالة والتضخم المالي ، والآثار الضارة لأسعار الفائدة العالمية وعبء الديون الخارجية المتزايد على البلدان النامية والانخفاض الخطير في التدفقات المتعددة الأطراف الموجهة للتنمية بشروط ملائمة وعدم توفر الأمن الغذائي والامدادات الغذائية الكافية والحواجر الجمركية التي تقيمها البلدان المتقدمة النمو أمام الواردات من البلدان النامية وما يترتب على ذلك عنها من عدم كفاية وانخفاض الطلب على صادرات البلدان النامية والشروط الصارمة غير المواتية المفروضة على نقل التكنولوجيا والعقبات والقيود المفروضة على استفادة البلدان النامية من الأسواق المالية الدولية والتكنولوجيا المطلوبة وتشديد شروط المساعدة المالية والتقنية والتلاعب المعتمد في أسعار المواد الخام ، والتشدد الجديد في تطبيق مفاهيم مثل التدريجية والانتقائية والتفضيلية من جانب البلدان المتقدمة النمو في تجارتها مع البلدان النامية ، كل هذه الأشياء قد عرقلت بصورة خطيرة جهود هذه البلدان لتحقيق نموي اقتصاداتها وتسديد فوائد ديونها الخارجية والوفاء باحتياجاتها الأساسية من الواردات من الأغذية والطاقة والمنتجات الصناعية ، كما عرقلت النهوض بتنميتها الاقتصادية . هذه كلها أعراض أزمة عميقة تتطلب تدابير عاجلة وفعالة من جانب المجتمع الدولي .

١٢ - وكان للتطورات المبينة أعلاه أثر عميق ولا متماثل على اقتصادات البلدان النامية ، فحولت عبء التكيف عليها وجعلتها الضحية الرئيسية للأزمة الاقتصادية العالمية نتيجة لضعف موقفها .

١٣ - وكانت هذه الآثار الضارة على اقتصاديات البلدان النامية خطيرة بوجه خاص بالنسبة لأقل البلدان نمواً وأشد البلدان تضرراً فانخفضت معدلات نموها الى النصف منذ سنة ١٩٧٨

وزاد العجز على الضعف في حساباتها الجارية منذ ١٩٧٨ وشهدت في السنوات الأخيرة هبوطاً فعلياً في نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي .

١٤ - وأبدى المكتب قلقاً ازاء ظهور بعض الاتجاهات التي تتعارض مع الأهداف المتفق عليها في مجال التعاون الاقتصادي المتعدد الأطراف ، كما وردت في الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث . وأعرب المكتب عن قلقه بوجه خاص ازاء التأكيد الزائد على الثنائية التي كثيراً ما تقوم على الانتقائية ، وما يسمى بقوى السوق الدولية الحرة على حساب التعاون الاقتصادي المتعدد الأطراف . وان قنوات التعاون الاقتصادي المتعدد الأطراف التي يمكن عن طريقها معالجة المشاكل الاقتصادية أحسن معالجة يجري اضعافها بصورة خطيرة ومستمرة بسبب رفض قلة من البلدان المتقدمة النمو الدخول في مفاوضات جادة ومادة مع البلدان النامية على الصعيدين الشامل والقطاعي . وشدد المكتب ، في هذا الصدد ، على أن السياسات والممارسات التي تتبعها بعض البلدان المتقدمة النمو تمثل تهديداً خطيراً للأساس المنطقي ذاته لمؤسسات التنمية والتمويل المتعددة الأطراف كالمؤسسة الانمائية الدولية . فلم يقتصر الأمر على أن قلت كثيراً تدفقات الموارد الى هذه المؤسسات في وقت تشتد فيه الحاجة الى المساعدات الانمائية والى تحسين طابعها ، بل كان هناك أيضاً اتجاه الى استخدام هذه المؤسسات للتأثير على السياسات والأولويات القومية في البلدان النامية التي تتلقى هذه المساعدات .

ويرى المكتب ان هذه المساعي والمحاولات تحمل في طياتها بذور فشلها وتعود بنتائج معاكسة لما ترمي اليه . كما ان عدم كفاية الموارد المالية الحقيقة المنقولة للتنمية يبيد أيضاً في انخفاض المساعدة الرسمية للتنمية وفي عدم اليقين الذي يسود في مجال المساهمات الطوعية في البرامج والصناديق المختلفة لمنظومة الأمم المتحدة وانخفاض هذه المساهمات .

وفي هذا السياق كرر المكتب بقوة التأكيد على الحاجة الى تقوية مواصلة الالتزام بزيادة تعزيز التعاون الاقتصادي المتعدد الأطراف عن طريق زيادة مستوى التدفقات المالية العامة المتعددة الأطراف للأغراض الانمائية زيادة كبيرة وخاصة في المجالات ذات الأهمية الحيوية بالنسبة لتنمية البلدان النامية .

١٥ - ولا حظ المكتب أن الوضع الاقتصادي الخطير قد صاحبه إطلاق العنان لسباق التسلح الذي يمثل تهديداً خطيراً للأمن العالمي وللأستقرار الاقتصادي العالمي ، وخاصة بالنسبة لتنمية البلدان النامية . وأكد المكتب بأن الأمن الدولي لا يمكن ان يقوم على أساس الانفراج بين الشرق والغرب فحسب وانما يجب ان يستند الى المصالح المشتركة للأمم في البقاء والتنمية العالمية .

١٦ - وأكد المكتب الطابع التكافلي للوضع الاقتصادي الدولي وتزايد ترابط المشاكل وتشابك حلولها ، وتزايد اعتماد الأمم على بعضها بعضاً ، وأبدى أسفه لعدم جدوى أى حل يحاول التوصل اليه أى بلد متقدم النمو بمعزل عن البلدان الأخرى . وقد أدركت عدة بلدان متقدمة

النمو حتمية التكافل فيما بين البلدان وأبدت استعدادا لاجداث تغييرات تضمنها التجسيد العملي لهذه المفاهيم . وحث المكتب هذه البلدان على مضاعفة جهودها لاقناع شركائهم بضرورة التسليم بوحدة المصالح على المدى الطويل بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء وهو أمر حقيقى بأن يسهم في اعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية . وأكد المكتب ضرورة اتباع البلدان المتقدمة النمو في مجالات التجارة والتنمية والنقد والتمويل لسياسات متوائمة تدعم عملية التنمية في البلدان النامية ، وضرورة ضمان ان السياسات قصيرة الأجل التي تشجع على عدم المساواة والاستغلال والتبعية لا تعرقل أو تشتت جهود اعادة تشكيل الاقتصاد الدولي .

١٧ - لفت المكتب الانتباه الى الموارد البشرية والمالية الضخمة التي تهدر في سباق التسلح غير المنتج مما يسبب استنزافا هاما للموارد التي يمكن استخدامها على وجه مفيد في التنمية والتي يمثل اهدارها أحد العوائق الرئيسية في اقامة نظام اقتصادى دولي جديد . ومن شأن احراز تقدم ملموس نحو هدف نزع السلاح العام والكامل باشراف رقابة دولية فعالة أن يفرج عن موارد اضافية كبيرة للتنمية الاجتماعية الاقتصادية لاسيما في البلدان النامية . وينبغي لحركة بلدان عدم الانحياز ان تولد الضغط اللازم لتحقيق هذا الهدف ، وان تلتزم التدابير الفعالة لانهاء سباق التسلح مع زيادة الموارد التي تخصصها البلدان المتقدمة النمو لبرامج التنمية في البلدان النامية وذلك بتخفيض نفقات التسلح ، مما يعزز في الوقت ذاته السلم والأمن الدوليين .

ثالثا - الحالة الراهنة للمفاوضات المتعلقة باقامة نظام اقتصادى دولى جديد ؛ المفاوضات الشاملة

١٨ - استعرض المكتب الحالة الراهنة للمفاوضات المتعلقة باقامة نظام اقتصادى دولى جديد ولا سيما الشروع في مفاوضات شاملة حول التعاون الاقتصادى الدولى من أجل التنمية . أعرب المكتب عن قلقه البالغ لعدم التوصل حتى الآن الى أى اتفاق حول اجراءات المفاوضات الشاملة وجدول أعمالها وإطارها الزمني بل وحتى على القرار " الآذن " القصير الذى يسمح ببدء هذه المفاوضات ، وذلك رغم ما بذلته بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى من مجهودات بناءة في هذا الشأن منذ انعقاد مؤتمر القمة السادس في هافانا . أعرب المكتب عن أسفه للتأخير الذى لا موجب له في بدء المفاوضات الشاملة .

١٩ - أكد المكتب من جديد اقتناعه بأن النظام الاقتصادى الدولى الراهن والجائر والمتأزم بالفعل يتطلب اصلاحا هيكليا بنيوى لا يمكن ان يتحقق الا من خلال نهج شامل ومتكامل في تناول المشاكل الاقتصادية العالمية الراهنة ومع مشاركة كافة البلدان بحيث يتمخض عن حل متفق عليه وقيام نظام اقتصادى دولى جديد يكتب له البقاء وينتفع منه الجميع . ذكر المكتب ان المفاوضات الشاملة كما دعا اليها القرار ٩ لمؤتمر القمة السادس وكما ينص عليها قرار الجمعية العامة ١٣٨/٣٤ لا تزال تمثل أهم محاولات المجتمع الدولى وأبعد ما أثرا في معالجة مشاكل الاقتصاد العالمى بطريقة متماسكة ، متكاملة وأنيبة ، وتعالج كافة القضايا في ترابطها ومن خلال عملية تلعب الجمعية العامة للأمم المتحدة دورا أساسيا فيها . وأشاد المكتب بمشروع قرار المجموعة ٧٧ الذى وضع في ٣١ آذار/مارس ١٩٨١ الذى يتضمن قدرا كبيرا من التوازن والمرونة التي تأخذ بعين الاعتبار عوامل قلق البلدان المتقدمة النمو وتوفر امكانية بدء المفاوضات الشاملة ، في الوقت الذى يعكس فيه التزاما قويا بالمبادئ الأساسية . وأحاط المكتب علما مع الارتياح ما أبدته البلدان المتقدمة النمو من التزام سياسي بالنسبة للمفاوضات الشاملة ورحب على وجه الخصوص بالاستعداد الذى أظهرته هذه البلدان عند قبولها الاقتراح التوفيقى الذى تقدمت به مجموعة ٧٧ للبدء فورا في المفاوضات الشاملة . وأعرب المكتب عن أسفه لكون احدى البلدان الكبرى المتقدمة النمو لم تبد استجابة بنفس الروح المرنة والبناءة .

٢٠ - وبناء على ذلك حث المكتب البلد المسئول عن هذا المأزق على القبول بالضرورة الحتمية لاجراء مفاوضات شاملة قصد تحقيق تعاون اقتصادى دولى معنى يعود بالفائدة على البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء ويخدم السلم والأمن الدوليين .

رابعاً - تضافر الجهود في المجالات ذات الأهمية الحاسمة للبلدان النامية

٢١ - أعرب المكتب عن أسفه ليس لتأخر الشروع في المفاوضات الشاملة فحسب ولكن لعدم تحقق أى تقدم في المحافل الأخرى التي تتناول قضايا الشمال والجنوب مما ينجم عن انعدام الإرادة السياسية الضرورية من جانب بعض البلدان المتقدمة النمو .

٢٢ - إن الأزمة الاقتصادية العالمية المتفاقمة إلى جانب التقدم الضئيل الذي أحرز إلى الآن في مجال إقامة نظام اقتصادي دولي جديد عقب اتخاذ القرارين ٣٢٠١ (د-٦) و ٣٢٠٢ (د-٦) تهدد بعواقب خطيرة بالنسبة للتعاون الاقتصادي الدولي فضلاً عن السلم والأمن الدوليين .

٢٣ - ودَّكر المكتب بأن القرار ٣٤ / ١٣٨ ينص على أن المفاوضات الشاملة لا ينبغي أن تنطوي على أى قطع للمفاوضات الجارية في محافل الأمم المتحدة الأخرى أو تؤثر فيها تأثيراً معاكساً بل ينبغي لها أن تدعمها وتستفيد منها . وشدد المكتب على تضافر الجهود وتزامنها لا حراز تقدم في المجالات ذات الأهمية الحيوية للبلدان النامية مثل الأغذية ، والطاقة ، والتدفقات المالية والتجارة وذلك في المؤتمرات أو الاجتماعات التي تعقد في الوكالات المتخصصة على أساس عاجل .

٢٤ - شدد المكتب على أهمية مجموعة الـ ٧٧ باعتبارها هيئة تفاوضية موحدة تابعة للبلدان النامية في إطار تنفيذ النظام الاقتصادي الدولي الجديد ودعا إلى استمرار التضامن بين أعضائها . وأكد من جديد أن حركة عدم الانحياز سوف تواصل أداء دورها الحفاز في مجموعة السبعة والسبعين وفي إعداد واتخاذ وتنفيذ قرارات السياسة المتعلقة بالتعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية .

خامساً - الاستراتيجية الانمائية الدولية للتنمية

٢٥ - أبدى المكتب قلقه البالغ لكون الوضع الاقتصادي العالمي والسياسات الاقتصادية التي يطبقها عدد من البلدان المتقدمة النمو قد اصطالحا على منع البلدان النامية من بلوغ معدلات النمو التي حددتها الاستراتيجية الانمائية الدولية ، وحث المكتب البلدان المتقدمة النمو على الوفاء بالتزاماتها بموجب الاستراتيجية الانمائية الدولية ، وتطبيق التدابير السياسية الملائمة في أقرب فرصة ممكنة ، ودعا المكتب بلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية أن تبقي قيد الاستعراض تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث ، وأن تقترح التدابير الضرورية في الجمعية العامة للأمم المتحدة وفي غيرها من المحافل .

سادساً - ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية

٢٦ - أجرى المكتب تقييماً لمدى تنفيذ ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية على ضوء

الجهود المبذولة لاقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد . ودعا البلدان المتقدمة النمو التي لم تقبل بهذا الميثاق أن تعيد النظر في موقفها وأن تلتزم بمبادئه وأحكامه . ودعا المكتب نتيجة لذلك الى اجراء استعراض كامل لتنفيذ الميثاق في دورة قادمة للجمعية العامة للأمم المتحدة .

سابعاً - المواد الأولية

٢٧ - كرر المكتب الاعراب عن قلقه البالغ ازاء الانخفاض المستمر لاسعار المواد الأولية وغيرها من السلع الأساسية والأولية التي تصدرها البلدان النامية وهي الاسعار التي تعتبر بالفعل منخفضة وجائرة ومحففة . وهذا الوضع مضافا اليه الارتفاع المطرد في أسعار واردات البلدان النامية ، وتعزيز التدابير المختلفة في البلدان المتقدمة النمو قد أدى الى مزيد من التدهور في معدلات التبادل التجارى وبالتالي الى صيوط كبير في القدرة الشرائية للمواد الأولية ولحصيلة البلدان النامية من الصادرات .

٢٨ - أكد المكتب الضرورة الماسة لاتخاذ تدابير تهدف الى اعادة تشكيل الأسواق العالمية للسلع الأساسية بغية تحسين الحصيلة الحقيقية لصادرات البلدان النامية من السلع الأساسية لذلك شدد المكتب على أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يقوم باعادة تشكيل حقيقية للسوق الدولية بغية اتخاذ تدابير لحماية وتحسين القدرة الشرائية لقيمة وحدة حصيلة البلدان النامية من الصادرات وذلك عن طريق ايجاد علاقة عادلة ومنصفة بين أسعار المواد الخام وغيرها من السلع والخدمات المصدرة الى البلدان المتقدمة النمو وبين أسعار السلع والخدمات المستوردة من هذه البلدان .

٢٩ - وكرر المكتب الاعراب عن قلقه ازاء التقدم البطيء في ابرام اتفاق دولي بشأن السلع الأساسية في إطار البرنامج المتكامل ، وحث جميع البلدان ولاسيما البلدان المتقدمة النمو على اتخاذ التدابير اللازمة لتسهيل ابرام المبكر لهذا الاتفاق كما نص عليه القرار ٩٣ (د-٤) لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، كما أكد أهمية زيادة مساهمة البلدان النامية في تجهيز السلع الأساسية ونقلها وتسويقها وتوزيعها ، وفي العمل دون مزيد من التأخير ، على اقامة نظام للتعاون الدولي يتفق وقرار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ١٢٤ (د-٥) .

٣٠ - وفيما يتعلق بالصندوق المشترك للسلع الأساسية رأى المكتب أنه أداة مفيدة ، وحث جميع الحكومات وخاصة في البلدان النامية على توقيع الاتفاق الخاص بالصندوق المشترك والمصادقة عليه ، واتخاذ تدابير عاجلة كي يبدأ الصندوق عمله على نحو فعال . وذكر المكتب أيضاً بأن المؤتمر الوزارى لبلدان عدم الانحياز المنعقد في نيودلهي وافق على اقامة مقر الصندوق المشترك للسلع الأساسية في بلد من البلدان النامية وسجل المكتب بهذا الصدد العرض الذي تقدمت به الفلبين والفلبين لتكون مقراً للصندوق المذكور .

ثامنا - التجارة

- ٣١ - لاحظ المكتب أن الوضع الحرج الذي تواجهه البلدان النامية في تجارتها مع البلدان المتقدمة النمو إنما هو نتيجة للنظام الاقتصادي الدولي القائم .
- ٣٢ - وقد استمر هذا الوضع في التفاقم بسبب السياسات التجارية التي تنتهجها مجموعة هامة من البلدان المتقدمة والتي تدعو إلى حرية التجارة في الوقت الذي تعتمد فيه إلى زيادة التدابير الحمائية وتنويعها . ونتيجة لذلك انتشرت الحواجز غير الجمركية وبتزايد ظهور المحاولات الرامية إلى التخلي عن التعاون المتعدد الأطراف والنزوع إلى التعاون الثنائي الأطراف الذي يتم غالباً على أساس انتقائي . وفي هذا الصدد طلب المكتب من هذه البلدان المتقدمة النمو اتخاذ تدابير عاجلة وفعالة لوضع حد لهذه الممارسات والسياسات الضارة ، وحشها على الوقوف للعمل على اتخاذ تدابير محددة في دورات مجلس التجارة والتنمية التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، كما طلب المكتب أن يتخذ المجلس خطوات محددة وأن يتقيد بالآطار الزمني ليتسنى الوصول إلى نتائج ايجابية في الدورة السادسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية . وكرر الوزراء الطلب الوارد في الاعلان الختامي للمؤتمر السادس لرؤساء الدول والحكومات الداعي إلى ضمان فتح أسواق البلدان المتقدمة النمو في وجه السلع الأساسية ومنتجات البلدان النامية .
- ٣٣ - أكد المكتب ضرورة وضع برنامج محدد المدة للعمل تدريجياً على ازالة جميع الحواجز التجارية التي فرضتها البلدان المتقدمة النمو والتي تضر بالواردات من البلدان النامية ، مع اتخاذ الترتيبات اللازمة لمراقبة وتقييم ما يتخذ من تدابير ولاعداد برنامج عمل للتكيفات الهيكلية فسي قطاعات انتاج محددة .
- ٣٤ - شدد المكتب على انه من الضروري بالنسبة لبلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية أن تستعد على نحو نشط لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية السادس ، وطلب اليها ان تضمن معالجة المؤتمر معالجة وافية لجميع القضايا الرئيسية ، فسي ميدان التجارة والتنمية وما يتصل بهما من ميادين وفقاً للموقف المشترك الذي يقفه اعضاء مجموعة السبعة والسبعين بشأن جدول أعمال المؤتمر .
- ٣٥ - حث المكتب جميع البلدان المتقدمة النمو على ان تقف موقفاً بناءً ، وطلب بوجه خاص من تلك البلدان التي عرقلت حتى ذلك التاريخ اتخاذ قرارات خلال المفاوضات الرئيسية أن تبادي الارادة السياسية اللازمة من أجل ضمان النجاح الحقيقي لمؤتمر الاونكتاد الخامس .
- ٣٦ - وفي هذا السياق ، وازاء الوضع الدولي العصيب ، ابرز المكتب ضرورة الحتمية لعقد المؤتمر السادس للأونكتاد ، الذي يمثل محفلاً عالمياً للتفاوض ، من أجل التوصل إلى حلول تتناسب وخطورة مشاكل البلدان النامية ، وتراعي مراعاة كاملة الطبيعة الهيكلية للأزمة الحالية في الاقتصاد العالمي .

٣٧ - أعرب الوزراء عن قلقهم بحدوث نتائج المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف (جولة طوكيو) للمساهمة غير الكافية للبلدان النامية في اللجان التي تعمل على تنفيذ القوانين والاتفاقات الناتجة عن المفاوضات ، وعلنوا ضرورة صياغة أحكام محددة تتعلق بالمعاملة الخاصة الواجب منحها للبلدان النامية حتى تكون هذه الصكوك المتعددة الأطراف صالحة .

٣٨ - لاحظ المكتب أن الاجتماع الوزاري المقبل للأطراف المتعاقدة ضمن مجموعة الاتفاق العام بشأن التجارة والتمرفة (مجموعة "غات") الذي سيعقد في تشرين الثاني /نوفمبر سنة ١٩٨٢ سيتيح فرصة تركيز انتباه المجتمع التجاري الدولي على سير النظام التجاري المتعدد الأطراف وتحسينه لفائدة جميع الدول . كما أن من شأن هذا الاجتماع الوزاري أن يوفر للبلدان النامية محفلا يمكنها أن تلتزم فيه دراسة إطار مجموعة الاتفاق العام بشأن التجارة والتمرفة ذاته في محاولة لمعالجة الاتجاهات السلبية والتشوهات التي أدت إلى ضعف هذه المؤسسة على مر السنين ، ودعا المكتب بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى إلى تكثيف أعمالها التحضيرية للمؤتمر الوزاري المقبل لمجموعة الاتفاق العام بشأن التجارة والتمرفة ليتسنى معالجة مشاكلها بوصفها قضايا لها الأولوية ولضمان التوصل إلى حلول مناسبة .

٣٩ - ورأى المكتب أن البلدان غير المنحازة وغيرها من البلدان النامية ، يجب أن تحاول في الاجتماع الوزاري المقبل لمجموعة "غات" تركيز جهودها على الأعمال غير المنجزة في "مفاوضات طوكيو انطلاقاً من برنامج العمل" المتفق عليه ، مع وضع أولويات وترتيبات صالحة وإيجابية "لضمانات" وتحسين جهاز المراقبة و"الشفافية" وما إلى ذلك .

٤٠ - وشدد المكتب أيضاً على الضرورة العاجلة لازالة نظام القيود المفروضة على تجارة المنتجات الزراعية ، هذا القطاع الحيوي الهام بالنسبة إلى البلدان النامية ، وبعد أن أعرب عن قلقه ازاء الاحكام التقييدية التي يتضمنها تمديد العمل بالاتفاقات المتعددة الأطراف حول الخيوط ، وحث على تطبيق الاتفاق المذكور بمرونة فيما يتعلق بصادرات البلدان النامية .

٤١ - ندد المكتب بالتدابير الاقتصادية المتخذة ضد جمهورية الأرجنتين ، وأعرب عن استياءه الشديد للتدابير التجارية غير المبررة التي اتخذت ضدها مؤخراً في مخالفة لمواد مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (١) وبالمثل ناشد المكتب البلدان التي فرضت حزمًا اقتصادية ضد الأرجنتين أن ترفعها وتسهم في إعادة السلم إلى منطقة جنوب المحيط الأطلسي التي تسودها الاضطرابات .

(١) اعربت جمهورية الكاميرون المتحدة عن تعذباتها فيما يتعلق بالجملة الأولى من هذه الفقرة .

٤٢ - أكد المكتب من جديد المبادئ المقررة في النظام المعمم للأفضليات المتعلقة بعدم المعاملة بالمثل وعدم التمييز ، وكرر القول بأن هذا النظام المعمم يجب أن يكون عنصرا دائما من عناصر سياسة البلدان المتقدمة النمو ، وكرر المكتب تأكيد أهمية إعطاء مزيد من التغطية للمنتجات المدرجة في النظام المعمم للأفضليات لاسيما تلك التي تمثل معظم صادرات البلدان النامية ، كما أكد الحاجة إلى الحفاظ على هوامش الافضليات وكذا تحقيق تعويضات مناسبة تسمح بتضييق تلك الهوامش كنتيجة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف . وأكد من جديد ان النظام المعمم للأفضليات يجب أن لا يستخدم كوسيلة للتأثير السياسي والاقتصادي ، وعارض المكتب بقوة تطبيق مفهوم "التدرج" الذي يجوز بمقتضاه وقف المعاملة التفضيلية الخاصة لأي بلد نام متى اعتبر ان هذا البلد لا تتوفر فيه الشروط للاستفادة من المعاملة التفضيلية .

تاسعا - التصنيع

٤٣- وأكد المكتب من جديد على ضرورة إعادة تشكيل القدرات الصناعية العالمية لتنشيط التنمية الصناعية للبلدان النامية .

٤٤- وكرر المكتب الاعراب عن قلقه ازاء العوائق التي يفرسها النظام الاقتصادي الدولي الحالي والتي يضاعف من خطورتها الوضع الحرج للاقتصاد العالمي على بلوغ أهداف البلدان النامية - في أن تسهم بنصيب في الانتاج الصناعي العالمي تبلغ نسبته ٢٥ في المائة وفي التجارة العالمية للمنتجات المصنعة بنسبة ٣٠ في المائة وذلك بحلول سنة ٢٠٠٠ كما جاء في اعلان ليما لعام ١٩٧٥ وفي الاستراتيجية الانمائية الدولية . فالصعوبات التقليدية التي تصطدم بها هذه البلدان عند ما تريد تسويق منتجاتها المصنعة ونصف المصنعة في أسواق البلدان المتقدمة النمو قد زادت حدة في الفترة الأخيرة نظرا لزيادة الحواجز الحماية في هذه البلدان . ولم يتحقق تقدم يذكر منذ مؤتمر القمة السادس في تخفيف هذه الصعوبات وخاصة في المجالات الرئيسية للتمويل الصناعي ، ونقل الصناعات من البلدان المتقدمة النمو الى البلدان النامية ، ونقل التكنولوجيا ، وتدعيم وتوسيع نظام المشاورات ، وإقامة هيئة دائمة للتفاوض ضمن منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) وأكد المكتب أيضا أهمية تنفيذ قرارات الأمم المتحدة الخاصة بمعقد التصنيع في افريقيا وكذا الدور الأساسي الذي ينبغي ان تلعبه منظمة اليونيدو وفي سبيل تحقيق هذا الهدف ، وحث المكتب الدول التي لم تصدق بعد على دستور اليونيدو بتحويلها الى وكالة متخصصة على أن تفعل ذلك دون أي ابطاء .

٤٥- ونذكر المكتب بالتدابير المقترحة في بيان وبرنامج عمل نيودلهي اللذين تم اعتمادهما في عام ١٩٨١ ، بوصفهما عنصرين رئيسيين لتحسين البيئة الحالية من أجل التنمية الصناعية في البلدان النامية . وشدد على انه يلزم احراز تقدم في تحسين شروط نقل التكنولوجيا بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، وكذلك بالنسبة للتعاون التكنولوجي بين البلدان النامية . ويرى المكتب في هذا الصدد ، انه يلزم ايلاء بعض الاهتمام لزيادة التدفقات المالية نحو البلدان النامية وكذلك لاعادة وتوزيع الصناعات توزيعا متوازنا على الامد الطويل .

٤٦- ونذكر المكتب بتوصية المؤتمر العالمي المستوى المعني بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، الذي عقد بكاراكاس في أيار/مايو ١٩٨١ ، وذلك فيما يتعلق بالتصنيع وطالب بتطبيقها الفوري ، وهذا الصدد رحب المكتب بالاجتماع الخاص بالتعاون بين البلدان النامية في ميدان السلع الرأسمالية والذي عقد في الجزائر في الفترة من ١٠ الى ١٣ أيار/مايو ١٩٨٢ والذي أوصى بمجموعة من التدابير الملموسة لتعزيز التعاون في ذلك الميدان واعرب عن أمله بأن يتم تنفيذ هذه التوصيات في وقت مبكر .

عاشرا - نقل الموارد

٤٧- أعرب المكتب عن بالغ قلقه ازاء الانخفاض الخطير في حجم التدفقات من المساعدة التيسيرية المقدمة للبلدان النامية وهو ما يتعارض مع الأهداف المتفق عليها بشأن التعاون الاقتصادي المتعدد الأطراف كما وردت في الاستراتيجية الانمائية الدولية لمعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث .

٤٨ - لاحظ المكتب بقلق بالغ انخفاض حجم التدفقات الصافية للمساعدات الانمائية الرسمية الموجهة للبلدان النامية بنسبة ٣٠ في السبعينيات ، وهو رقم أدنى بكثير من أهداف المساعدة الانمائية الرسمية المحددة في الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثاني . لذا فقد حث المكتب البلدان المتقدمة النمو التي لم تحقق حتى الآن ، أهداف المساعدة الانمائية الرسمية المحددة بنسبة ٧٠ في المائة من ناتجها القومي الاجمالي ، أن تفعل ذلك على أساس عاجل .

٤٩ - أكد المكتب ان الحاجة الى تمويل التنمية بشروط تيسيرية ستستمر في الزيادة لعدة عقود وأن تدفق رؤوس الأموال أو القروض ، لا يمكن ان تكون بديلا عن التدفقات المالية بشروط تساهلية وأنه بدون هذه التدفقات لن تكون البلدان الفقيرة في مركز يسمح لها بالاستثمار في الهياكل الأساسية ذات الأمد الطويل . ولذا فان نقل الموارد ينبغي ان يكون على أساس تلقائي مستمر يمكن التنبؤ به ومضمون على نحو متزايد ، وان يؤدي الى توزيع رشيد ومنصف فيما بين البلدان النامية . ويرى المكتب انه ينبغي توجيه نسبة كبيرة ومتزايدة من المساعدة الانمائية للبلدان الفقيرة ولا سيما أقل البلدان نموا التي لا تملك القدرة الكافية على دفع فوائد القروض الممنوحة بشروط غير تساهلية . وأكد المكتب كذلك على ضرورة مواصلة تحسين شروط المعونة بما فيها زيادة الأموال المقدمة للمساعدة البرنامجية و لتمويل التكاليف المحلية ومن أجل المعونة غير المرتبطة بها على الاطلاق .

٥٠ - وأعرب المكتب في هذا السياق عن أسفه للاتجاه المتزايد بين عدد من البلدان المتقدمة النمو نحو ربط القروض ومحاوالت استعمال امكانية الافادة من الموارد المالية كسلاح سياسي وربط ما تقدمه من معونة انمائية باتباع تدابير اقتصادية وسياسية معينة من قبل البلدان المستفيدة من هذه المعونة .

٥١ - أعرب المكتب عن قلقه بوجه خاص بشأن الانخفاض الخطير في الدعم المقدم لمؤسسات التمويل والتنمية المتعددة الأطراف ، كما يدل على ذلك الانخفاض الكبير والمتعمد في المساهمات المالية التي تعهدت بدفعها من قبل المؤسسة الانمائية الدولية واحدة من الدول المتقدمة النمو .

٥٢ - لاحظ المكتب أن أسعار الفائدة المرتفعة السائدة في بعض البلدان الكبرى المتقدمة النمو تحد من افادة البلدان النامية من أسواق رأس المال الدولية بكل ما ينطوي عليه ذلك من آثار سلبية حادة على جهودها في التنمية ، وارهاقها بالديون الخارجية . وأكد المكتب أن مسألة الدين الخارجي أصبحت من ألح المشاكل التي يواجهها عديد من البلدان النامية . لذلك دعنا الى التطبيق الفوري والكامل لقرار مجلس التجارة والتنمية ١٦٥ (د ل - ٩) لكي تستفيد جميع البلدان النامية الفقيرة وكوسيلة ناجعة للمساعدة على تهيئة الظروف للتنمية الحقيقية .

٥٣ - أكد المكتب أهمية ايلاء المراعاة الواجبة للاقتراحات التي قدمها رئيس جمهورية كوسا ورئيس حركة عدم الانحياز في خطابه الذي القاه في الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة وهي المقترحات المتعلقة بنقل موارد اضافية ضخمة لا تقل عن ٣٠٠ مليار دولار

على شكل قروض ميسرة طويلة الأجل وأسعار فائدة ضئيلة . كما أشار المكتب أن تدفق الموارد هذا قد يتخذ كذلك شكل مواد وخدمات وفقا لمعايير السوق الدولية ودعا المكتب بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى الى النظر في اجراءات أخرى للمتابعة في هذا المجال .

٥٤ - رحب المكتب بالاتفاقات التي تم التوصل اليها في الاجتماع الذي عقدته في هلسنكي مؤخرا مجموعة الأربعة والعشرين ، والتي أكدت أهمية برامج الجمعية الدولية للتنمية كوسيلة لتشجيع النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية الفقيرة . وأعرب عن أسفه لفشل المؤتمر السادس لاستكمال موارد المؤسسة الانمائية الدولية في المحافظة على برنامجها الأصلي لفترة الثلاث سنوات . واثني المكتب على قرار بعض البلدان المتبرعة بالوفاء بالتزاماتها باستكمال موارد المؤسسة الانمائية الدولية في غضون الاطار الزمني المتفق عليه ودعا جميع البلدان المتبرعة الى المحافظة على هذه المؤسسات وتعزيز فعاليتها وفقا للأهداف المتفق عليها للتعاون الاقتصادي المتعدد الأطراف ، وطلب المكتب من البلدان المتبرعة التي لم تفرج عن كامل تبرعاتها التي تعهدت بدفعها كقسط ثان للمؤسسة الانمائية الدولية في حملتها السادسة أن تفعل ذلك على سبيل الأولوية ، كما حث المكتب البلدان التي لم تقدم تبرعاتها لعام ١٩٨٣ على أن تفعل ذلك وفقا للاتفاق الأصلي . ودعا المكتب الى الشروع دون تأخير في المفاوضات المتعلقة بالحطة السابعة لاستكمال موارد المؤسسة الانمائية الدولية ، وذلك للقيام تدريجيا بزيادة مستويات الموارد بالقيم الحقيقية ولتحقيق الحطة السابعة لاستكمال موارد المؤسسة بحلول عام ١٩٨٤ ، وأكد المكتب على ضرورة احداث زيادة كبيرة في برامج الحطة السابعة لاستكمال موارد المؤسسة بالقيم الحقيقية بغية ايلاء الاهتمام الواجب لاحتياجات البلدان النامية ذات الدخل المنخفض ولا سيما البلدان الواقعة في افريقيا جنوب الصحراء وفي حزام المناطق الفقيرة من آسيا . وأكد المكتب ضرورة مقاومة الجهود الرامية الى ادخال تغييرات تراجعية في اطار الحطة السابعة لاستكمال الموارد وفي شروط وأوضاع قروضها .

٥٥ - وأعرب المكتب عن قلقه بشأن سياسة " التدرج " التي يتبعها البنك الدولي للانشاء والتعمير وغيره من مؤسسات التنمية والتمويل التي تحد من دور هذه المؤسسات وتهدف الى تقسيم البلدان النامية . كما أكد على ضرورة أن تجنب هذه المؤسسات الاعتبارات السياسية وغيرها من الاعتبارات وكذلك الممارسات التمييزية عند تحديد سياساتها التشغيلية وأي اتجاه الى ربطها بقبول أنواع معينة من نماذج التنمية عند تحديد سياساتها التشغيلية لأن مثل هذا المنهج يتناقض مع لائحته .

٥٦ - ونوه المكتب بالمساهمة التي قدمتها المؤسسات المتعددة الأطراف للتنمية الاقتصادية للبلدان النامية وأبرز أهمية الاستمرار في تقديم الدعم المالي لمصارف التنمية الاقليمية وفي تعزيزها .

حادى عشر - المسائل النقدية والمالية

٥٧ - لاحظ المكتب مع القلق تدهور الوضع النقدى والمالى على المستوى الدولى واستمرار الافتقار الى نظام نقدى دولى صالح ، هذا الافتقار الذى يعد واحدا من أخطر المظاهر في الاقتصاد العالمى . وان التراكم المتسم بالفوضى للمعروض العالمى من النقود بالعملات الوطنية والتقلبات في اسما صرفها والعملية غير المنصفة لتكوين السيولة الدولية وتوزيعها وتنظيمها ، وكذا التأثير غير المقيّد للعملات الاحتياطية الرئيسية والتضخم المالى المعم والسيطرة الكبيرة التي تتمتع بها بعض البلدان المتقدمة النمو الكبرى على النظام النقدى الدولى وعلى عملية اتخاذ القرارات ، هي كلها أدلة على النقائص الأساسية للنظام وهي نقائص ذات عواقب وخيمة على اقتصادات البلدان النامية ويزيد من خطورة هذه الآثار وديمومتها صرامة القوانين المعمول بها في المؤسسات المالية كمندوق النقود الدولى التي كثيرا ما تكون غير مناسبة مع الاحتياجات الخاصة بالبلدان النامية وكثيرا ما تهدد بتقويض سيادتها .

٥٨ - أكد المكتب مرة أخرى الحاجة الماسة لإنشاء نظام نقدى دولى جديد ، رشيد ومنصف ، وينبغي أن يضمن هذا النظام المشاركة الفعالة والديمقراطية للبلدان النامية في عملية صنع القرارات وأن يتجاوب مع حاجات البلدان النامية من السيولة والتنمية ، والقضاء على الدور الكبير الذى تلعبه بعض عملات الاحتياطي . وان يضمن أيضا الانضباط النقدى والمالى ويمارس مراقبة حقيقية على السياسات النقدية والمالية للبلدان المتقدمة النمو .

٥٩ - وبناء على ذلك كرر المكتب صلاحية برنامج العمل التي اعتمدته المجموعة ٧٧ في أيلول / سبتمبر ١٩٧٩ في بلخرا .

٦٠ - وأكد المكتب كذلك الحاجة الملحة الى التدفقات المالية الميسرة ، التي يمكن توفيرها مثلا عن طريق بيع الذهب في صندوق النقد الدولى وإيجاد صلات بين حقوق السحب الخاصة والتمويل الانمائى وغير ذلك من وسائل الزيادة التلقائية في المساعدة الانمائية .

٦١ - وكرر المكتب التوصيات الصادرة عن الاجتماع الوزارى المعقود في نيودلهي في شباط / فبراير ١٩٨١ بشأن وضع البلدان المتقدمة النمو لمشروع لتقديم الاعانات المالية للفوائد باعتبار ذلك طريقة لربط توافر الأموال حسب شروط السوق باحتياجات البلدان النامية من الأموال بشروط تيسيرية ، وحث على إيجاد وسيلة متوسطة الأجل لدعم ميزان المدفوعات بموجب شروط هيينة على نحو ما دعى اليه الاجتماع .

٦٢ - وأيد المكتب التوصيات التي اتخذتها مؤخرا مجموعة ال ٢٤ في اجتماعها في هلسنكي والتي تطالب بزيادة كبيرة في حصص صندوق النقد الدولى وضرورة الانتهاء من استعراض الحصص في اطار جدول زمني يتفق عليه وذلك على سبيل الأولوية العالية . وأعرب المكتب عن أسفه بشأن

انقطاع الحصص المتعلقة بحقوق السحب الخاصة نتيجة لعدم التوصل الى اتفاق في هذا المجال خلال الفترة الأساسية الرابعة .

٦٣ - وأعرب المكتب عن تخوفه من الضغوط المتزايدة التي تمارس على صندوق النقد الدولي لحث البلدان على السعي الى دخول الأسواق المالية الدولية كشرط مسبق للحصول على مساعدة من صندوق النقد الدولي لها . وأكد المكتب أنه يجب على صندوق النقد الدولي أن يقدم المساعدة لميزان المدفوعات في البلدان النامية من أجل ادخال تعديلات ذات ابيضة هيكلية وأكد الحاجة الى مواءمة الضغوط لجعل صندوق النقد الدولي آخر مقروض يلجأ اليه مما يتعارض مع مصالح البلدان النامية . وأكد المكتب كذلك ضرورة تحقيق قدر أكبر من التماثل في مراقبة الصندوق بتركيز الاهتمام على الانعكاسات الدولية لسياسات البلدان الصناعية ، كما طلب معاملة البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية معاملة متكافئة فيما يتعلق بالشرطية .

ثاني عشر - العلم والتقنيات

٦٤ - وأكد الوزراء أهمية دعم القدرات التقنية للبلدان النامية وأعادوا تأكيد حق هذه البلدان في الحصول بدون قيود على التكنولوجيات المتطورة ، وما يتيحها التحسن في الشروط الشرائية للبلدان النامية وظروف نقل التكنولوجيا من مزايا لكل من الجهات الموردة للتكنولوجيا والجهات المتلقية لها . وكرر الوزراء الاصرار عن معارضتهم لمحاولات كثير من البلدان المتقدمة ، احتكار التكنولوجيا والخبرة التقنية ، وأعربوا في هذا الصدد عن بالغ قلقهم من موقف مجموعة صغيرة من البلدان المتقدمة النمو التي تعد مصدرة رئيسية صافية للتكنولوجيا ، والتي منعت مؤتمر الأمم المتحدة المعني باعتماد مدونة للسلوك في ميدان نقل التكنولوجيا من الاضطلاع بولايته التي أسندتها اليه الجمعية العامة وأكد الوزراء كذلك أنه يتعين على البلدان غير المنحازة والبلدان النامية الأخرى أن تستمر في الحفاظ على وحدتها القوية في العمل أثناء المفاوضات الجارية ضمن اللجنة المؤقتة لهذا المؤتمر . واذ أعرب الوزراء عن خيبة أملهم للتقدم الضئيل الذي سجل في وضع مدونة للسلوك بشأن نقل التكنولوجيا ، عثوا البلدان المتقدمة النمو التي عرقلت سير العمل بنجاح أن تظهر الارادة السياسية اللازمة لتمكين المؤتمر من الانتهاء بسرعة من وضع مدونة شاملة للسلوك في ميدان نقل التكنولوجيا تكون فعالة .

٦٥ - رحب المكتب بمقرر الجمعية العامة للأمم المتحدة اقامة نظام لتمويل العلم والتقنيات لأغراض التنمية يسرى مفعوله ابتداءً من سنة ١٩٨٢ ، وطالبوا باجراء مفاوضات في وقت مبكر بشأن وضع ترتيبات طويلة الأجل لتمويل هذا النظام ورحب المكتب أيضا بجهود البعثة الوزارية للنوايا الطيبة في تسهيل تنفيذ برنامج عمل فيينا .

٦٦ - حث المكتب في هذا الصدد البلدان المتقدمة النمو أن تظهر الارادة السياسية اللازمة لتمكين اللجنة الحكومية الدولية المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية من الانتهاء من عملها وتقديم توصياتها الى الجمعية العامة للأمم المتحدة ليتسنى انفاذ الترتيبات طويلة الأجل لنظام التمويل المتعلق بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ابتداءً من كانون الثاني /يناير ١٩٨٣ .

٦٧ - وسلم المكتب بالا مكنيات الكبيرة والتعاون بين بلدان الشمال والجنوب في ميدان العلم والتكنولوجيا وأهميته البالغة . وأعرب عن ارتياحه في هذا الصدد لنتائج اجتماع رؤساء وكالات العلم والتكنولوجيا للبلدان النامية الذي عقد بنيودلهي في الفترة من ٣ الى ٦ ايار /مايو ١٩٨٢ ، والذي أوصى في جملة ما أوصى به ، باقامة مؤسسات وأجهزة مالية محدودة من أجل تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب بروح الصلحة المتبادلة والاعتماد الجماعي على الذات وأعربوا عن أملهم في أن تتخذ مجموعة ال ٧٧ اجراءات عاجلة لا قرار هذه بغية اتاحة تنفيذها بسرعة .

٦٨ - ونوه المكتب بالجهود التي بذلت في الجمعية العامة للأمم المتحدة وفي مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكتاد) لابقاء جميع المشاكل المتعلقة بالنقل العكسي للتكنولوجيا

تبيد الاستعراض الدقيق . وذكر المكتب بأن استنزاف العقول من البلدان النامية الى البلدان المتقدمة النمو يؤثر تأثيرا ضارا في قدرات وامكانيات التنمية العلمية والتقنية في البلدان النامية وبالتالي في نموها الاقتصادي والاجتماعي ، وحث مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، من خلال مجلس التجارة والتنمية التابع له بأن يضمن تقريره الذي سيقدمه الى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والعشرين اقتراحات بتدابير محددة تتم خلال أزمدة معينة لرصد هذه الظاهرة ، فضلا عن المعلومات المتعلقة بسير أعماله .

٦٩ - كسر الوزراء تأكيد ضرورة الاصرار على جعل البلدان المتقدمة النمو تطبق ، على غرار ما يقوم به بالفعل العديد من البلدان النامية ، توصيات الجمعية العامة وقرار مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي رقم ٣٠ / ٨٠ الذي يدعو الى زيادة تبرعات البلدان المتقدمة النمو بنسبة لا تقل عن ١٤ في المائة ، وذلك للوصول بحلول سنة ١٩٨٦ الى مستوى يتفق واحتياجات التدريب وعمليات نقل التكنولوجيا في البلدان النامية .

ثالث عشر - الشركات عبر الوطنية

٧٠ - استعرض المكتب أنشطة الشركات عبر الوطنية في أراضي بلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية وأكد من جديد حق جميع البلدان غير القابل للتصرف في ممارسة رقابتها وسيادتها الكاملة والدائمة على مواردها الطبيعية وغيرها من الموارد وعلى أنشطتها الاقتصادية بما في ذلك حقوق امتلاك هذه الموارد واستخدامها والتصرف فيها ، وحققا في التأميم . كما أعاد تأكيد حق البلدان النامية غير القابل للتصرف في ممارسة سلطتها واشرافها على الشركات عبر الوطنية وتنظيمها وتأميمها في حدود ولايتها القومية وبما يتماشى مع قوانينها وأنظمتها وأهدافها الانمائية ومبادئها .

٧١ - أدان المكتب ما تقوم به الشركات عبر الوطنية من سلب لا يعرف الرأفة للموارد الطبيعية والبشرية في ناميبيا وجنوب افريقيا وفلسطين وغيرها من الأراضي التي لا تزال توضع تحت السيطرة الاستعمارية والاحتلال . ورأى المكتب ، في هذا الصدد ، انه ينبغي انتهاز استراتيجيات دولية صالحة كضرورة ملحة لمواجهة الشركات عبر الوطنية التي تقوم بأعمال في تلك الأراضي المستعمرة تعوّد بالضرورة على الشعوب المعنية (٢) .

٧٢ - لاحظ المكتب أن اخراج الأرباح من البلاد عن طريق الشركات عبر الوطنية في حالات كثيرة في افراغ البلدان النامية من رؤوس الأموال ويمثل في الواقع نقلا عكسيا للموارد ، ولهذا حث المكتب بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى على وضع أنظمة ملائمة للقضاء على ظاهرة استنزاف رؤوس الأموال .

(٢) أعربت جامايكا عن تحفظاتها فيما يتعلق بايراد فلسطين في هذه الفقرة .

٧٣ - أعرب المكتب عن قلقه العميق ازالة التقدم المحدود والبطيء للنشاية في الأعمال المتعلقة بصياغة مدونة للسلوك تنظم أنشطة الشركات عبر الوطنية لاسيما تلك الأنشطة التي تتصل بقضايا ذات أهمية خاصة للبلدان النامية التي تعرقل البلدان المتقدمة تقدمها وحث المكتب بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى على التعجيل بهذه المفاوضات بما في ذلك الدعوة عند الاقتضاء الى عقد مؤتمر للأمم المتحدة عام ١٩٨٣ شريطة ضمان اعداد مناسب له .

رابع عشر - السيادة على الموارد الطبيعية والأنشطة الاقتصادية

٧٤ - أكد المكتب من جديد حق جميع البلدان غير القابل للتصرف في ممارسة السيادة والسيطرة الدائمة والكلية والكاملة على مواردها الطبيعية والموارد الأخرى وعلى أنشطتها الاقتصادية بما في ذلك تلك واستعمال هذه الموارد والتصرف فيها وحققها في التأميم وشجب المكتب كل المحاولات الرامية الى استخدام سياسات الضغط والقسر والابتزاز التي تستهدف تقويض سيادة البلدان النامية وحقوقها الأساسية . ويؤكد المكتب في هذا المجال دعمه لكل عمل تقوم به بلدان عدم الانحياز بما فيها البلدان المنتجة للمواد الأولية ، يهدف الى ضمان أسعار عادلة ومجزية لصادراتها ولزيادة أرباح صادراتها . ونوه المكتب بالدور الذي لعبته جمعيات المنتجين ، واعتبر بأن تعزيز الجمعيات القائمة حالياً وانشاء جمعيات مشابهة في القطاعات التي لا توجد فيها مثل هذه الجمعيات حالياً ستحسن القوة التفاوضية للبلدان النامية .

٧٥ - أعرب المكتب عن دعمه للشعوب الرازعة تحت السيطرة الاستعمارية والاحتلال الأجنبي وأكد من جديد حق هذه الشعوب غير القابل للتصرف في ممارسة سيادتها الكاملة على مواردها الطبيعية وأنشطتها الاقتصادية . وكرر المكتب تأكيد واجب كل الدول والشعوب للعمل فردياً وجمعياً بغية ازالة العراقيل الرئيسية التي تقف في طريق حرية الشعوب وأمانها الشرعية .

خامس عشر - الاغذية والزراعة

٧٦ - أكد المكتب أهمية الغذاء والزراعة كمجال توليه البلدان النامية أولوية عالية فسي جهودها الرامية الى تحقيق تنمية معتمدة على النفس وأعرب عن قلقه العميق ازاء تدهور الوضع الغذائي الخطير الذي تواجهه معظم البلدان النامية لا سيما أقل البلدان نموا كما يعكس ذلك المجاعة المنتشرة وسوء التغذية المنتشرة على نطاق واسع وتحويل مواردها الضئيلة التي استيراد الاغذية . وفي هذا المجال لاحظ المكتب بقلق بالغ الوضع الغذائي الذي يزداد تدهورا في أفريقيا ، وكرر المكتب القول بأن الحصول على الغذاء هو حق أساسي من حقوق الانسان ، وأبرز الحاجة الملحة الى استئصال المجاعة في أقصر وقت ممكن . ودعا الى التنفيذ الفوري للاجراءات الواردة في التوصيات الخاصة بسياسة الاغذية العالمية التي اعتمدها مختلف الاجهزة والمؤتمرات الدولية لا سيما مؤتمر الاغذية العالمي لسنة ١٩٧٤ والمؤتمر العالمي المعني بالاصلاحات الزراعية والتنمية الريفية سنة ١٩٧٩ . كما أكد المكتب بأن اعداد برنامج طويل الأجل يهدف الى استئصال المجاعة وسوء التغذية بحلول سنة ٢٠٠٠ أصبح ضرورة ملحة ، ولا حظ بقلق عدم احراز تقدم في مجال اقامة نظام عالمي للأمن الغذائي يدمج في نظام منسق دوليا للاحتياجات الغذائية التي تحتفظ بها البلدان وفي مجال الوصول الى اتفاق دولي جديد للمقح وحث المكتب بقوة البلدان المتقدمة النمو على ابداء الارادة السياسية الضرورية لتحقيق نتائج ايجابية في المفاوضات الجارية حاليا حول هذه القضايا .

٧٧ - أعرب المكتب عن قلقه ازاء عدم تحقيق هدف المعونة الغذائية الرقمي البالغ ١٠ ملايين طن الذي حددته اتفاقية المعونة الغذائية ، وأكد كذلك الحاجة الملحة الى النظر في تنقيح هذا الرقم ، مع مراعاة الاحتياجات المقدرة ب ١٧ الى ١٨ مليون طن من الحبوب والتي توفر دليلا مفيدا للاحتياجات العالمية من المعونة الغذائية لعام ١٩٨٥ وحث على فصل اتفاقية المعونة الغذائية عن اتفاق القمح الدولي ، كما حث على مواصلة استعراض الاحتياطي الدولي للطوارئ الغذائية كل عام والبالغ قدره ٥٠٠ طن من الحبوب وأعلن تأييده القوى لتحويله الى اتفاقية ملزمة قانونا . وأعرب المكتب عن قلقه بشأن الصعوبات التي تصادف في توفير الموارد للوكالات الدولية التي تعالج مشاكل الاغذية والزراعة وحث جميع الدول على تقديم تبرعات كبيرة لهذه الوكالات .

٧٨ - كرر المكتب تأكيد الدعوة الى انشاء نظام للأمن الغذائي تابع لبلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى ووفقا لما نص عليه البيان الختامي الصادر عن مؤتمر القمة السادس . وحث البلدان غير المنحازة والبلدان النامية الاخرى على اتخاذ التدابير اللازمة للاسراع بخطى الانتاج الزراعي والغذائي لبلوغ زيادة سنوية قدرها ٤ في المائة بغية تحسين الاكتفاء الذاتي الجماعي والوطني في مجال الاغذية في أقرب وقت ممكن ، وأبرز المكتب ضرورة تقديم الدعم

الفعال والمكثف لمجهودات البلدان النامية هذه من جانب المجتمع الدولي ولا سيما البلدان المتقدمة النمو .

كما حث المكتب كافة بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى على الاستثمار في اتخاذ اجراءات بشأن اقتصاداتها القومية قصد تحقيق توزيع للدخل يكون أكثر رشدا وعدالة مما يساهم في رفع مستوى الاستهلاك الغذائي للسكان .

وأكد المكتب الحاجة الى التعاون بين بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى بغية الاستفادة الكاملة من مواردها المتكاملة فيما يتعلق بالانتاج الغذائي والزراعي، وللحد من اعتمادها على البلدان المتقدمة النمو .

٧٩ - كرر الوزراء التأكيد على أنه يتعين اعتماد استراتيجيات قطاع التغذية من جانب بلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية المهمة طبقا لخططها وأولوياتها القومية وفي هذا السياق ، ندد الوزراء بالاتجاه الذي يبدو أنه آخذ في الظهور في بعض البلدان المتقدمة النمو والذي يهدف الى ربط المساعدة التي تقدمها الى البلدان النامية في قطاع الاغذية بتدخلها في صياغة استراتيجيات قطاع الاغذية في هذه البلدان النامية .

٨٠ - وأعرب المكتب عن قلقه البالغ بشأن عدم احراز أى تقدم فيما يتعلق بمسألة عقد اتفاق دولي للحبوب واعاد تأكيد الالهية الحيوية التي يكتسبها في هذا السياق بالنسبة الى البلدان النامية الابرار العاجل لهذا الاتفاق .

٨١ - ولما كان الحصول على الغذاء هو حق أساسي لكل الشعوب ، فان المكتب يؤكد رفضه الحازم لاستعمال الغذاء كسلاح سياسي من جانب بعض البلدان المتقدمة النمو ضد بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى .

سادس عشر - التصحر

٨٢ - أعرب المكتب عن قلقه العميق ازاء زحف الصحراء السريع في افريقيا وفي أجزاء أخرى من العالم النامي مما كانت له آثار ضارة على جهود التنمية لتلك البلدان وعلى الظروف الاجتماعية ، والاقتصادية لشعوبها لا سيما انتاجها الغذائي . وفي هذا المجال حث المكتب بقوة المجتمع الدولي لا سيما البلدان المتقدمة النمو على مضاعفة جهودها وعلى اتخاذ اجراءات عاجلة بغية التخفيف من حدة مشكلة التصحر .

٨٣ - أعرب المكتب عن قلقه العميق ازاء الوضع الغذائي الناجم عن تقلبات المناخ الحالية التي عانى منها عدد من المناطق في العالم لا سيما بلدان المنطقة السودانية السهلية حيث يستمر الوضع في التدهور وطالب بالحاح أن يقدم المجتمع الدولي مساعدة كبيرة وعاجلة وملحة لهذه البلدان المتضررة .

سابع عشر - الطاقة

٨٤ - سلم المكتب بالدور الاساسي الذي تلعبه الطاقة في تنمية البلدان النامية وأكد أن توفير الطاقة بمقادير كافية للبلدان النامية هو مسألة حيوية للعمل على تنميتها الاجتماعية الاقتصادية .

٨٥ - وشدد المكتب على أن الحالة الدولية للطاقة تتطلب اتخاذ تدابير على المدى القصير والمدى الطويل على حد سواء .

٨٦ - وطلب المكتب اتخاذ تدابير مناسبة في مجال التزويد بالطاقة على أساس الاولوية لبلدان عدم الانحياز المستوردة للنفط والبلدان النامية الاخرى دون اضرار بالمصالح الوطنية لكافة الدول . ورحب المكتب بقرار منظمة الاوبك القاضي بمنح الاولوية للدول النامية فيما يتعلق بالامدادات النفطية لكي تتمكن من تلبية احتياجاتها ، وأعرب المكتب عن ارتياحه للمجهودات التي بذلتها البلدان النامية المصدرة للنفط والتي استهدفت التخفيف من حدة المشاكل التي تواجه البلدان النامية المستوردة للنفط . ولا حظ الوزراء ان بعض القرارات سبق أن تم اتخاذها في برنامج عمل كاراكاس بغية تنمية موارد البلدان النامية من الطاقة المحلية بشكليها التقليدي وغير التقليدي ، وأكد على أن التنفيذ الفعلي لهذه القرارات يقتضي بذل مجهودات مضافه .

٨٧ - دعا المكتب البلدان المتقدمة النمو الى تقديم مساعدة دولية للبلدان النامية المستوردة للطاقة وذلك على أساس عاجل لمساعدتها على تنمية موارد المحلية من الطاقة التقليدية أو غير التقليدية عن طريق التدفقات المالية والتقنية الاضافية والكبيرة ، لا سيما من قبل مؤسسات مالية وانمائية متعددة الاطراف . وفي هذا السياق اعتبر المستوى الحالي للموارد التي يخصصها البنك الدولي للاقراض في مجال الطاقة غير كاف ويتعين توسيعه عن طريق رفع مستوى الاقراض الشامل دون تحويل الموارد من القطاعات الاخرى . وبالاضافة الى ذلك فان انشاء مؤسسة مناسبة مثل مؤسسة الطاقة التابعة للبنك الدولي تكون موزودة بهيكل عقلائي لصنع القرار يكتسي أهمية متزايدة وملحة . كما رئي من الحتمي ايضا اسهام مؤسسات أخرى في توسيع وزيادة الاقراض في مجال الطاقة . أكد المكتب على أنه ينبغي لبلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية اتخاذ مبادرة جماعية في هذا الصدد . ويمكن اكمال هذه التدابير عن طريق ترتيبات التعاون الاقليمية كاتفاقية سان خوزيه .

٨٨ - وبحث المكتب النتائج التي توصل اليها مؤتمر نيروبي المعني بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة وحث على الشروع الفوري في تنفيذ برنامج عمل عن طريق تعبئة موارد مالية وتقنية اضافية ضخمة من خلال جملة أمور تشمل التجديد المبكر لطرائق مثل تشكيسل مجموعات استشارية كما نص عليه برنامج عمل نيروبي وانشاء اطار مؤسسي ملائم في الأمم المتحدة لتشجيع استخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة في البلدان النامية . وفي هذا

السياق، حيث المكتب بلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية على مواصلة جهودها في اجتماع اللجنة المؤقتة المعنية بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة الذي سينعقد في روما في حزيران/يونيه ١٩٨٢ . لاحظ المكتب بأنه على المدينين القريب والمتوسط لا يمكن فسي معظم الحالات لموارد الطاقة البديلة هذه أن تحل محل المصادر التقليدية كأساس للطاقة الضرورية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

٨٩ - ورحب المكتب بالاقتراح الذي قدمه رئيس العراق أثناء مؤتمر القمة السادس بشأن إنشاء صندوق دولي لمساعدة البلدان النامية في مواجهة الآثار السلبية الناتجة عن التضخم الذي تستورده والتكيف مع أسعار النفط . وقد درست الخطوط العريضة لهذا المقترح أثناء اجتماع خبراء مجموعة الـ ٧٧ المعقود في آذار/مارس ١٩٨٢ . وحث المكتب مجموعة الـ ٧٧ على متابعة هذا المشروع الحيوي والهام حتى يتم اعتماده وعرضه للمفاوضات مع البلدان المتقدمة النمو بغض النظر عن نظامها السياسي والاقتصادي .

ثامن عشر - استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية

٩٠ - أحاط المكتب علما مع الارتياح بالتحضير لمؤتمر الامم المتحدة لتعزيز التعاون الدولي في ميدان استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية الذي سينعقد في سنة ١٩٨٣ . وحث في هذا الصدد كافة بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى على اتخاذ التدابير الضرورية للتحضير للمؤتمر والاشترك بصورة نشيطة في أعمال اللجنة التحضيرية بقصد تمكين المؤتمر من تحقيق نجاح في هذا المجال الهام للتعاون الدولي .

تاسع عشر - عقد النقل والمواصلات في افريقيا

٩١ - أعرب المكتب مرة أخرى عن تأييده القوي لإعلان الأمم المتحدة في الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة لعقد النقل والمواصلات في افريقيا ، وأعرب عن خيبة أمله لمستوى المساعدة المالية والتقنية التي عيئت حتى الآن من جانب المجتمع الدولي لتحقيق برامج العقد . لذلك يؤكد المكتب أهمية الالتزام المالي والتقني من جانب المجتمع الدولي لاسيما البلدان المتقدمة النمو لتحقيق أهداف هذا العقد الى حقيقة .

عشرون - قانون البحار

٩٢ - رحب المكتب باعتماد مؤتمر الأمم المتحدة لقانون البحار لاتفاقية شاملة بشأن قانون البحار وتنشئ هذه الاتفاقية نظاما قانونيا دوليا لاستخدام المحيطات واستكشاف واستغلال ثرواتها ، وخاصة نظام دولي يشمل انشاء سلطة دولية لقاع البحار من أجل استكشاف واستغلال الموارد المعدنية التي توجد في قاع البحار والمحيطات خارج حدود الولاية القومية ، وبهذا الصدد أعرب المكتب عن ارتياحه لاختيار جامايكا مقرا للسلطة الدولية لقاع البحار . وأعرب المكتب عن اقتناعه بأن هذه الاتفاقية تمثل انجازا هاما في طريق الكفاح الطويل الذي تسير عليه بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية من أجل اقامة نظام اقتصادي دولي جديد . وأعرب المكتب عن ارتياحه لما تخوله الاتفاقية من حق لحركات التحرر الوطني في المشاركة في المؤتمر وفي توقيع الوثيقة الأخيرة بصفة مراقب وفدسي أن تشارك في السلطة بهذه الصفة ، ولأنها تعترف بحق ناميبيا التي يمثلها مجلس الأمم المتحدة لناميبيا في أن تشارك كطرف في الاتفاقية ويناشد المكتب كافة البلدان الاعضاء في الحركة ومجموعة الـ ٧٧ بأن توقع الاتفاقية بمجرد فتح بابها للتوقيع وأن تشارك مشاركة فعالة في أعمال اللجنة التحضيرية . وعلى هذه البلدان أيضا أن تصادق على الاتفاقية في اقرب فرصة ممكنة حتى يبدأ نفاذها في المستقبل القريب . ان انضمام الأغلبية الساحقة من بلدان المجتمع الدولي الى الاتفاقية سينمى عدم استكشاف واستغلال الموارد الموجودة في المناطق الدولية لقاع البحار استغلالا غير شرعي من قبل البلدان الصناعية عن طريق ابرام أى شكل من الاتفاقيات الصغيرة بمعزل عن النظام الذي قرره الاتفاقية .

٩٣ - ان دور العلم والتكنولوجيا البحرية في استخدام ثروات البحار ضمن اطار النظام الجديد لقانون البحار يكتسب أهمية حيوية ، ويلفت المكتب في هذا السياق أنظار جميع بلدان عدم الانحياز الى القرار الذي اعتمدته مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار والمعني بتنمية الهياكل الأساسية البحرية والعلمية والتكنولوجية في البلدان النامية ويدعو تلك البلدان الى التعاون الوثيق في هذا المجال . ويوصي المكتب كذلك لتحقيق هذا الغرض بانشاء فريق تنسيق على غرار فريق التنسيق الحالي وذلك بعد اجراء المشاورات .

٩٤ - نذكر المكتب بأهمية المراكز العلمية والبحرية والتقنية على الصعيدين الاقليمي والقومي كعامل حيوي لتنمية الهياكل الأساسية . ودعا المكتب كافة المنظمات الدولية المختصة الى المساعدة في انشاء مثل هذه المراكز .

حادى وعشرون - تنمية الموارد البشرية

٩٥ - كرر المكتب تأكيد أهمية تنفيذ البرامج والقرارات المتخذة في الاجتماعات المختلفة لحركة عدم الانحياز والمتعلقة بالتعاون الأفقي بين بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى في حقل تشغيل وتنمية الموارد البشرية ، وأكد المكتب من جديد الحاجة الى تبادل المعلومات والخبرات والتعاون في مجال البحث والدراسة والمجال التقني بين بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى لتشجيع المساعدة المتبادلة والاعتماد الجماعي على النفس . وبهذا الصدد أبرز المكتب الفائدة التي يمكن أن تستمد ها البلدان النامية من خلال التعاون على الصعيد دون الاقليمي والاقليمية والاقليمية .

٩٦ - بحث المكتب على تنفيذ برنامج فترة السنوات الثلاث (١٩٨٢ - ١٩٨٤) للتعاون الاقتصادي بين بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى في ميادين التدريب المهني والصناعة وحماية العمال والذي اعتمده المؤتمر الثاني لوزراء عمل بلدان عدم الانحياز وغيرهم من البلدان النامية المنعقد في بغداد عام ١٩٨١ .

ثاني وعشرون - دور المرأة في التنمية

٩٧ - كرر المكتب تأكيد أهمية التعبئة الفعالة للمرأة وادماجها في عملية التنمية الشاملة والحاجة الى مساهمتها المجدية في التنمية القومية على جميع المستويات واحاط علما بالمساهمة القيمة للمرأة في تحقيق أهداف الاعتماد على الذات وأكد الحاجة الى تنفيذ القرارات التي اتخذتها الأمم المتحدة .

٩٨ - وبحث المكتب بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى على زيادة التعاون فيما بينهما على أساس برنامج العمل الذي اعتمد في اجتماع المنسقين المعقود في هافانا في أيار/مايو ١٩٨١ ، ودعا هذه الدول الى المشاركة في الأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي للمرأة سنة ١٩٨٥ وأن تنسق أعمالها قبل وخلال المؤتمر بغية تحقيق الأهداف المشتركة .

٩٩ - وأحاط الوزراء علما بهذا الشأن بتوصية البلدان المنسقة بأن يطلب الى المركز الدولي للمؤسسات العامة في ليوبليانا إعداد دراسة حول دور المرأة في البلدان النامية وفي مجالات التعاون وتبادل المعلومات والخبرات في هذا الميدان .

ثالث وعشرون - الاسكان

١٠٠ - رحب المكتب بالقرار الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السادسة والثلاثين ، بناء على مبادرة من سرى لانكا ، باعلان سنة ١٩٨٧ سنة دولية لايواء المشردين وأعرب الوزراء عن ثقتهم بأن السنة الدولية لايواء المشردين يمكن أن تسهم في توعية الجماهير على المستوى المحلي ، والقومي والاقليمي والمالي وأن تتولد عنها عملية تؤدي الى تحسين حالة ايواء المشردين تحسينا ملموسا .

١٠١ - وأحاط المكتب علما بالعمل القيم والمفيد الذي قام به مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية . وأعرب عن اقتناعه بأن مشاكل ايواء المشردين نظرا لتعقدها وحجمها تقتضي عملا منسقا ومتضافرا ودعا كافة البلدان الى تقديم الدعم الكامل - بما في ذلك الدعم المالي ان امكن - الى السنة الدولية لايواء المشردين .

رابع وعشرون - الحالة الاقتصادية لبعض البلدان النامية

- ١٠٢ - أعرب المكتب عن قلقه البالغ ازاء الوضع المأساوي الذي تواجهه نيكاراغوا بعد الفيضانات الخطيرة التي نجم عنها خسائر فادحة في الأرواح واضرار كبيرة بالاقتصاد .
- ١٠٣ - وذكّر المكتب بالقرار رقم ٤ للقمّة السادسة بشأن المعونة والتضامن من أجل تعمير نيكاراغوا فأكد على الحاجة الملحة لتزويد نيكاراغوا بكل ما يمكن من معونة اقتصادية وتقنية ومالية وانسانية والتعاون في اصلاح اقتصادها .
- ١٠٤ - وتأسيسا على ذلك ، دعا المكتب كافة الحكومات والأجهزة الدولية لتزويد نيكاراغوا بالمساعدة الفورية كما حث على دعم لجنة العمل لاعادة بناء نيكاراغوا التي شكلت خلال المجلد الخامس للنظام الاقتصادي لأمريكا اللاتينية .
- ١٠٥ - وأعرب المكتب أيضا عن تضامنه مع اليمين الديمقراطية التي تكبدت خسائر مادية وبشرية فادحة نتيجة للفيضانات المدمرة وناشد كافة الحكومات والمؤسسات الدولية لتقديم مساعدة عاجلة لليمين الديمقراطية وفقا لقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ذات الصلة .
- ١٠٦ - أعرب المكتب عن تضامنه مع حكومة وشعب جمهورية مدغشقر الديمقراطية على أثر الأعاصير والفيضانات التي سببت اضرارا فادحة في اقتصاد هذا البلد .
- ١٠٧ - وطلب الى الحكومات والمؤسسات الدولية والاقليمية ان تقدم كل العون الضروري لمدغشقر وان تشارك في برنامجها القومي للانعاش وفقا لما يتصل بالموضوع من قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة للأمم المتحدة .

خامس وعشرون - اقل البلدان نموا

- ١٠٨ - اكد المكتب الحاجة الى اتخاذ تدابير خاصة والى الدعم المستمر الواسع النطاق من جانب المجتمع الدولي لأقل البلدان نموا نظرا لحالتها الاجتماعية الاقتصادية المتدهورة ولحدة مشاكلها المتعلقة بالهياكل الأساسية ، وفي هذا السياق أحاط المكتب علما بالنتيجة الايجابية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا الذي عقد في باريس في أيلول /سبتمبر ١٩٨١ ، كما أكد على الحاجة الملحة للتنفيذ الكامل والمبكر لبرنامج العمل الموضوعي الجديد لأقل البلدان نموا في الثمانينات والذي اعتمدته المؤتمر ، ودعا كافة البلدان والمؤسسات المتعددة الأطراف الى اتخاذ اجراءات فورية ملموسة ووافية لتنفيذ هذا البرنامج بغية تعزيز عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية المكتفية ذاتيا لدى أقل البلدان نموا ، وحث المكتب أيضا بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى على إيلاء اهتمام خاص الى أقل البلدان نموا وذلك لتتمكن من المساهمة الفعالة في برامج التعاون الاقتصادي فيما بين الدول النامية في كافة مجالات التعاون والاستفادة من هذه البرامج .

سادس وعشرون - البلدان النامية غير الساحلية

١٠٩ - قِيم المكتب الوضع الاقتصادي للبلدان النامية غير الساحلية ولا حظ العوامل التي أثرت بصورة خطيرة على جهود التنمية لهذه البلدان ، ولا حظ المكتب كذلك أن إيجاد كل ما يمكن من الوسائل الفعالة للنقل والمواصلات ومرافق الهياكل الأساسية للبلدان النامية غير الساحلية سيخفف من عبء تكاليف النقل والتكاليف الأخرى التي تثقل كاهل هذه البلدان . ولتحقيق هذه الغاية دعا المكتب إلى التنفيذ السريع للقرارات المناسبة التي اتخذتها حركة بلدان عدم الانحياز كما صودق عليها في صالح البلدان النامية غير الساحلية .

١١٠ - في الحالات التي يضطلع فيها بأى برنامج أو تدابير في هذا الشأن فيما يتعلق بأى بلد للمبور ، يجري القيام بهذه البرامج أو التدابير بالتشاور مع بلد المبور المعني وبموافقته .

سابع وعشرون - البلدان الجزرية النامية

١١١ - أعرب المكتب عن قلقه إزاء غياب الأعمال الرامية إلى الاسهام في إيجاد حل عاجل للمشاكل المتأصلة للبلدان النامية الجزرية لاسيما بالنسبة إلى البلدان الصغرى منها . لذلك يوصى بأن يجتمع فريق الخبراء الذي شكله المؤتمر الوزاري في نيودلهي لدراسة الاجراءات التي يجب اعتمادها لصالح هذه البلدان بما في ذلك امكانية انشاء صندوق طوارئ للاغاثة على أن يتم هذا الاجتماع قبل انعقاد مؤتمر القمة السابع للحركة ليوصي باتخاذ تدابير محددة تهدف إلى التخفيف من حدة الوضع الاقتصادي الذي تعانيه هذه البلدان .

ثامن وعشرون - أشد البلدان تضررا

١١٢ - أعرب المكتب عن قلقه العميق إزاء المصاعب الاقتصادية المتزايدة لأشد البلدان تضررا والتي ما زالت تتعرض للتقلبات الاقتصادية الناجمة عن عوامل خارجية ليس لهذه البلدان سيطرة عليها وليس لديها مجال يذكر للقيام بما تتطلبه تلك الاوضاع من تكييف على نحو منظم .

١١٣ - ودعا المكتب إلى التنفيذ المبكر والفعال للقرارات والمقررات التي اتخذتها في هذا المضمار الأمم المتحدة والمحافل الدولية الأخرى . ودعا المكتب إلى اتخاذ قرارات عاجلة من جانب المجتمع الدولي ليتسنى التنفيذ العاجل لتدابير ملموسة وشاملة لمساعدة هذه البلدان في التغلب على الأضرار التي لحقت بها وعلى الأزمة الاقتصادية الراهنة .

تاسع وعشرون - التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية

١١٤ - أعاد المكتب تأكيد أهمية التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية كوسيلة لتميز استخدام الأرشد والأكفأ للموارد البشرية والمادية والمالية والتكنولوجية المتوفرة للرفاه الاقتصادي والجماعي في بلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية ، وأبرز الطبيعة المتكاملة لاقتصاديات

البلدان النامية وأكد على الحاجة الى استكشاف وتحديد واستغلال الامكانيات الهائلة للتعاون بين هذه البلدان لمصلحتها المتبادلة ، وأكد المكتب من جديد اعتقاده بأن مثل هذا التعاون سيساهم في تنمية التضامن والاعتماد الجماعي على الذات من جانب بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى لتحسين مركزها الضعيف في مواجهة الضغوط من طرف البلدان المتقدمة وتعزيز موقفها التفاوضي في حوارها مع البلدان المتقدمة وتنوع في الوقت نفسه من علاقاتها الاقتصادية . وذلك من خلال الوزراء في هذا السياق بالحاجة الملحة الى التنفيذ الكامل للمبادئ السابقة لحركة عدم الانحياز . وأكد المكتب أيضا أهمية تعزيز التعاون دون الاقليمي والاقليمي والأقاليمي بين البلدان النامية ، وأحاطوا علما مع الارتياح بانعقاد أكثر من ٤٣ اجتماعا في مختلف مجالات التعاون ضمن إطار برنامج العمل لبلدان عدم الانحياز .

١١٥ - ورحب المكتب بخطة العمل للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية وتمهد بتقديرهم مساندته السياسية الكاملة لتنفيذها وهي الخطة التي اعتمدها مجموعة السبعة والسبعين في مؤتمرها العالي المستوى الذي عقد في كاراكاس في أيار/مايو ١٩٨١ ، والتي تشكل خطوة هامة في اتجاه تطبيق مبدأ الاعتماد الجماعي على الذات وتعزيز الاستفادة من أوجه التكامل الاقتصادي القائمة فيما بين البلدان النامية . ورحب المكتب بقوة الدفع التي أعطيت فعلا لتنفيذ برنامج عمل كاراكاس عن طريق عقد عدد هام من اجتماعات متابعة النتائج للخبراء والرسميين خلال عام ١٩٨٢ . وأكد على الحاجة الى التصجيل بخطة هذه العملية من أجل ضمان التنفيذ المبكر والفعال لبرنامج عمل كاراكاس .

١١٦ - وأحاط المكتب علما بالعرض الذي قدمته جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ومالي والرأس الأخضر ورواندا وبوروندي واورغندا وبنين وبنما واكوادور ونيكاراغوا ومدغشقر وتشاد وزمبابوي وفولتستاف العليا فيما يتعلق بعقد مؤتمر قمة لبلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى حول التعاون بين الجنوب والجنوب ، وطلب من مكتب التنسيق في نيويورك أن يدرس بتعمق هذا العرض ليتمكن رؤساء الدول من ابداء الرأي فيها .

ثلاثون - برنامج العمل في ميدان التعاون الاقتصادي

١١٧ - حلل المكتب نتائج الاجتماع الرابع للبلدان المنسقة بشأن برنامج العمل من أجل التعاون الاقتصادي بين بلدان عدم الانحياز ونوه بالجهود التي أدت الى احراز تقدم كبير في تنفيذ المبادئ التوجيهية الرئيسية التي وضعت في مؤتمر القمة السادس . وأكد على نتائج الاجتماعات التي عقدت بشأن مختلف ميادين التعاون والتي مكنت من تحديد الاولويات ووضع الخطوط العريضة للمشاركة الصالحة لتعزيز التعاون بين البلدان النامية . ولوحظ كذلك ان هذه الاجتماعات قدمت مساهمة ايجابية في تنسيق وتعزيز مواقف التفاؤل لبلدان عدم الانحياز في مختلف المحافل والمنظمات الدولية .

١١٨ - أيد المكتب توصيات الاجتماع الرابع للبلدان المنسقة الواردة في التقرير الختامي للاجتماع المذكور وكذلك في التقارير التي قدمها المنسقون في مختلف ميادين التعاون ، وأكد المكتب في الوقت نفسه الحاجة الى التعجيل بتنفيذ برنامج العمل من خلال اتخاذ اجراءات ملموسة ومحددة الزمن ودعا الى ابداء مزيد من الارادة السياسية والالتزام .

١١٩ - أكد المكتب على وجه الخصوص على ما يلي :

(أ) ينبغي تحقيق الانسجام والتنسيق بين برنامج العمل للتعاون الاقتصادي لبلدان عدم الانحياز وبرنامج عمل كازاكس لمجموعة السبعة والسبعين بصورة تجعل كلا منهما يبرز الآخر ؛

(ب) ينبغي أن تنفذ جميع برامج التعاون الاقتصادي على أساس اتسامها في أبعاد محدد ، وخاصة تلك البرامج التي يمكن فيها تحقيق فوائد من التعاون المتبادل فسي وقست قصير نسبيا ؛

(ج) يجب أن تتخذ خطوات عاجلة ، في جملة أمور ، لتشغيل صندوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية واتمام للدراستات الأولية لانشاء مصرف للدول النامية نظرا لان النقص في الموارد المالية الكافية لتنفيذ مشروعات التنمية المتعددة الاطراف يعتبر أحد العوامل الرئيسية المسؤولة عن التقادم المحدود الذي تم احرازه في مجالات التعاون المختلفة .

١٢٠ - وأعرب المكتب في هذا الاطار عن اهتمامه الكبير بالاقتراح المقدم لانشاء مصرف للبلدان النامية وهو اقتراح أوجزه خبراء مجموعة السبعة والسبعين في جامايكا في آذار/مارس ١٩٨٢ لتسهيل المشاريع المشتركة ومشاريع التنمية ولتوفير الدعم لموازن المدفوعات . وأعرب المكتب عن أمله فسي أن تشرع مجموعة السبعة والسبعين في اتخاذ الخطوات الضرورية لتسهيل انشاء المصرف في وقت مبكر .

١٢١ - أحاط المكتب علما مع التقدير بالتقرير المتعلق بالندوة الدولية للمنظمات التجارية الحكومية في البلدان النامية التي نظمها ، وفقا لتوصيات قمة هافانا والمؤتمر الوزاري في نيودلهي لبلدان عدم الانحياز ، المركز الدولي للمؤسسات العامة في البلدان النامية المنعقد في ليوبليانا في الفترة من ٢٩ آذار/مارس الى ٢ نيسان/ابريل ١٩٨٢ .

حادى وثلاثون - اقتراحات رئيس جمهورية مدغشقر الديمقراطية

١٢٢ - نكر المكتب بالاقتراحات التي قدمها رئيس جمهورية مدغشقر الديمقراطية خلال مؤتمر القمة السادسة في هافانا بشأن الاستقرار النقدي وموارد التنمية ودعا الدول المنسقة في الميدانين النقدي والمالي الى اعداد توصيات في هذا المجال لمؤتمر القمة السابع لبلدان عدم الانحياز .

التذييل الأول

[الأصل : بالاسبانية]

الكلمة الافتتاحية التي ألقاها سعادة السيد ايسيدورو ماليركا ، وزير العلاقات الخارجية لجمهورية كوبا

اننا نفتتح اليوم اجتماع مكتب تنسيق حركة بلدان عدم الانحياز الذي يقوم بالاعداد لمؤتمر القمة السابع الذي سيعقد في بغداد ، العراق ، في شهر أيلول /سبتمبر القادم .

وفي افتتاح جلسات هذا الاجتماع فاننا نود أن نؤدى واجبا لا يمكن تأجيله وهو أن نبعث الى حكومة الجزائر وشعبها عن طريق الوفد الموقر الذي يمثلها في هذه القاعة بخالص عزائنا لفقد محمد صديق بن يحيى ، الذى كافح بلا هوادة من أجل استقلال الجزائر وتحررها من نير الاستعمار ، والذي كان مناضلا لا يكل في سبيل السلم والتقدم الاجتماعي ، وشخصية بارزة ذات مكانة في قلب حركة بلدان عدم الانحياز وفي الساحة الدولية .

لقد مات بن يحيى وهو يؤدى خدمة جليلة لقضية اقرار السلم بين بلدان عضوين في الحركة ، يخوضان حربا ، يتقاتل فيها الأشقاء ، ولا تعود على شعبيهما بأى نفع ، بل انها على العكس من ذلك تثقل مستقبلهما بالديون وتملؤه بالدمار والحداد والألم .

واننا على ثقة من أن الخسارة التي لا تعوّض التي يمثلها فقد بن يحيى ستتحول الى حافز جديد للتوصل الى اتفاق بين البلدين وقرار السلم بينهما نتيجة مطالبة أشد حماسا من جانب أعضاء الحركة .

واني أرجو من الوفود الموقرة أن نلتزم بالصمت دقيقة حدادا على وفاة محمد صديق بن يحيى .

حضرات الزملاء ورؤساء الوفود المجلين ،

اني اذ أفتتح هذا الاجتماع لمكتب تنسيق حركة بلدان عدم الانحياز أود أن أكرر الاعراب عن سعادتنا لوجودكم بيننا ولأن الفرصة قد سنحت لنا كي نقدم لكم كل الضيافة التي أنتم أهل لها .

واسمحوا لي أن أرحب بكم أشد الترحيب باسم حكومتنا الثورية ، وباسم وفدنا ، وباسمي وبصفة خاصة ، باسم العقيد فيدل كاسترو ، رئيس مجلس الدولة ورئيس الوزراء في جمهورية كوبا ورئيس حركة بلدان عدم الانحياز ، وأن أتمنى لكم إقامة سعيدة في بلدنا .

لقد أصبح مكتب التنسيق بلا شك أداة عمل هامة وفعالة لحركتنا . وهو قد أنشئ في عام ١٩٧٣ كنتيجة من نتائج مؤتمر قمة الجزائر واجتمع لأول مرة ، بعد ذلك بأقل من سنتين ، في عاصمتنا هافانا . ومنذ ذلك الحين قام هذا الجهاز السياسي الدائم الأول للتعاون بين بلدان ما يسمى بالعالم الثالث بعمل نشط ومنهجي مكن بلدان عدم الانحياز من تنسيق مبادراتها وأعمالها بشأن مشاكل دولية ملحة ، وأسهم في تنفيذ قرارات مؤتمرات رؤساء الدول وقد تم تضامنه وتأييده الى حركات التحرير الوطني والى البلدان التي وقعت ضحية لعداء الامبرياليين وعدوانهم .

وفي مؤتمر القمة الخامس الذي عقد في سري لانكا وسّعت عضويته وولايته ، كما قام مؤتمر القمة السادس بزيادة توسيع عضويته حتى تتناسب مع زيادة عدد أعضاء الحركة .

وقد وصل مكتب التنسيق بأساليب عمله وممارساته الى المستوى الأمثل وهو ما يتضح عند استعراض التقرير الذي يقدمه رئيسه في الأمم المتحدة ، وهو دليل على النشاط المكثف والمثمر الذي اضطلع به في السنوات الثلاث الأخيرة .

وان حضور ٩٢ وفدا من وفود البلدان الأعضاء ، ما بين مراقبين ومدعوين ، لهذا الاجتماع ، منها ٣٤ عضوا في المكتب ، و ٤٢ وفدا يرأسها وزراء خارجية أو وزراء ، رغم أن مكتب التنسيق مكون حاليا من ممثلي ٣٤ بلدا ، يدل على الأهمية الكبرى التي تعلق على هذا الاجتماع .

واننا نشعر بأننا قد نلنا شرفا عظيما لوجود هذه الشخصيات الموقرة في بلدنا ، واننا لن ندخر جهدا ، في حدود امكانياتنا المتواضعة ، لكي تلقون حضراتكم كل العناية والتسهيلات التي من شأنها أن تسمح لكم بالتمتع باقامة سعيدة في كوبا وبانجاز عمل ناجح في نفس الوقت .

وان شعبنا لا تخفى عليه أهمية قد ومكم في كثير من الحالات من أماكن نائية ، وهو يرحب بكم ترحيبا حارا في هذه الأرض المغمورة بالنور والأمل ، التي تحمينا ثورتنا التحولية التي لا رجعة فيها .

حضرات السادة الوزراء ،

حضرات السادة المندوبين ،

ان مكتب التنسيق يجتمع في هافانا في وقت تشتد فيه التوترات والأخطار التي تكتنف العلاقات الدولية .

فمنذ مؤتمر القمة السادس حتى الآن تعرضت عملية الانفراج لتدهور متزايد ، وبلغ سباق التسلح مستويات تشير الجزع ، وعلى وجه الخصوص تتطلب الأسلحة النووية والموارد المادية والمالية والبشرية المستخدمة في الأغراض العسكرية بذل جهود أكبر .

ويتعين العمل على عودة الانفراج في العلاقات الدولية ، والرجوع عن الطريق الخطر الذي يمكن أن يؤدي الى هلاك البشرية ، وإيجاد جو من السلم يسود كل المناطق ويفيد جميع الشعوب .

ان فكرة النضال من أجل السلم واقامة نظام اقتصادي عادل في طريقها لأن تصبح أكثر القضية الأساسية لحركة بلدان عدم الانحياز ، ويبدو أن هذه الفكرة تكتسب الآن أكثر من أي وقت مضى أهمية واضحة .

وان ما يشير الجزع بشدة هو عدم الاكتراث الذي تتصرف به دول معينة بشأن مفاوضات نزع السلاح ؛ وكذلك المحاولات الرامية الى فرض سياسات من مراكز قوة أو باستعمال القوة ، واستخدام التهديدات والضغط والابتزاز بصورة منهجية ، واستعمال لغة تتسم بالفطرسية والعدوان ، لا يليق أن تستخدم في العلاقات التي ينبغي أن تسود بين الدول ذات السيادة .

وبالاضافة الى ذلك فان هناك محاولات لحياء الأتحاف العسكرية القديمة ، وتعزيز الأتحاف القائمة ، وإنشاء أتحاف جديدة ترمي الى زيادة تفاقم جو عدم الأمن السائد ، وأعمالا ترمي الى اثاره عدم الاستقرار ، وأشكالا مختلفة للقسر والتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى .

وان الأنظمة الأكثر رجعية وعدوانا تجد تشجيعا لها في الجوامع التي تولده هذه السياسة التي تتسم بعدم الشعور بالمسؤولية . فتقوم اسرائيل بضم الأراضي العربية المحتلة ، وتزيد بريطوريا من غاراتها المسلحة على بلدان خط المواجهة ، بينما تواصل احتلالها غير المشروع لناميبيا ولجزء من أراضي جمهورية أنغولا الشعبية ؛ وتلجأ دول أخرى الى استعمال القوة للاحتفاظ بأقاليمها المستعمرة .

ان اجتماعنا ينعقد في منطقة بحر الكاريبي ، الذي هو جزء منكوب من قارتنا الأمريكية ، التي قال خوسيه مارتى في زمانه انه يمتد من ريو برافال الى باتاغونيا ، وفي أقصى الجنوب من قارتنا الأمريكية ، يرسل الاستعمار البريطاني قوة قتالية ضخمة الى جنوب المحيط الأطلسي ، في محاولة همجية لادامة الاستعمار في هذا الجزء من العالم بأى ثمن ، متصورا انه سيكون من السهل عليه أن يفرض استسلاما سريعا . بيد أن الشعب الأرجنتيني قد قدم فيضا من الأدلة على ما يمثله الدفاع عن أرض الوطن .

ان صراع جزر المالديف ، الذي هو جرح ينزف بشأن حق الأرجنتين في السيادة على جزء من أرضها يهدد بتزايد الخسائر في الأرواح البشرية بشكل خطير مع ازدياد وحشية المعارك التي تنقل وكالات الأنباء الدولية أخبارها .

ويتفطرس استعماري نموذجي ، ترفض الامبراطورية البريطانية ، بالتواطؤ مع الولايات المتحدة ، وقف إطلاق النار واستئناف المفاوضات .

ويظل تحالف الولايات المتحدة المفروض مع أمريكا اللاتينية ضد أي عدوان من خارج الأمريكتين ، ونظرية مونرو ، ومعاهدة المساعدة المتبادلة بين البلدان الأمريكية ومنظمة الدول الأمريكية جثة هامدة لا تنتظر سوى تأبين لكي تدفن الى الأبد .

انه لم يحدث أبدا أن تكشف نفاق سياسة بهذا الوضوح . لقد تحولت الولايات المتحدة من مفاوض يبد وأنه محايد ، كما لو كان بفعل السحر ، الى حليف رئيسي لأحد الطرفين .

لقد أبدت كوبا تأييدها الذي لا يتزعزع للأرجنتين ، وأعربت عن استعدادها لكي تقدم لها ، بالاشتراك مع الشعوب الأخرى في أمريكا اللاتينية ، المساعدة اللازمة في هذه اللحظة الحاسمة .

وقد كررت حركة بلدان عدم الانحياز ، في مناسبات عديدة ، الاعراب عن تأييدها لسيادة الأرجنتين على جزر الماليفيناس . وكررت ، خلال الأيام الأولى لهذه الأزمة ، الاعراب عن موقفها وعن رغبتها في أن يتم التوصل الى حل عن طريق التفاوض . بيد أن العدوان الانكليزي الأمريكي على الأرجنتين مستمر للأسف .

وانه ينبغي لنا أن نزيد من تضامننا مع الأرجنتين ، وأن نطالب بايجاد تسوية سلمية ودائمة للنزاع مع الاعتراف بسيادة الأرجنتين واحترام حقوق سكان الجزر .

بيد أن جزر الماليفيناس ليست هي الحالة الوحيدة للاستعمار الذي ولّى عهده في أمريكا اللاتينية . فان شعب بورتوريكو والشقيق محروم من ممارسة حقه في تقرير المصير والاستقلال . ولم تستطع عقود من السيادة الاستعمارية أن تقضي على الكيان الوطني والثقافي لهذا الشعب من شعوب أمريكا اللاتينية . وان تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) فيما يتعلق ببورتوريكو من شأنه أن يضع حدا لوضع غير منصف ، وأن يزيل عنصرا من عناصر النزاع في العلاقات الموجودة في نصف الكرة الأرضية الغربي .

وثمة عنصر آخر للاضطراب الشديد في المنطقة هو الموقف المتوتر السائد في أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي ، الذي ازداد سوءا بصورة مستمرة خلال الأشهر الأخيرة ، على الرغم من الجهود التي بذلتها حكومات معينة في المنطقة من أجل التوصل الى حلول سياسية للمنازعات القائمة في المنطقة ، عن طريق التفاوض .

وقد نشأت هذه المنازعات أساسا نتيجة موقف حكومة الولايات المتحدة المتمثل في رفض قبول الحق السيادي لشعوب أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي في تقرير مصيرها وفي أن تترك وراءها عقودا من حكومات الديكتاتوريين والقلّة ، التي كانت تثرى نتيجة القيام بدورها كعميلة للإمبريالية .

ان التهديدات التي توجّه بشكل متواصل لنيكاراغوا وغرينادا ، وتشديد الحصار الاقتصادي المفروض على كوبا ، والمناورات العسكرية المستمرة ، واستعمال العبارات العدوانية والعدائية ضد هذه البلدان يشكّل عناصر نشطة تقوّض الاستقرار والأمن والسلم في هذه المنطقة .

وقد قدمت حكومة نيكاراغوا الى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بهدوء وبطريقة تنم عن الشعور بالمسؤولية مقترحات محددة يمكن أن تؤدي الى عودة العلاقات في المنطقة الى طبيعتها ؛ كما اقترح السيد خوسيه لوبيس بورتيليو ، رئيس المكسيك ، خطة للتوصل عن طريق التفاوض الى حل سياسي للخلافات القائمة مع الولايات المتحدة في أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي .

بيد أن هذه المقترحات لم تلق حتى الآن قبولا حسنا في واشنطن .

ويعيش شعب نيكاراغوا في هذه اللحظات في حالة مأساوية حقا نتيجة للسيول الفزيرة التي غمرت مناطق شاسعة من أرضه ، وسببت خسائر مادية ضخمة وخسائر لا تحصى في الأرواح البشرية .

واننا نود أن ننتهز هذه الفرصة لكي نبعث الى حكومة نيكاراغوا وشعبها ، عن طريق وفدها الموجود هنا ، بأعمق مشاعر التضامن ، وأن نرجو من جميع البلدان الأعضاء في حركتنا تقدّم دعم مادي حاسم الى نيكاراغوا نظرا للحالة المأساوية التي تعيشها الآن .

وفي هذه اللحظات ، يتعين التوصل في هذه المنطقة ، في المقام الأول ، الى حل للنزاع القائم في السلفادور . اذ يبدو أن الانتخابات التي أجريت ، بدلا من أن تشكل خطوة نحو السلم ، قد زادت من تعقيد الموقف بأن سهلت على قوى اليمين المتطرف الوصول الى الحكم .

ويتعين تطبيق مبدأي عدم التدخل واحترام حق الشعوب في تقرير مصيرها بحرية .

ولا يمكن اقرار سلم في السلفادور بخلاف سلم المقابر ، الا اذا وضع حد لأعمال العنف التي ترتكب ضد الشعب ، واعترف بحق جميع القوى السياسية الممثلة ، ولا سيما الجبهة العسكرية لتحرير الوطني - الجبهة الديمقراطية الثورية (FMLN-FDR) في المشاركة في صنع القرارات المتعلقة بمستقبل تلك الدولة .

والحالة في مناطق أخرى من العالم ليست أقل خطورة أو حرجا .

فقد أدى تفاقم الموقف في الشرق الأوسط الى عقد الاجتماع الأخير الطارئ لهذا المكتب في الكويت ، بناءً على الدعوة الكريمة لحكومة هذا البلد . وان قرارات ذلك الاجتماع وخطة العمل التي اعتمدها هناك تشكلان أساسا متينا للعمل المقبل .

واسمحوا لي أن أؤكد هنا رفض الحركة لأي اتفاق سلم يجري التفاوض بشأنه دون مشاركة الشعب الفلسطيني والبلدان العربية المعنية ، ولا دخول قوات أجنبية في سيناء ، ولأي اعتراف بالأعمال غير المشروعة التي تقوم بها اسرائيل من ضم للقدس ومرتفعات الجولان .

والآن ينبغي لنا أكثر من أي وقت مضى أن نؤكد تأييدها لقضية فلسطين وحق ذلك الشعب في وطنه الخاص على الأرض التي اغتصبت منه ، وفي المشاركة في أية مفاوضات تجري بشأن مستقبله وبشأن النزاع في الشرق الأوسط عن طريق منظمة التحرير الفلسطينية ، التي هي مثله الشرعي الوحيد .

ان الهجوم الذي شنته إسرائيل ، بأوامر من تل أبيب ، على المفاعلات النووية التي أنشأتها العراق لاستخدامها في الأغراض السلمية ، وعدوانها المتواصل على لبنان ، يدلان على انه ينبغي لنا أن ننتظر وقوع عمليات اسرائيلية مسلحة جديدة أكبر ضد جيرانها . وان الاتفاق الاستراتيجي المبرم مع واشنطن والتسهيلات المتمثلة في استخدام القوات الأمريكية والممنوحة لبعض الدول في المنطقة يشكلان جزءا من هذه السياسة ذاتها .

حضرات الأصدقاء المحترمين ،

انه مما يؤسف له انه بعد أكثر من عشرين شهرا شهدت خسائر ضخمة من كلا الشعبين ، وتزايد خطر توسع الحرب بين العراق وايران وتمتدّها ، لا تزال الحرب مستمرة . وأمسّت هذه الحرب ذريعة للوجود المتزايد للحدود للقوات الأمريكية السريعة الانتشار في الخليج ، ولزيادة قواتها العسكرية والنووية في المحيط الهندي ، مع ما يكتنف هذا من أخطار على الأمن والسلم في هاتين المنطقتين .

وان اسرائيل ، مع حلفائها الامبرياليين ، هي المستفيد الكبير غير المتخفي الآخر من هذه الحرب التي تقوض دعائمين هامتين من دعائم النضال ضد الصهيونية ، مما يضر بوحدة الشعب العربي والتأييد الراسخ الذي يحتاجه بشدة الشعب الفلسطيني البطل الذي يعاني .

ان ما يشكله احتمال توسع هذه الحرب من خطر على الدول الأخرى يتزايد بوضوح ويزداد معه أيضا أخطار التدخل الامبريالي في النزاع ، مما قد يشكل أيضا ذريعة لاحتلال الأراضي العربية ، ومن الواضح ان هذا يمثل خطرا على استقلال دول عديدة وتفاقما خطيرا للموقف في المنطقة يمكن أن يخلق بعدا جديدا للنزاع .

واننا لا نستطيع أن نتفائل عن تلك الأخطار أو أن نتجاهل حقيقة ان استمرار هذه الحرب يضر بأنشطة حركتنا وانه سوف يضرها أكثر في المستقبل .

ولذا فاننا نرى انه يتمين علينا أن نناشد حكومتي العراق وايران مرة ثانية بشدة أن يتوصلا الى انتهاء النزاع بأسرع ما يمكن .

وقد ثابرت حركة بلدان عدم الانحياز منذ بداية العمليات الحربية بين العراق وايران على العمل على ايجاد حل عن طريق المفاوضات دون المساس بالحقوق المدّعاة أو المبادئ المتمسك بها .

فبعد ساعات قلائل من بداية الحرب ، بحث الرئيس فيدل كاسترو ، بوصفه رئيسا للحركة ، رسالتين الى حكومتي البلدين يحثهما فيهما على وقف العمليات الحربية التي بالاضافة الى ما تلحقه من أضرار جسيمة بشعبي العراق وايران ، تشكل خطرا على السلم والأمن الدوليين وعلى شعوب العالم الثالث وحركة بلدان عدم الانحياز .

ومنذ شهر أيلول / سبتمبر ١٩٨٠ ، أوضحنا للحكومتين في مناسبات عديدة ومتكررة ، انه لا يمكن تحقيق حل دائم وسلم دائم الا عن طريق مفاوضات تنهي الحرب في ظل ظروف منصفة ومشرفة .

فالسلم الناجم عن الانتصار العسكري لا يدوم الا للفترة التي يحتاجها الطرف المنهزم لاعادة تشكيل قواته واستئناف القتال .

وقامت لجنة الحركة المؤلفة من زامبيا وكوبا والهند ومنظمة التحرير الفلسطينية ، مرة بعد الأخرى ، بزيارة المنطقة التي تدور فيها الحرب ، وأجرت محادثات مع الطرفين المتحاربين وبذلت جهدا كبيرا للتوصل الى حل سلمي مشرف وعادل للنزاع .

وعن طريق اجتماعات مكتب التنسيق المعقودة في نيويورك ، أبقينا بلدان الحركة بصورة منتظمة ، على علم بنتائج مساعيها ، وكنا دائما نقول ونؤكد اليوم مجددا أننا لن نبخل بأية تضحيات أو ندخر جهدا لكي نفعل كل ما في وسعنا ، في أية لحظة يطلب منا ذلك ، للاسهام في إنهاء هذه المحنة التي يعيشها شعبي العراق وايران .

وفي ناميبيا ، تتجاهل الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى الأعضاء في فريق الاتصال أحكام القرار ٤٣٥ الذي اعتمدته مجلس الأمن ؛ وبدلا من أن تضغط على جنوب افريقيا بالوسائل التي تملكها حتى تقبل حلا يتم التوصل اليه عن طريق التفاوض ، محترمة بذلك قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة ، تسير موقف بريتوريا ، التي تسعى الى أن تسلب الشعب الناميبي انتصاره واستقلاله الحقيقي .

ونظرا للانسداد الواضح للسبل البديلة الأخرى ، فان من حق المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، التي هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الناميبي مواصلة تصعيد النضال المسلح الى أن تنال ناميبيا الاستقلال ، مع الاحترام الكامل لوحدة أراضيها ، بما فيها خليج والفيس ، ودون وجود أية قوات لجنوب افريقيا على أرضها .

وان حركة بلدان عدم الانحياز ، بعد الاجتماع الطارئ الذى عقده مكتب التنسيق في الجزائر ، في شهر نيسان /ابريل ١٩٨١ ، تعتمد على تشخيص سليم للموقف وخطة عمل ممتازة .

ولقد جلب الموقف الحازم والباسل الذى اتخذته بلدان خط المواجهة وهي : أنغولا وزامبيا وزمبابوى وتنزانيا وبوتسوانا وموزامبيق ، عليها اعتداءات من جانب جنوب افريقيا وادعاءات من جانب الولايات المتحدة .

ولذا فانه من المهم للغاية أن نكرر الاعراب عن تضامننا الكامل مع بلدان خط المواجهة ، ولا سيما أنغولا وموزامبيق اللتان تتحملان وطأة الهجوم الرئيسي الذى تشنه جنوب افريقيا .

وان نظام الفصل العنصرى يقوم بتنظيم وتدريب وتسليح عصابات مناهضة للثورة ويطلقها ضد شعب موزامبيق . وتقوم هذه العصابات بغزو أراضيه لارتكاب أعمال تخريب وجرائم ، في محاولة عقيمة لعرقلة الجهد المتسق الذى يبذله شعب موزامبيق الباسل البطل من أجل التعمير والتنمية . واننا على ثقة من أنه كما هزم شعب موزامبيق قاهريه المستعمرين ، فانه سيهزم عملاء بريتوريا .

وان النظام العنصرى في بريتوريا يصرف ان هذا أمر محتوم تاريخيا . وان الثورة المتزايدة للجماهير السوداء في جنوب افريقيا ، بزعامة المؤتمر الوطني الافريقي ، تدل على ان الأغلبية المستغلة تتقدم بعزم نحو انهاء حكم الأقلية البيضاء المستغلة . فلنعمد قرارات تأييد المؤتمر الوطني الافريقي التي اتخذها رؤساء دول خط المواجهة في اجتماعهم الذى عقد في مابوتو في شهر آذار /مارس من هذا العام .

وان النضال البطولي العنيد الباسل الذى شنه الشعب الصحراوى من أجل حريته قد لقي تأييدا وتقديرا متزايدين .

وقد أثبت الشعب الصحراوى بشكل يمدّ مضرب الأمثال القوة الهائلة التي تمثلها الحقوق العادلة عند ما يرفعها شعب شجاع .

وان التدخل المتزايد في المنطقة من جانب الامبرياليين الأمريكيين الذين يزودون القوات المحتلة بالمعدات والأسلحة المتطورة ، لا يؤدي الا الى تفاقم الموقف الراهن . وان كوبا ، التي تعترف بالجمهورية الصحراوية العربية الديمقراطية تعتبر كل انتصار سياسي ودبلوماسي وعسكري يحرزه ذلك الشعب الشقيق انتصارا لها .

وقد تعرض شعب ليبيا الشقيق لاعتداءات عسكرية من جانب الامبريالية الأمريكية ، التي انتهكت مياهاه الاقليمية ومجاله الجوى الوطني ، وهو يعيش في ظل التوتر الناجم عن الخطر الذى يهدد سيادته الكاملة وسلامته الاقليمية واستقلاله . وينبغي لنا أن نعرب عن تضامننا الحازم مع شعب ليبيا وحكومتها في الدفاع عن المنجزات التي حققها وسياسة عدم الانحياز التي يتبعها بشكل متواصل .

وان الموقف في جنوب غربي آسيا يثير القلق ، ويمرّض السلم والاستقرار في المنطقة للخطر ، ويحتمل أن يؤثر على السلم والأمن الدوليين . وترى كوبا أن وقف الاعتداءات وأشكال التدخل في الشؤون الداخلية لجمهورية افغانستان الديمقراطية يشكلان شرطا لا غنى عنه للتوصل الى حل عادل لهذا الموقف .

واننا نحبي الجهود التي تبذلها البلدان المعنية ، بمشاركة الأمين العام للأمم المتحدة وممثله ، ونحث جميع الدول على اعتماد تدابير تؤدي الى ايجاد الظروف الكفيلة بأن يسود السلم والوفاق والاستقرار في المنطقة ، وتقوم على أساس ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ حركة بلدان عدم الانحياز .

وحالة التوتر والنزاع السائدة في منطقة جنوب شرقي آسيا تثير القلق أيضا . فشعب فييت نام البطل لا يزال يتعرض لاعتداءات وأعمال عدائية وتهديدات ترمي الى عرقلة واعاقة تنمية بلده وفقصا لمصالحه المشروعة . ولا يزال شعبا لاو وكبوتشيا يتعرضان أيضا لاعتداءات وتهديدات . ويتعيبن مواصلة الجهود الرامية الى اقامة حوار بين دول المنطقة ، يؤدي الى التوصل الى حل للخلافات ، ويجرى في جو من التفاهم والاحترام المتبادل ، وكذلك بروح تنشد السلم والأمن والاستقرار والتعاون .

كما يناضل الشعب الكوري في آسيا النائية من أجل توحيد وطنه بطريقة سلمية دون تدخل أجنبي ومن أجل خروج جميع القوات الأمريكية من شبه الجزيرة الكورية ، وهذا هدف سليم ينبغي لنا أن نؤيده تأييدا حازما .

واننا نؤيد بالمثل رغبة الشعب القبرصي في الدفاع عن وحدة اراضيهِ واستقلالهِ وسياسة عدم الانحياز التي ينتهجها بلده ، ونأمل في التوصل بأسرع ما يمكن الى حل لذلك النزاع .

وكما يبدو فان الأزمات والتوترات والمنازعات الموجودة في العالم عديدة ، وهذا يعطى أهمية متزايدة للدور الذي يمكن أن تقوم به والذي تقوم به بالفعل حركتنا بوصفها قوة كبيرة وعاملا مستقلا في العلاقات الدولية . وهذا يفسر الأعمال العديدة التي تقوم بها الامبريالية لبث الانقسام بيننا ، وعرقلة اجتماعاتنا ، وتحاشي اداناتنا وقرارات المجلس التقدمي المناهض للاستعمار .

ولم تكن صدفة أن قرر الدبلوماسيون الأمريكيون أن يرسلوا الى بعثات ووزارات خارجية البلدان الأعضاء في الحركة رسائل وقحة تمثل شكلا مخزيا من أشكال الضغط ، مدعين أنهم يحددون نوع وطابع القرارات التي ينبغي أن تعتمد بها اجتماعاتنا .

ومن أمثلة ذلك تعديل موبينيهان ، الذي أقره الكونغرس الأمريكي ، والذي يقضي بحرمان بلدان عدم الانحياز التي لا تعارض الانتقادات الموجهة الى الولايات المتحدة والواردة في الوثائق الصادرة عن الحركة من المصونة الاقتصادية . ويتبجح يصعب تصديقه تتحول في تلك الرسائل الى مدافعة عن " المبادئ الأصلية " لعدم الانحياز ، وكثمن لعملها هذا ، تحدد موقفا غير منحاز يمكنها أن تتعايش معه .

وتظهر الحقيقة بكل وضوح في تصريحات المتحدثين ذوي النفوذ في تلك الدول وفي المؤتمرات الصحفية التي يعقدونها . فان ما يضايقهم هو نفس وجود هذه الحركة المستقلة ومواقفها المتمثلة في التضامن الذي لا يتزعزع مع الشعب الفلسطيني وناسيبيا والشعب الصحراوي وبورتوريكو ، ونضالها من أجل تحقيق السلم ونزع السلاح واقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ؛ ودفاعها عن منظمة الوحدة الافريقية والامم المتحدة والمحافل الأخرى التي تسير على المبادئ الديمقراطية وتنشد ، باختصار ، عالما بلا امبريالية أو عنصرية أو استعمار بجميع أشكاله أو هيمنة أو أحلاف عسكرية عدوانية .

ومن أجل اخفاء حقيقة أعمالها ، تتظاهر الامبريالية بأنها تدخل في إطار خصوصيتها مع البلدان الاشتراكية كل وأى عمل من أعمالها الموجهة ضد شعوبنا . وهكذا فإنها تطبق مخطط " الشرق - الغرب " على تحالفها مع اسرائيل وجنوب افريقيا ، وتأييدها لبريطانيا ضد المطالبين بالارحنتينية العادلة ، وتدخلها في امريكا الوسطى ، وزيادة قواتها السريعة الانتشار ، والحصول على قواعد في شمال افريقيا وشبه الجزيرة العربية . وان هذه الدعاية لا تهدف الا الى احباط عملنا .

وان الاجتماع الوزاري لمكتب التنسيق فرصة ملائمة ، قبيل مؤتمر القمة السابع ، لكي نؤكد أنه ليس للشعوب والتالي حركة بلدان عدم الانحياز في هذه اللحظة شاغل أكبر من الخطر الذي يهدد السلم في العالم .

وان الاهتمام بضمان السلم موجود منذ نشأة الحركة ذاتها وهو شرط لازم في عالم لا يزال يسوده الى حد كبير الظلم والعداوات والاستغلال والقمع ، بل ويدعي فيه الامبرياليون بتبجحهم الاستعماري السيادة بلا حياء .

وان جزءا كبيرا من البشرية ، وخاصة من العالم الثالث ، ينقصه الكثير جدا من الغذاء والمدارس والمستشفيات والخدمات الطبية ؛ أناس فقراء يتعذبون ويموتون دون أن يمتلكوا حتى حفنة من التراب يغطون أنفسهم بها منبذون وعاطلون وشحاذون ، ضحايا أبرياء لأنظمة اجتماعية للاستغلال الاستعماري بجميع أشكاله ، الارث المباشر الذي يخلفه الاستعمار والرأسمالية والامبريالية .

ان الولايات المتحدة تنفق سنويا بالفعل أكثر من ٢٢٥ ألف مليون دولار في شكل مصروفات عسكرية ، مما يمثل ٤٥١٤ في المائة من مجموع المصروفات العسكرية لجميع بلدان العالم .

ان أكثر من ٨٣ ألف شخص يموتون من الجوع يوميا بينما تكسب ثلاث فقط من الشركات عبيد الوطنية يوميا من بلداننا حوالي ٢٨ مليوناً من الدولارات كأرباح صافية ، وتتزايد نسبة مديونية بلدان العالم الثالث تجاه المصارف الغربية بمعدل سريع لدرجة أن مجموعها قد وصل فعلا في عام ١٩٨١ الى رقم كبير يبلغ ٥٢٤ .٠٠٠ مليون دولار .

وعلى الرغم من أنه أمر مأساوي فانه يتمين علينا أن نذكر أنه يموت يوميا حوالي ٤٦ ألف طفل في العالم الثالث في المتوسط ، بمعدل ٣٠ طفلا في الدقيقة ، بسبب الجوع وسوء التغذية والحرمان من الرعاية الطبية .

من يقنع آباء هؤلاء الأطفال بأن النظام الذي يستغلهم ليس هو السبب في مصائبهم ؟ من يقنعهم بأن تغيير مصيرهم كان يرتبط بالتغيير الجذري للهيكل الاجتماعية الاقتصادية التي حكمت عليهم بحياة من الجوع والبطس والاستغلال ؟

ان الشركات عبر الوطنية تتاجر كل يوم فيما يتراوح بين ٨٥ و ٩٠ في المائة من السكر والسكر والشاي والبن والطباق والقمح والقطن والمنتجات الحراجية ، وفيما يتراوح بين ٩٠ و ٩٥ في المائة من الحديد والبروكسيت المستخرج من البلدان الأقل نمواً .
وفي مقابل ذلك يختلف الأثر المساوي المتمثل في ٥٠٠ مليون شخص يعانون من سوء التغذية .

وفي نفس الوقت ينفق العالم يومياً ما لا يقل عن ٣٠٠ مليون دولار كمصروفات عسكرية .
ويكفي نصف هذه الموارد التي توجه في اليوم الواحد الى المصروفات العسكرية لتمويل برنامج غذائي شامل لمكافحة الملاريا ، وهي مرض موجود في ٦٦ بلداً يعيش فيها ربع البشرية ويؤدي في افريقيا وحدها بحياة أكثر من مليون طفل سنوياً .
وهذا الموقف المتمثل في الفقر المتزايد والوحشي لقطاعات كبيرة من البشرية ينعكس على خلفية تفاقم التوترات وأزمة الاقتصاد العالمي .

والتاريخ يزخر بوقائع تبين ان الامبريالية لم تتردد في فترات الأزمات ، في اللجوء الى استعمال القوة كوسيلة ، وان كانت ذات أثر وقتي ومسكن ، للتغلب على الصعوبات التي يواجهها أو التخفيف منها .

ولا شيء يضمن لنا أن هذا التسلح المموم لن يؤدي مرة أخرى الى حرب شاملة .
ان سباق التسلح لا يعرض السلم العالمي لخطر جسيم ، ويزيد الخطر المتمثل في أن تؤدي الحرب الى فناء البشرية فحسب ، بل يوجد أيضاً ظروف عدم استقرار وشرح يستحيل فيها كبح جماح المشاكل المساوية الثقيلة الناجمة عن التخلف ، أو احراز أي تقدم فيما يتعلق بالحقوق والمطالب التي يأمل العمال في البلدان الصناعية في الحصول عليها .

ومنذ نشأة حركة بلدان عدم الانحياز وهي تطالب في جميع المحافل باتخاذ تدابير لمؤسسة حقيقية لنزع السلاح ، وتناضل من أجل ذلك . وهناك على مدارات من الحركة عقدت دورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح ، في عام ١٩٧٨ . وقد تحطمت الآمال المعلقة على نتائج تلك الدورة بسرعة مع نهاية الانفراج وتزايد التوترات الدولية وسباق التسلح والتهديدات الامبريالية والعودة الى استعمال اللغة والأساليب التي كانت سائدة خلال الفترة المبريرة لما يسمى بالحرب الباردة .

انه ينبغي لبلدان عدم الانحياز أن تطالب بكل شدة بالحيولة ، قبل أن يفوت الأوان ، دون حدوث انفجار ستكون له آثار لا حد لها على الجميع .

ومناسبة دوة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح ، التي ستعقد بعد بضعة أيام ، يتمين علينا أن نضاعف جهودنا من أجل احراز نتائج عملية ولموسة تؤدي الى نزع سلاح عام وكامل .

والجميع يعرفون الموقف المتفطرس والعنيد وكذلك روح المراقبة اللذين أبدتهما الولايات المتحدة التي تصر على عدم التفاوض الا بشرط ضمان تفوقها العسكري ، ومن مركز قوة . ولا يمكن أن يرغمها على الجلوس الى مائدة المفاوضات ووقف سباق التسلح وعكس اتجاهه ، والتوصل الى اتفاقات لتخليص البشرية من الخطر الذي تشكله مخزونات الأسلحة النووية ، والأسلحة الكيميائية والبيولوجية وجميع وسائل التدمير الشامل ، الا الضغط الدولي والضجة العالمية وتعبئة الشعوب .

انه ينبغي لحركة بلدان عدم الانحياز أن تشترك في هذه الدورة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح بموقف حازم ومتين لا حراز نتائج ايجابية في نضالها المتواصل من أجل نزع السلاح .

وينبغي لبلدان عدم الانحياز أن تعمل على إنهاء سباق التسلح ، وحظر جميع التجارب على الأسلحة النووية ، وتدمير المخزونات من هذه الأسلحة ، وحظر وتدمير الأسلحة الكيميائية والبيولوجية ، بوصفها تدابير في سبيل نزع السلاح .

وينبغي أن يوجه ما يتم تحريره من الموارد المكرسة لانتاج الأسلحة ، في المقام الأول ، إلى التنمية . وينبغي أن تستثمر المبالغ الضخمة التي تتركس حالياً لسباق التسلح في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعوب للإسهام بهذه الطريقة في إقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، كما شرحه الزعيم فيدل كاسترو ، رئيس حركتنا ، بمناسبة حضوره الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة .

حضر الزملاء ورؤساء الوفود الموقرين ،

منذ انعقاد مؤتمر القمة السادس لرؤساء الدول والحكومات ، قامت حركتنا بجهد نشط مستمر في سياقه بصيغة خامسة المؤتمر الوزاري الذي عقد في نيودلهي والاجتماعان الطارئان اللذان عقدتهما مكتب التنسيق مؤخراً على المستوى الوزاري بشأن ناميبيا في الجزائر ، وبشأن فلسطين في الكويت .

وخلال السنوات الثلاث الأخيرة ، عقدت اجتماعات لوزراء ورؤساء وفود بلدان عدم الانحياز المشتركين في دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة بهدف تنسيق مواقفنا وتوحيد الأولويات مع الممثلين الدائمين لبلداننا .

واستطاعت حركة بلدان عدم الانحياز بفضل عملها المشترك أن تمارس نفوذها في مناقشات اللجان وفي الجلسات العامة للجمعية العامة للأمم المتحدة ، وكذلك في دورات الجمعية العامة الطارئة الخامسة المعنية بناميبيا ، وفلسطين ، وضم اسرائيل غير المشروع لمرتفعات الجولان ، وهذا فانها قد أكدت فعالية وأهمية حركة بلدان عدم الانحياز في العلاقات الدولية .

وقد قامت الحركة أيضاً بعدة مبادرات هامة فبذلت مساعيها الحميدة للتوصل إلى حل عادل وسلمي ومشرك للنزاع بين إيران والعراق ، وفقاً للجهود التي يبذلها رئيس الحركة ، وتوسطت فسي خلافات أخرى بين بلدان عدم الانحياز كما حدث في حالة النزاع بين ليبيا ومالطة . كما قامت وفود تحمل رسائل من رئيس الحركة بزيارة أفغانستان وباكستان وإيران خلال عام ١٩٨٠ ، وبسبب الحالة في جنوب شرقي آسيا وكوناكري وبيساو في عام ١٩٨١ لتيسير إقامة حوار بين هاتين الحكومتين .

وطوال هذه الفترة ، اجتمع مكتب التنسيق أيضاً عدة مرات في نيويورك لوضع الأساس الذي سيسير عليه العمل بشأن القضايا الملحة ذات الأهمية القصوى لبلدان عدم الانحياز .

وبالإضافة إلى ذلك ، فإن الحركة قد وضعت برنامجا للتعاون الاقتصادي وسع نطاق التعاون وتبادل الآراء بين بلداننا ، بما في ذلك بدء التعاون في الميادين الهامة الثلاثة لخطة العمل . وقد عقد المنسقون والوزراء والخبراء اجتماعات عديدة بشأن اثنين عشر ميدانا من ميادين التعاون ، ومكنت الاجتماعات التي عقدت بشأن الاعلام ووسائل الاتصال الجماهير من تحديد ميادين وأولويات لتمييز ودعم مواقفنا في الهيئات الدولية المختلفة .

وقد زودتنا هذه الجهود بمجموعة كبيرة من المبادرات التي يمكن أن تفيد الجميع ، وعرفتنا الصعوبات الرئيسية التي ينبغي التغلب عليها .

حضرات الوزراء والمندوبين والضيوف الموقرين ،

إنها لمناسبة سعيدة أن يجتمع في كوبا ، أول أرض حرة في الأمريكتين ، ممثلو أكثر من ٩٠ بلدا للأعراب عن تضامننا القتالي مع أولئك الذين يناضلون ويموتون في أي جزء من العالم في سبيل الحرية والاستقلال ، ومع من يقا تلون دفاعا عن أمان شعوبهم ومنجزاتهم ، فاتحين بساب المستقبل والأمل الجديد ، ومع من يتصدون لقوى الاستعمار والامبريالية والاستعمار الجديد والعنصرية (بما فيها الصهيونية) ومع من يحاربون نظام الفصل العنصري الهيجي .

إن هذه لفرصة ممتازة لكي نعيد تأكيد تأييدنا المتواصل للسلم ومعارضتنا التي لا تليين لمعسكرات القوى وسياسات الضغط وسائر أشكال السيطرة الأجنبية والاستغلال والهيمنة .

واننا نعيد تأكيد تأييدنا للتطبيع العالمي لمبادئ التعايش السلمي ، والاحترام غير المحدود لسيادة الشعوب وحقوقها الثابت في تقرير المصير والاستقلال ، وازداف الصيغة الديمقراطية على العلاقات الدولية ، واتخاذ خطوات وتدابير محددة لتنمية التعاون على قدم المساواة .

واننا نؤكد عزمنا السياسي على مواصلة النضال من أجل تهيئة الظروف اللازمة لاقامة نظام اقتصادي دولي جديد يكون أكثر عدلا ورشادا وانصافا .

وتمتد كوبا أن هذا الاجتماع الهام الذي نمقده في هافانا اليوم ينبغي أن يسجل لعمل آخر يسهم في تمييز الوحدة والتضامن والتعاون بين بلدان عدم الانحياز على أساس الاحترام الدقيق للمبادئ التي أرسيتها مؤتمرات القمة .

وترى كوبا انه لا بد من سياسة الانفراج ، لأن الحرب ليست بدلا معقولا في هذا العصر ذي التكنولوجيا العسكرية النووية المتقدمة للغاية .

ولقد فعلت كوبا كل ما في وسعها للتخفيف من حدة التوترات في جميع أنحاء العالم ، ادراكا منها أن ازالة هذه التوترات قد يؤدي إلى العودة إلى الانفراج .

وكما كانت هناك مناسبة أشارت كوبا إلى أن رغبتنا في السلم ترتبط ارتباطا وثيقا بعزمنا الثابت على الدفاع عن حق شعبنا في المضي بالثورة قدما وبنا المستقبل .

واليوم تعلن كوبا ذلك مجددا بنفس العبارات التي استخدمها قائد ثورتنا في تحديد موقفنا من الهجمات والتهديدات التي تشنها علينا حكومة الولايات المتحدة الاميرالية . فقد قال الرئيس فيدل في الرسالة التي وجهها الى الرئيس خوسيه لويس بورتيليو ، رئيس المكسيك :

" لقد أعربت كوبا مرارا عن رغبتها في السلم . ولا خوف على أى شعب في قارتنا الامريكية من الأسلحة الكوبية لأنها لن تستخدم أبدا للاعتداء على أشقائنا . ان تلك الأسلحة موجودة هنا خصيصا للدفاع عن وطننا . واننا على استعداد لكي نقدم للجميع أكمل الضمانات في هذا الصدد . وان الهجمات التي شنتها على كوبا الحكومات الامريكية المتعاقبة منذ عام ١٩٥٩ تظل بوضوح لبلدان امريكا اللاتينية والرأى العام العالمي حاجة كوبا الى وسائل كافية للدفاع ، وهو ما يتطلب منا تضحيات اقتصادية كبيرة " .

" ولو تعهدت حكومة الولايات المتحدة - مصدر كل المشاكل التي تعاني منها امريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الآن - بعدم التمدى على جيرانها ، ولو كفت عن توجيه التهديدات بشكل متواصل وعن استخدام أسلحتها ومواردها المالية في دعم الأنظمة التي تمارس الابادة الجماعية ، ولو أوقفت الأنشطة التخريبية التي تقوم بها - كل هذه الأعمال غير المشروعة على الاطلاق - فان كوبا ستكون على استعداد للتعاون في إطار الجهد النهيل الذي حددتموه في ماناغوا لاجلال جو من السلم والاحترام المتبادل والتغيير اللازم في المنطقة ، وهو ما نأمل فيه نحن أيضا " .

" ان كوبا ياسيادة الرئيس لويس بورتيليو الموقر ، ستتمسك بهذه السياسة الرشيدة والبنائة بنفس القوة التي نرفى وسنظل نرفى بها تماما أية محاولة تهدلها حكومة الولايات المتحدة للابتزاز أو التخويف أو فرض شروطها أو توجيه الانذارات الى بلدنا . واننا تعرضنا لأى عمل عدواني فاننا سندافع عن كرامتنا وسيادتنا ومبادئنا بغنى النظر عن الثمن والاخر رجل وامرأة من شعبنا الثائر ولاخر قطرة من دمائنا " .

4/37/333
S/15278
Arabic
Annex
Page 83

التذييل الثاني

[الأصل : بالانكليزية]

تقرير المقرر

- ١ - عقد الاجتماع الوزاري لمكتب التنسيق لحركة بلدان عدم الانحياز ، للتخضير للمؤتمر السابع لرؤساء الدول أو الحكومات ، في مركز المؤتمرات الدولية بهافانا ، كوبا في الفترة من ٣١ آيار/ مايو الى ٥ حزيران/ يونيه ١٩٨٢ .
- ٢ - واشترك في هذه الجلسات جميع أعضاء المكتب ، وأعضاء في الحركة مجموعهم ٨٣ شخصا . كما حضر ٨ مراقبين و ١٦ ضيفا .
- ٣ - ورأس الجلسة الافتتاحية فيديل كاسترو القائد العام ، ورئيس حركة بلدان عدم الانحياز ورئيس مجلس الدولة ومجلس الوزراء لجمهورية كوبا ، وكارلوس رفايل رودريغز ، نائب رئيس مجلس الدولة ومجلس الوزراء لجمهورية كوبا وغيسوس مونتاني ، العضو المناوب بالمكتب السياسي للحزب الشيوعي بكوبا ، وايزيدورو مالميركا ، وزير الخارجية ، وعصمت الكتاني ، رئيس الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، ودييغو كورد وفيز وكيل الأمين العام للشؤون السياسية الخاصة للأمم المتحدة .
- ٤ - وألقى ايزيدورو مالميركا ، وزير الشؤون الخارجية لجمهورية كوبا الكلمة الافتتاحية نيابة عن حكومة جمهورية كوبا ، وخلال خطابه ، أشاد الوزير مالميركا بمحمد صديق بن يحيى وزير الخارجية الجزائرية ، والذي التزم الاجتماع بدقيقة صمت في ذكراه . وقد اعتبرت الكلمة مساهمة هامة في مداولات الاجتماع وفي نجاحه ، واعتمدت ، بناء على ذلك . بوصفها وثيقة من وثائقه الرسمية .
- ٥ - وقد تحدث نيقوس أ. رولانديس ، وزير الخارجية لجمهورية قبرص ، وماريا دي أموريو وزيرة الخارجية لجمهورية سان تومي وبرنسيبي الديمقراطية ، وسالم صالح محمد ، وزير الخارجية لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، وجورج الويكا ، وزير خارجية بنما ، وفاروق قدومي ، رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، نيابة عن بلدان عدم الانحياز بأوروبا وأفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وحركات التحرير مشيدين بانتخاب وزير خارجية كوبا رئيسا للاجتماع .
- ٦ - وأحاط الاجتماع علما بالتقرير الذي تقدم به راؤول روا كوري ، سفير كوبا عن الأعمال التي أنجزتها اللجنة التحضيرية على مستوى السفراء والرسميين .
- ٧ - وقرر الوزراء أن يوصوا مؤتمر القمة السابع بقبول جمهورية بابوا غينيا الجديدة كمراقب في الحركة .

- ٨ - وأوصى كذلك بأن تحضر البلدان والمنظمات التي اقترحتها اجتماع مكتب التنسيق في نيويورك واجتماع السفراء والرسميين المشار اليه آنفا ، مؤتمر القمة بوصفها ضيوفا .
- ٩ - وقد طبقت هذه المقررات في هذا الاجتماع .
- ١٠ - وانتخب المؤتمر ايزيد ورو مالميركا ، وزير الخارجية لجمهورية كوبا رئيسا . وكما انتخبت الدول التالية نوابا للرئيس التاليين : عن افريقيا جمهورية الكونغو الشعبية ، عن آسيا جمهورية بنغلاديش الشعبية ، عن أمريكا اللاتينية جمهورية غيانا ، عن أوروبا جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية ، وعن حركات التحرير الوطني منظمة التحرير الفلسطينية .
- ١١ - وانتخب جمهورية قبرص مقرا .
- ١٢ - وانتخب زامبيا رئيسا للجنة السياسية ، والهند رئيسا للجنة الاقتصادية .
- ١٣ - انتخب بنما ومدغشقر نائبين للرئيس للجنة السياسية والاقتصادية على التوالي . وقد تم تثبيت تعيين غير الدوماسولا نائب وزير الخارجية لكوبا بوصفه أمينا عاما .
- ١٤ - وأقر مشروع جدول الأعمال المقدم للاجتماع من السفراء والرسميين وتقرر تنفيذ أعمال المؤتمر بإنشاء لجنة سياسية ولجنة اقتصادية لبحث بنود جدول الأعمال ، وعقد جلسة عامة حيث يمكن للكلمات التي يلقيها الوزراء ورؤساء الوفود أن تكون هاديا للمناقشات التي تدور في اللجنتين .
- ١٥ - وأحال الوزراء علما بالتقرير المقدم من رئيس مكتب التنسيق التابع لبلدان عدم الانحياز عن العمل الذي أنجزه المكتب منذ الاجتماع الوزاري الذي عقد في نيودلهي .
- ١٦ - وقد طليت في الاجتماع الوزاري رسالة من الأمين الدائم للنظام الاقتصادي لأمريكا اللاتينية تتعلق بقرار تلك المنظمة بشأن الصراع على جزر ملفيناس .
- ١٧ - وقد قرر الوزراء أن يبعثوا برسالة الى رئيس مجلس الأمن للأمم المتحدة للتديد بشدة بالهجوم الوحشي الذي تشنه دولة اسرائيل على السكان المدنيين في لبنان وعلى مخيمات اللاجئين الفلسطينيين ، وطالبوا بأن يتخذ مجلس الأمن اجراءات فورية ضد هذا العدوان .
- ١٨ - وقد تلى في الاجتماع تقرير من اللجنة المتفرعة عن الحركة والمكلفة بالسعي لايجاد حل للصراع بين ايران والعراق . وقد ناقش التقرير الجهود التي بذلتها اللجنة خلال الأشهر القليلة الماضية .
- ١٩ - وأحيل علما بتقرير جمهورية العراق عن الأعمال التحضيرية التي تمت لعقد مؤتمر القمة السابع .
- ٢٠ - واعتمد الاجتماع الوزاري بيانا عن نتائج مناقشاته .

- ٢١ - وأعرب الأعضاء عن احترامهم وتقديرهم العميق للتضاميم المتقنين للاجتماع ولكرم الضيافة الحار والأخوى الذى أبداه شعب كوبا وحكومته .
- ٢٢ - ساهمت الترتيبات الممتازة التي قامت بها حكومة كوبا الى حد كبير في نجاح الاجتماع وحازت اعجاب الأعضاء ورضاءهم التام .
- ٢٣ - وينقل الأعضاء الى حكومة كوبا وشعبها الصديق أحر التمنيات الطيبة .

التذييل الثالث

[الأصل : بالانكليزية]

بيان موجه الى الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح من الاجتماع الوزاري لمكتب التنسيق التابع لبلدان عدم الانحياز

- ١ - يرحب وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز المشتركون في الاجتماع الوزاري لمكتب التنسيق ، المعقود في هافانا في الفترة من ٣١ أيار/مايو الى ٥ حزيران/يونيه ١٩٨٢ بمقدرة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح في نيويورك في الفترة من ٧ حزيران/يونيه الى ٩ تموز/يوليه ١٩٨٢ ، وبمسيرين عن أطمع الجاد في بذل كل الجهود لكي تستجيب الدورة لسعي الانسانية الدائم الى السلم ولتمهيد الطريق لعالم خال من الحروب والفقر .
- ٢ - ويدكر الوزراء بأن دورة الجمعية العامة الأولى المكرسة لنزع السلاح ، والتي عقدت منذ أربع سنوات بناء على مبادرة من بلدان عدم الانحياز ، كانت حدثا تاريخيا ذا مغزى تم فيها ، لأول مرة في تاريخ مفاوضات نزع السلاح ، الموافقة على سياسة دولية لنزع السلاح . ومع ذلك ، لا حزن الوزراء مع القلق العميق أن نزع السلاح على الرغم من جميع الجهود المبذولة لبلوغ هذه الأهداف ، مازال أبعد مما كان في أي وقت مضى ، وأعربوا عن قلقهم الشديد ازاء استمرار تدهور الموقف الدولي والتكثيف المروع لسباق التسلح ، الذي دفع بالعالم الى حافة مجزرة نووية .
- ٣ - وعلاوة على التصعيد الدائم لسباق التسلح - وخاصة سباق التسلح النووي - كان هناك تدهور مستمر في الرفاهية المادية لملايين من سكان العالم وفي أسباب عيشهم . وقد كان للخسارة الفادحة في الموارد البشرية والمادية التي أهدرت على تعزيز الأسلحة تأثير مباشر على استمرار واستفحال الأزمات الاقتصادية التي يعاني منها العالم .
- ٤ - ان الوزراء على اقتناع بأن سباق التسلح يتعارض مع السعي الى التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومع اقامة نظام اقتصادي دولي جديد .
- ٥ - وجرى بدورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح أن تمهد الطريق للتطبيق العاجل لتوصيات الدورة الاستثنائية الأولى ومقرراتها ، وهذا يتم وقف سباق التسلح وعكس اتجاهه - وخاصة الجانب النووي منه .
- ٦ - أعرب الوزراء عن قلقهم العميق بشأن الخطر المتزايد لنشوب حرب نووية ، سيكون لها آثار مدمرة على البشرية جمعاء . ووجه الوزراء الأنظار الى الحركات الشعبية المتزايدة في أنحاء العالم ضد انتاج الأسلحة النووية ، وتخزينها واستخدامها . وأكدوا أنه لا يمكن تبرير أي مبدأ لاستخدام الأسلحة النووية تحت أي ظرف من الظروف .

٧ — ان الوعي العام المتزايد بمخاطر الحرب النووية وتعبئة الرأي العام العالمي ضد أسلحة الدمار الشامل هذه هي عناصر ايجابية في الموقف الدولي المتوتر الراهن .

٨ — وأعرب الوزراء عن قلقهم البالغ لأنه ، على الرغم من مواصلة سباق التسلح لتصاعده المخيف وتزايد خطر الحرب النووية ، لم تبدأ بعد المفاوضات المتعلقة بالمسائل التي أعطيت الأولوية وخاصة مسائل نزع السلاح النووي . ولا يجب أن تتوقف مفاوضات الحد من التسلح ونزع السلاح على زيادة تعزيز الأسلحة بل يجب أن تستأنف دون ابطاء . ورغم أن المناخ السياسي الدولي يؤثر على مفاوضات نزع السلاح ، فان تدوير الموقف الدولي يدعو الى تكثيف الحوار والتفاوض . ان نزع السلاح في عالم اليوم ليس مجرد مسألة أمن ، بل انه أساسي للبقاء .

٩ — وان سلم الوزراء بحق كل دولة في الأمن وضرورة الحفاظ على الأمن غير المنقوص ، أكدوا من جديد أنه لا سبيل الى ايجاد سلم حقيقي ودائم الا عن طريق التطبيق الفعال لنظام الأمن كما ورد في ميثاق الأمم المتحدة . وأكدوا الحاجة الى اقامة نظام عالمي خال من استعمار القوة أو التهديد باستعمالها ضد سيادة الدول وسلامتها الإقليمية ، والتدخل العسكري ، والاحتلال ، وضم الأراضي والتدخل في الشؤون الداخلية للدول بأنواعه وانكار الحقوق غير القابلة للتصرف للشعوب والأمم الراضة تحت السيادة الاستعمارية والأجنبية في تقرير المصير والاستقلال ، وذلك في انتهاك صارخ للميثاق .

١٠ — ونظرا لعقد الدورة الثانية الاستثنائية المكّسة لنزع السلاح ، دعا الوزراء جميع الدول — وخاصة الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول الأخرى ذات الأهمية العسكرية — الى أن تؤكد من جديد التزامها بتطبيق توصيات ومقررات الدورة الاستثنائية الأولى الواردة في وثيقتها الختامية . وأعربوا عن اقتناعهم العميق بأن الدورة الاستثنائية القادمة المكّسة لنزع السلاح ستتيح أيضا فرصة لتجديد الالتزام الرسمي لجميع الدول بمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة .

١١ — ولضمان بقاء الانسانية ، حث الوزراء الدورة الاستثنائية على اتخاذ تدابير عاجلة لتجنب حرب نووية ، وفي هذا الصدد ، أكدوا من جديد الحاجة الملحة الى الحظر التام لاستخدام الأسلحة النووية ، وأوصوا بقوة بأن تتقدم الدول الحائزة للأسلحة النووية ، خلال الدورة ، بمقترحات عملية لتجنب حرب نووية .

١٢ — وأعلن الوزراء أن سعي الدول الحائزة للأسلحة النووية ، وخاصة الدول التي تملك أهم الترسانات النووية ، لتحقيق الأمن ، لا يمكن أن يتم بتعريض بقاء الحضارة الانسانية ذاته للخطر .

١٣ — وأعلن الوزراء أنه ، نظرا للموقف الدولي الحرج ، ينبغي للدورة الاستثنائية أن تقود الى بدء مفاوضات جديدة وتكثيف المفاوضات الجارية بشأن تدابير نزع السلاح العاجلة .

١٤ — وحثوا أيضا على أنه لا ينبغي لهذه المفاوضات أن تعرقل المفاوضات المتعددة الأطراف التي تجرى في إطار لجنة نزع السلاح ، وذلك نظرا الى حق الدول جميعا في الاشتراك والمساهمة في عملية المفاوضات الخاصة بالتوصل الى نزع سلاح عام وتام في ظل رقابة دولية فعّالة . وحتى يتم

عقد اتفاقات خاصة ، ينبغي للدورة أن تتخذ تدابير عاجلة لوقف سباق التسلح — وخاصة سباق التسلح النووي — وإعادة الثقة والطمأنينة المتبادلة بين الدول ، وبالتالي تمهيد الطريق لنزع سلاح حقيقي .

١٥ — ويعلّق الوزراء أهمية خاصة على اقرار برنامج شامل لنزع السلاح خلال الدورة الاستثنائية الثانية من أجل التطبيق الفعال لتدابير نزع السلاح ، ووفقا لنظام الأولويات المحدد في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح ضمن اطار زمني مناسب لضمان تحقيق أغراض نزع السلاح العام والكامل .

١٦ — وكرر الوزراء تأكيد وجود علاقة تكامل بين نزع السلاح والأمن الدولي وبين نزع السلاح والتنمية . وحدّثوا الدورة الاستثنائية على اعلاء قوة دفع جديدة ومستمرة لبلوغ هذه الأغراض المترابطة ليتسنى للهدف النهائي لنزع السلاح العام والكامل أن يصبح حقيقة واقعة في عالم يسود فيه السلم والأمن الدوليين ويقوم فيه نظام اقتصادي دولي جديد مدعوم .

التذييل الرابع

[الأصل : بالانكليزية]

قرار بالاعراب عن الشكر لشعب وحكومة كوبا

- ان الاجتماع الوزاري لمكتب التنسيق التابع لبلدان عدم الانحياز ، المعقود في هافانا بكوبا في الفترة من ٣١ أيار/مايو الى ٥ حزيران/يونيه ١٩٨٢ ،
- ١ - يعرب عن أخلاص شكره لحكومة هذا البلد الشقيق ، كوبا ، على كرم ضيافتها البالغ ، في اضطلاعها بواجبها بوصفها الرئيس الحالي للحركة ،
 - ٢ - ويعرب عن امتنانه البالغ لشعب وحكومة كوبا للترحيب الحار والودى الذى ساهم مساهمة كبيرة في النتيجة الناجحة لهذا الاجتماع الهام ،
 - ٣ - ويعرب عن شكره ، خاصة ، لجميع المرافق والتسهيلات التي تم توفيرها للمشاركين في الاجتماع ، وللکفاءة التي تم بها تنظيم الاجتماع ، وللمستوى العالي للخدمات التي تم توفيرها ،
 - ٤ - يشيد بهذه اللفتة الرائعة من جانب شعب كوبا وحكومته بوصفها مساهمة كبيرة فسي الاعداد للمؤتمر السابع لرؤساء الدول أو حكومات بلدان عدم الانحياز .

٥ حزيران/يونيه ١٩٨٢
